

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٦

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة
لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والأربعون　　العدد الثالث　　سبتمبر ٢٠٠٦

السيرة (والسيرة الذاتية) : *
أداة وموضوعا للبحث الاجتماعى

عزت حجازى **

تشكل السيرة (والسيرة الذاتية) – كأداة وموضوع للبحث الاجتماعى – إحدى القضايا "الساخنة" فى تراث البحث الاجتماعى فى الدول المتقدمة فيه منذ أكثر من ربع قرن ، إلا أنها لم تسترع اهتمام المشتغلين به فى مصر حتى الآن . ونحاول فى هذه الدراسة التأريخ لظهور السيرة (والسيرة الذاتية) وطبيعتها كنوع فنى ، وإمكاناتها للبحث الاجتماعى ، والمشكلات التى تنطوى عليها محاولات الإفادة منها . ونربط بزوغ وتطور الاهتمام بالسيرة فى البحث الاجتماعى بعملية "رد الاعتبار" للتحليل الكيفى ، فى سياق حركة "ما بعد الحداثة" .

تحظى السيرة biography (والسيرة الذاتية autobiography) باهتمام واسع بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى الدول المتقدمة فيه ، منذ بدايات الربع الأخير من القرن الماضى . ومما دفع إلى ذلك استعادة "الجوانب الفردية" لأهميتها فى التحليل العلمى ، "ورد الاعتبار" للتحليل الكيفى qualitative analysis

* ظهر مصطلح "السيرة" أولا ، ثم شاع استخدام مصطلح "الترجمة". ولكن الأوسع انتشارا الآن هو السيرة والسيرة الذاتية . وعلى الرغم من وجود ما يميز الأولى عن الأخيرة كصنف فنى ، فإن بينهما من القواسم المشتركة ما يبرر الجمع بينهما فى دراسة تهتم بالقضايا المنهجية .

وفى تراث البحث الاجتماعى فى الخارج ، يتداخل مصطلحا السيرة والسيرة الذاتية مع دراسة الحالة case study ، وتاريخ الحياة life history . أما فى مصر – ومعظم البلاد العربية – فإن المصطلحين الأخيرين – وقد دخلا فى تراث البحث الاجتماعى مع تيار الخدمة الاجتماعية – يستخدمان بصورة اختزالية ، ومن ثم فلا أساس لتصور علاقة قوية بينهما وبين السيرة والسيرة الذاتية .

** أستاذ علم الاجتماع غير المتفرغ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٦

للواقع الاجتماعى ، بعد شيوع تيارات ما بعد الحداثة * .

وتتوزع مادة الورقة بين خلفية وخاتمة وثلاثة موضوعات هى : أنواع السيرة (والسيرة الذاتية) ، وشروط ضرورية وإشكاليات مهمة فى السيرة ، وإمكانات السيرة للبحث الاجتماعى . وقد دفعنا إلى إعدادها أن ما كتب فى الموضوع بالعربية - وهو قليل للغاية - لم يلتفت إلى إمكاناتها للبحث الاجتماعى .

خلفية تاريخية [1]

كتابة "السيرة" أو "الترجمة" ** بالمعنى الواسع هى ممارسات أدبية وتاريخية قديمة ، أما كتابة السيرة بالمعنى الدقيق فهى فن حديث نسبيا ، يرده البعض إلى نهايات القرن الثامن عشر ، ويرجعه آخرون إلى بدايات القرن العشرين .

وهناك من يرجع أصولها إلى مصر القديمة ، وعصر الأسرة الثانية عشرة (١٩٩١ - ١٩٦٢ ق.م.) على وجه التحديد . ولما كانت تكتب بعد وفاة صاحبها كشاهد على القبر عادة ، فقد صنفت على أنها سيرة [2] .

ومن أقدم السير فى تاريخ الآداب الأوربية الغربية ما ظهر فى الأدبين الإغريقى والرومانى منذ القرن الخامس قبل الميلاد . وثمة شواهد على ظهور السير فى آداب أخرى ، وبخاصة الأدب الصينى ، فى تلك الفترة . وفى القرنين الأولين للميلاد ظهر فى الأدبين الإغريقى والرومانى عدد من السير ذات القيمة ، من أبرزها أعمال : بلوتارك (٤٦-١١٩ميلادية) ، وتاسيتوس (٥٦-١٢٠ ميلادية)، وسويتونيوس (٦٩-١٢٢ ميلادية) ، وغيرهم .

وفى العصور الأولى والوسطى المسيحية تدهور فن السيرة ، ولم تظهر فى فترة تزيد على عشرة قرون أعمال ذات قيمة سوى "اعترافات" القديس أوغسطين

* ظلت دراسة السيرة والسيرة الذاتية موضوعا غير مطروق إلا فى النادر ، حتى منتصف القرن الماضى .

** الذى يحدد هوية نص ما على أنه سيرة أو سيرة ذاتية هو مضمونه وليس شكله . إذ إن السيرة قد ترد فى صورة سرد عادى ، أو شعر ، أو رواية .

(٣٥٤-٤٣٠) ، التى صدرت فى سنة ٣٩٧ ميلادية (وقد فتحت - لأول مرة - مجالا من صراحة الاعتراف ، وشجعت النزعة إلى كشف جوانب القصور الشخصى)* . وأعمال قليلة أخرى ، يتعلق معظمها بالقديسين وبعضها بالنبلاء .

ومع إرهاصات عصر النهضة - فى القرن الخامس عشر وبعده - بدأت تظهر أعمال مهمة فى مجال السيرة ، فى إنجلترا فى أول الأمر ، وفى آداب أخرى بعد ذلك . وفى نظر البعض [٢] ، كان إيزاك دالتون - فى القرن السابع عشر - الجسر بين الأسلوب القديم والفن الحديث فى كتابة السيرة (حين استعملت كلمة "سيرة" لأول مرة) . وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر نشاطا ملحوظا فى مجال كتابة السيرة ، تجاوز أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وساعد ظهور رائعة جيمس بوزويل "حياة صامويل جونسون" (١٧٩١) فى وضع الأسس الأولى لفن كتابة السيرة . ومن يومها - باستثناء فترة العصر الفيكتورى فى إنجلترا (١٨٣٧-١٩٠٣) - تابع هذا الفن تطوره وتقدمه . وكان من العلامات البارزة فيه فى هذه المرحلة اعترافات جان جاك روسو (١٧٨٢) ، وهى خطوة جديدة - بعد اعترافات القديس أوغسطين - فى صراحة الاعتراف ، مع تصوير الصراع الداخلى .

ومن أبرز الأعمال التى تحدد قسمات كتابة السيرة فى العصر الحديث أعمال ليتون ستراشى Lytton Strachey (١٨٨٠-١٩٣٢) ، التى تعد بداية المرحلة المعاصرة فى فن السيرة .

وفى الثلاثينيات من القرن العشرين- ولمدة - شاع التشكيك فى قيمة السيرة . واستند ذلك إلى ما ذهب إليه البنيويون Structuralists من أن العمل الفنى يفهم بتحليل تركيبته الداخلية أدق وأعمق مما يفهم برؤيته فى ضوء عوامل خارجية . ولكن هذا التشكيك لم يجد قبولا إلا عند القليلين ، ولفترة قصيرة . وبحلول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ، استعادت السيرة جاذبيتها

* وقد أكمل القديس أوغسطين اعترافاته فى كتابه "مدينة الله" .

للكتاب والقراء على حد سواء .

ولقد ساعدت حركة النقد الفنى فى مجال السيرة على أن تقوم على دعائم قوية ، وأن يترسخ عدد من الأسس الموضوعية لمارستها . ومن أعلام هذه الحركة أندريه موروا (١٨٨٥-١٩٦٧) ، وكثيرون آخرون . ومن أبرز كتاب السيرة المحدثين جان بول سارتر (١٩٠٥-١٩٨٠) . ومما يعد من عيون السير فى الآداب الأوربية الغربية فى العصر الحديث أعمال استيفان اتسفايج (١٨٨١-١٩٤٢) ، وإميل لودفيج (١٨٨١-١٩٤٨) ، وأندريه موروا .

وقد عرف الأدب العربى القديم كتابة السيرة (وكانت تسمى "الترجمة" أيضا)* (٤) . فقد ظهر نوع من "السيرة الذاتية" أول ما ظهر عند الفلاسفة الأوائل ، ثم انتقل منهم إلى العلماء والمتصوفة والفقهاء والمتكلمين ، ورجال الحكم والسياسة ، وغيرهم . وكان لكل طائفة من معدى وأصحاب السير منهجها الخاص فى الكتابة (٥) . فالفلاسفة والعلماء عنوا بالحديث عن إنجازاتهم الفلسفية والعلمية ، والمتصوفة ركزوا على تجاربهم الروحية ، والسياسيون ورجال الحرب اهتموا بأنشطتهم السياسية والعسكرية . وباستثناء سير السياسيين والمؤرخين ، لم يلتفت كتاب السير إلى الظروف والأحداث الخارجية (بالنسبة للذات) . وكثرت السير وتنوعت وصارت تشغل مساحة مهمة من التراث (٦) .

ولكن فى الوقت الذى دخلت فيه أوروبا عصر النهضة ، دخل العالم العربى مرحلة تخلف ، استمرت لقرون .

وتبدأ كتابة السيرة بالمعنى الدقيق فى الأدب العربى الحديث بـ "حياة محمد" لمحمد حسين هيكل . أما السيرة الذاتية ، فأولاها - فى رأى صبرى

* قضية ظهور السيرة الذاتية والسيرة فى الأدب العربى القديم والوسيط هى قضية خلافية . وفى تقديرنا أنه إذا أخذنا بالتعريف الواسع للسيرة والسيرة الذاتية ، يمكن أن نقول إنهما ظاهرة قديمة فى الأدب العربى .

حافظ [٧] – عمل أحمد يوسف الشدياق "الساق على الساق فيما هو الفارياق : أيام وشهور وأعوام فى عجم العرب والأعجام" ، ١٨٥٥ . وجاء بعدها فى ١٩٠٨ ، أى بعد مرور أكثر من نصف قرن ، مذكرات جورجى زيدان (لبنان) . ولكن للسيرة الذاتية لطه حسين "الأيام" (جزءان ، ١٩٢٧–١٩٣٩)* مكانة فى الأدب العربى ربما لم تبلغها أية سيرة ذاتية أخرى . ويرجع هذا للطريقة البارعة فى القص ، والسخرية اللاذعة ، وإدراك الصراع ، والتحليل الدقيق ، وغيرها . وإن كانت تعانى من نقص الصراحة . وجاء بعد طه حسين فى هذا الصدد كثيرون [٨] ، فى عدد من البلاد العربية ، وبخاصة : مصر ، ولبنان ، وسوريا ، وفلسطين ، والمغرب .

وتوالت كتابة السيرة . وتفاوتت قيمة ما ظهر منها . وكان من أبرزها : "العبقريات" ، سير الرسول وبعض الخلفاء الراشدين والصحابة ** ، و"الكتب التذكارية" ، التى ظهر تقليد كتابتها وانتشر بين الأكاديميين .

أما السيرة الذاتية ، فقد ظهر منها عدد كبير ، ومن أبرزها السير الذاتية لبعض كبار رجال الدولة والسياسيين ، والأكاديميين والمفكرين ، والشخصيات العامة *** . ومما استرعى الانتباه منها **** :

* نشر جزء ثالث من "الأيام" ، فى سنة ١٩٧٨ ، أى بعد وفاة صاحبها فى سنة ١٩٧٣ .

** ومن السير التى أثارت كثيرا من الجدال سيرة النبى (عليه السلام) التى أعدها خليل عبد الكريم بعنوان "فترة التكوين فى حياة الصادق الأمين" (القاهرة ، دار المستقبل ، ١٩٩٥) .

*** ومن أبرز كتاب السيرة الذاتية (حسب التسلسل التاريخى لأشهر أعمالهم) سيد قطب – مصر (طفل من القرية –١٩٤٦) ، وأنيس فريحة – لبنان (إسمع يارضا–١٩٥٦) ، وعبد المجيد بن جلون – المغرب (فى الطفولة – ١٩٥٧–١٩٦٨) ، وميخائيل نعيمة – لبنان (سبعون – ١٩٥٩) ، وتوفيق الحكيم – مصر (سجن العمر – ١٩٦٤) ، وحنا مينا – سوريا (بقايا صور – ١٩٧٥) ، ومحمد شكرى – المغرب (الخبز الحافى – ١٩٨٢) ، وفدوى طوقان – فلسطين (رحلة صعبة ... رحلة جبلية – ١٩٨٥) ، وجبرا إبراهيم جبرا – فلسطين (البئر الأولى – ١٩٨٧) .

**** لم تقتصر كتابة السير والسير الذاتية على الفئات التى أشرنا إليها ، وإنما امتدت لتضم بعض العشيقات والزوجات غير المعلنات أو المطلقات لبعض رموز الحكم والثقافة والحياة العامة ، ممن فتح لهن زواجهن أو علاقتهن بتلك الرموز الطريق إلى الشهرة و "دخول التاريخ" ، كما يقال . وقد حرص بعضهن على نشر "شهادة على العصر" . وعلى العكس مما قد يرى البعض ، فإن هذه السير تضم مادة نادرة عن الجانب الخفى من حياة الأشخاص المهمين والمشاهير .

- بعض السير الذاتية التى تتسم بدرجة غير مألوفة من الصراحة والبوح . وفى المقدمة سير محمد شكرى – المغرب (الخبز الحافى ، ١٩٨٢) ، وسيد عويس – مصر (التاريخ الذى أحمله على ظهرى ، ١٩٨٤-١٩٨٧) * ، ولويس عوض – مصر (أوراق العمر ، ١٩٨٩) ، ونوال السعداوى – مصر (أوراقى ... حياتى ، ١٩٩٨) .
- بعض السير التى أعدها معارضون لنظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ممن كانوا هدفا للاعتقال والتعذيب . وفى بعضها تجارب إنسانية نادرة ، مثل سيرة سعد زهران (الأوردى : مذكرات سجين ، بيروت ، المركز الثقافى العربى ، ٢٠٠٤) . وهى مما يسمى "أدب السجون" .
- سلسلة "فترة التكوين" ، والتى نشرت فى مجلة الهلال (القاهرية الشهرية) على امتداد سنوات ، وتضمنت جوانب من السير الذاتية لعدد كبير من المشاهير والأعلام فى عدد من المجالات ، ومنها أساسا الأكاديمية .

ومما يمكن ملاحظته – بيسر– ازدهار فن السيرة فى الأدب العربى فى الفترة الأخيرة ، وهو يرجع إلى عوامل مختلفة ، فى مقدمتها :

- الاعتراف المتزايد بها كنوع فنى ، ونمو الإقبال عليها .
- تمرد بعض العناصر الاجتماعية على التهميش الذى فرض عليها ، والاتجاه إلى رفع الصوت .
- الحركة النسوية ، التى ردت للمرأة وقضاياها كثيرا من الاعتبار ، ونقلتها إلى نقطة قريبة من مركز الاهتمام العام .
- وفضلا عن هذا كله ، هناك التأثير المتنامى للأدب – والفكر – الغربى .

* من أبرز ما صدر من سير ذاتية لمشتغلين بالعلوم الاجتماعية أو البحث الاجتماعى فى مصر تلك التى أعدها سيد عويس بعنوان "التاريخ الذى أحمله على ظهرى" ، وصدرت فى ثلاثة أجزاء ، كأعداد من كتاب الهلال – دار الهلال – القاهرة . وكان آخرها العدد رقم ٤٤٣ ، فى نوفمبر ١٩٨٧ . وفى مواقف كثيرة منها يربط صاحبها بين الخاص والعام ، بين الذات والسياق ، ويلقى أضواء كاشفة على بعض جوانب الحياة العامة . وقد حظيت باهتمام إعلامى واسع فى مصر ، أما فى خارج مصر فقد احتفى بها أكاديميون كثيرون ، وبخاصة فى فرنسا واليابان . وهى تستحق دراسة مستقلة .

وفى التحول من القديم إلى الحديث ثم المعاصر فى الأدب العربى ، انتقلت السيرة – بصفة عامة – من شيوع التفاخر والنصح إلى الاتجاه إلى نقد الذات والمجتمع ، ومن القبول والاستسلام إلى شئ من الرفض والاحتجاج . ولكن – فى أعمال غير قليلة – ماتزال الحدود غير واضحة تماما بين السيرة (والسيرة الذاتية) من جهة ، والمذكرات memoirs ، والذكريات souvenirs ، واليوميات diaries ، والرسائل letters ، وغيرها ، من جهة أخرى .

وفى التقييم النهائى ، يمكن أن نقول إنه لم يتوافر لفن السيرة فى الأدب العربى ما يكفى من العوامل والظروف التى ساعدت على تطورها وتقدمها فى آداب أخرى ، والتى من أبرزها :

١ – استعداد صاحب السيرة للاعتراف المخلص بالقصور والخطأ من جهة ، وطرح المسلمات الاجتماعية للمناقشة من جهة أخرى .

٢ – امتلاك معد السيرة الأدوات اللازمة للكتابة الفنية (على نحو ما سنبين فى فقرات لاحقة) .

٣ – المناخ الاجتماعى المواتى .

وحتى عهد غير بعيد لم تكن السير (والسير الذاتية) للمرأة قد ظهرت فى الأدب العربى . وربما كان من أوائل السير الذاتية "المذكرات" التى أملتها – على سكرتيرتها – هدى شعروای فى سنة ١٩٥١ ، ونشرت فى سنة ١٩٨١ ، ثم السيرة الذاتية لكل من إميلى نصر الله – لبنان (طيور أيلول ، ١٩٦٢) ، وعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – مصر (على الجسر ، ١٩٦٧) ، وفدوى طوقان – فلسطين (رحلة صعبة ... رحلة جبلية ، ١٩٨٥)، ولطيفة الزيات – مصر (أوراق حياتى ، ١٩٩٢) ، ونوال السعداوى – مصر (أوراقى ... حياتى ، ١٩٩٥) . ولكنها ما تزال قليلة للغاية إذا قيست بالسير والسير الذاتية للرجال .

ومع وجود قسمات مشتركة كثيرة بين السير الذاتية للرجال ونظيراتها عند النساء ، فإن الأخيرة تتميز بالآتى [٩] :

- إن المرأة تميل – فى الغالب – إلى التحدث باسم جنسها (نوعها) كله .
- إن الصراحة فيها أقل ، ولكن ليس على الإطلاق .
- إن الجسد الإنسانى (جسم المرأة) يشغل فيها مساحة أكبر ، لأنه محط أنظار الآخرين .
- إن كثيرات من الكاتبات يتخفين وراء أسماء مستعارة .
- إن الانشغال بالعلاقة بالجنس الآخر أقوى .
- إن المساحة التى تشغلها الأسرة والأم أوسع .
- وكذلك الحال بالنسبة للصراع مع التقاليد ، والسعى إلى التحرر .

أولا : أنواع السيرة والسيرة الذاتية

ثمة ثلاثة أنواع من السيرة ، هى * :

١ – البيانات المرجعية العامة : وهى ما يتمثل فى فقرات قليلة ، قوامها بيانات ديموجرافية شخصية ، وأهم الإنجازات والآثار ، وما إليها . وتضمها – عادة – "معاجم الأشخاص" ، و" كتب التراجم" .

٢ – السيرة الوصفية : وتضيف إلى البيانات المرجعية استعراضا لأهم الأحداث والعلاقات فى حياة صاحب السيرة ، بدون أن تتجاوز السرد إلى التحليل والتفسير .

٣ – السيرة بالمعنى الدقيق : ثمة اتفاق واسع على أن الحد الأدنى من مقومات السيرة أو السيرة الذاتية :

- أن يعدها شخص لديه بعض الثقافة التخصصية .
- أن تعتمد على مصادر sources متنوعة كافية ، تخضع للمحاكمة .
- أن يجرى الاختيار من المادة على أساس معايير مقبولة .
- أن تنطلق من رؤية .

* هناك سير لغير البشر : الأقطار ، والمدن ، بل والأنهار ، مثلا . والسير عن النيل والقاهرة من أبرزها [١٠] .

- أن تكون لها بنية – صورة – صيغة .
- أن تغطى مراحل العمر المختلفة على نحو يبرز التغير والتطور .
- أن يفاد فى إعدادها من أدوات التحليل والتفسير التى تقدمها الآداب والعلوم الاجتماعية .

ويتكلم بعض الباحثين [١١] عما يسمونه "الحساسية الجديدة" فى كتابة السيرة (والسيرة الذاتية) فى الأدب العربى المعاصر . وهم يعنون بذلك الالتفات إلى ظواهر وأحداث لم تكن تسترعى الانتباه من قبل . وهو ما يردونه إلى التحولات الهائلة التى شهدها الوطن العربى ، والتدافع السريع جدا للأحداث فيه ، منذ منتصف القرن الماضى ، والسنوات الأخيرة بخاصة . كما يعنون بها ارتفاع فنية الكتابة والخطاب البيوجرافى .

وهذه الأنواع أو المستويات الثلاثة من السيرة – بالترتيب الذى أوردناها به – تمثل خط تطور السيرة .

ثانيا : شروط ضرورية وإشكاليات مهمة فى السيرة [١٢]

يقتضى إعداد سيرة جيدة – بالمعايير العلمية والفنية – توافر عدد من الشروط الضرورية ، ويواجه – فى الوقت نفسه – عدة إشكاليات .

فما يدفع شخصا إلى كتابة سيرته ، أو يدفع كاتبا إلى كتابة سيرة شخص ما ، يقدم مفتاحا لفهم السيرة . ويدفع صاحب السيرة إلى كتابة سيرته ، دوافع كثيرة (لا يستبعد أى منها غيره) ، فى مقدمتها [١٣] :

أ – الدوافع التقليدية ، وفى المقدمة مقاومة الإهمال والنسيان والسعى إلى الخلود ، ويدخل فيها الإحساس بالتميز (الذى قد يوقع فى أخطاء كثيرة) .

ب – الدفاع عن النفس ، وتوضيح المواقف ، أو الاعتراف وتحليل الذات .

جـ – الإيمان بقضية عامة ، والإحساس برسالة ، والتكريس لها .

وبصفة عامة ، يتأثر الطابع الغالب على نص السيرة بالدوافع إلى كتابتها .

فالسيرة ذات الطابع السياسى ، يتوارى فيها الفردى خلف الجمعى ، والخاص خلف العام . وهكذا .

أما الذى يجذب كاتبا إلى بطل سيرته فهو علاقة خاصة : التوحد مع البطل أو رفضه . ولكن العلاقة الشخصية بين كاتب السيرة وبطلها قد لا تساعد الكاتب على أن يعمل بالحد الكافى من الموضوعية والحياد .

ويلزم أن يجدَّ كاتب السيرة فى البحث عن مصادر كافية ، وأن يتفادى الثقة فيها قبل اختبار دقتها وكفاءتها . وعليه أن يجمع بين المصادر المختلفة (الأولية والثانوية ، الشخصية وغير الشخصية) على نحو يمكِّن من أن يصحح بعضها بعضا ، ويكمل بعضها البعض الآخر .

ولا يصح أن تتجاوز تغطية عناصرها المختلفة حدود "المعقول" ، وإلا فقدت قيمتها الجمالية الفنية . ويجد كاتب السيرة نفسه فى مواجهة إشكالية : هل يقول الحقيقة التى قد لا تطاق ، أو يغلّفها ، أو لايقولها على الإطلاق . ويختلف الكتاب فى مواقفهم من "لعبة" الفضح والشفافية والتستر هذه . وبصفة عامة ، يستحيل أن يكون الكاتب "موضوعيا" تماما .

والسيرة ليست صفحات من المعلومات ، وإنما المفروض أن يفاد من المعلومات فى رسم صورة ، أو تركيب صيغة . ويتم ذلك بفضل القدرة على الإبداع والخيال ، وعن طريق القص ، الذى يستفيد من الرمز والتشبيه والإمكانات الأسلوبية الأخرى .

والكاتب مطالب بأن يقدم فى النهاية تصويرا للدورة الكاملة – بقدر الإمكان– لحياة بطل السيرة ، والمراحل الرئيسية التى مر بها . ومن الأخطاء الشائعة التقصير فى رصد الظروف والعوامل التى ساعدت فى تشكيل الشخصية ، والقفز فوق المراحل . وفى حين يفضل بعض كتاب السيرة الالتزام بالترتيب الطبيعى للمراحل (الطفولة ، والشباب ، والنضج ، والهرم ، والشيخوخة) ، يرى آخرون أن القفز فوق المراحل – أحيانا– أمر تقتضيه "فنية"

السيرة . وليس من الضرورى أن تأخذ كل مرحلة فى السيرة المساحة التى شغلتها فى الواقع . وبالنسبة لزمن الفعل الذى تكتب به أحداث السيرة ، يفضل الكثيرون صيغة الماضى ، ولايحبذون الجمع بين صيغتى الماضى والمضارع .

وتزود العلوم الإنسانية – والتحليل النفسى بصفة خاصة – من يتصدى لمهمة كتابة السيرة بأدوات تحليل وتفسير مهمة كثيرة (١٤) . وإذا كان لابد من رفض الشطط الذى يذهب إليه البعض من كتاب السيرة فى الإفادة من تلك العلوم ، بل والابتذال الذى يقع فيه نفر منهم ، فإن الأمر لايصح أن يصل إلى حد التشكيك فى أصالة الثورة التى أحدثتها فى كتابة السيرة .

والسيرة ليست سردا لما يتوافر من معلومات ، وإنما هى تركيب فنى يتم بالاختيار منها . وهنا يثور سؤال مهم ، وهو : على أى أساس نختار ونترك ؟ والكاتب ليس حرا تماما فى الاختيار . إذ يلزم أن تحكم اختياراته ضوابط فنية وأخلاقية . وإذا كانت العلاقات الظاهرة بين الأحداث والوقائع بعضها والبعض الآخر ، وعلاقاتها بالتيمة المحورية فى السيرة ، يمكن أن تكون أساسا للاختيار ، فإن ثمة دائما علاقات غير ظاهرة قد تكون قوية ومؤثرة .

وتقوم الذاكرة بدور كبير الأهمية فى توفير مادة السيرة . ولايخلو "مسلكها" من الدلالة فى نظر كثيرين من المحللين . وهى لاتسترجع ما تسترجعه من الماضى على حاله أو على النحو الذى حدث به ، وإنما هى تنشىء شيئا جديدا ، وتخلع عليه معانى ودلالات ربما لم ترد من قبل .

ويقدر مايقترب صاحب السيرة من نهاية دورة الحياة ، تتوافر إمكانات الوصول بالأحداث إلى نهاياتها والمشروعات فى الحياة إلى مصيرها . ولكن بقدر مايبتعد الشخص فى الزمن عن الأحداث التى يسترجعها تكون فرصة النسيان أو الخلط أو إساءة الربط أكبر . وفى أية حالة ، قد يأتى مع التقدم فى السن ضعف الذاكرة وربما تدهورها ، واضطراب بعض العمليات العقلية المهمة (١٥) .

السيرة إذن هى تركيب أو تمثيل حياة شخص ما بواسطة الحكاية الفنية ،

من خلال سلاسل زمنية ، تدور حول "تيمة" أو فكرة مركزية ، يبرز فيها المهم ويختفى منها غير المهم . ويجرى إعدادها فى ضوء تصور من نوع ما لشخصية البطل ، يتخذ "نغمة دالة"، تفسر فى ضوئها سيرة الحياة ، وتنتظم حولها أحداثها .

ومن الرؤى الأمينة للشخصية تلك التى تنجح فى رصد التناقضات والصراعات فيها ، وتحرص على تحليلها ، وتحاول أن تفسرها * .

وتوجد نظريات ومفاهيم وأفكار كثيرة فى علم اللغة وبعض العلوم الاجتماعية يجرى عن طريقها التعامل مع مادة السيرة لا مجال لطرحها هنا .

ثالثا : إمكانات السيرة للبحث الاجتماعى

بالنسبة لهوية السيرة ، يمكن أن نلاحظ – مع لورا ماركوس [١٦] – وجود ثلاثة اتجاهات :

- يعدها أولها صنفا أدبيا ، ويتناولها بالدراسة على أساس – وفى حدود – القيم والمعايير الأدبية . وقد غلب على دراسات السيرة حتى عهد غير بعيد .
- ويتصورها الثانى تخصصا مستقلا قائما بذاته ، هو "دراسة السيرة" biographical studies . وظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الستينيات من القرن الماضى ، وظل غير واسع الانتشار .
- وينظر الثالث إليها على أنها موضوع يعنى دارسى الأدب كما يعنى المشتغلين بالدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية . وظهر منذ السبعينيات من القرن الماضى ، وهو الأكثر قبولا وشيوعا من الاتجاهات الثلاثة .

وربما كان فريدريك لوبلاى Frederick Le Play – فى فرنسا – أول من استخدم مادة نوع من أنواع السيرة فى البحث الاجتماعى . وكان ذلك فى

* ومن أهم أشكال التناقض والصراع ثلاثة : مابين جوانب الذات بعضها والبعض الآخر ، ومابين الذات والآخرين ، ومابين الذات والواقع بعامة . وفى حين تركز بعض التحليلات على الصراع على المستوى الداخلى ، فإن التحليلات المتكاملة تحرص على رصد الصراع على المستويين الداخلى والخارجى ، فالإنسان هو نتاج فعل الظروف والشروط الشخصية والاجتماعية ، وجزء منها .

المسح الذى أجراه حول ميزانية الأسرة بين عمال الصناعة فى باريس فى منتصف القرن قبل الماضى . ولكن أكثر البدايات ذيوعا فى مجال توظيف السيرة فى البحث الاجتماعى هى استخدام وليام توماس وفلوريان زنانيكى William I. Thomas and Florian Znaniecki السيرة فى بحثهما الكلاسيكى "الفلاح البولندى بين أوروبا وأمريكا" فى نهايات العقد الثانى من القرن الماضى (١٩١٨-١٩٢٠) . وفى كلتا الحالتين أخذت السيرة شكل "دراسة الحالة" . وفى حين اعتمد لوبلاى على مادة السيرة كمصدر أساسى للبحث ، فإن توماس وزنانيكى أفادا منها كمصدر ثانوى . وساعد ازدهار علم الاجتماع والبحث الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية - بفضل أعلام مدرسة شيكاغو - فى دعم التحليل الكيفى qualitative analysis ، واعتباره الأنسب فى دراسة الواقع الاجتماعى . وتوالت الدراسات والبحوث من هذا المنظور ، وتضمنت أعمالاً كلاسيكية مهمة .

إلا أن تقدم علم الإحصاء ، وتطورات أخرى فى فلسفة العلم - وعلم الاجتماع بخاصة - وأخطاء وقع فيها بعض من استخدموا التحليل الكيفى ، كانت مما أدى إلى صعود التحليل الكمى quantitative analysis ، ضمن التيار الذى أطلق عليه الحداثة modernism . وظل الوضع على هذا الحال ، من سيطرة للتحليل الكمى لعقود .

وحين بدأت تتراكم شواهد على عدم ملاءمة التحليل الكمى لفهم بعض جوانب الواقع الاجتماعى ، فى إطار التيار العكسى "ما بعد الحداثة" post-modernism *، نمت حركة "رد الاعتبار" للتحليل الكيفى ، وكان من أهم عناصرها المكانة المهمة التى تشغلها السيرة الآن - كأداة وموضوع للبحث

* كان للفلاسفة الألمان - وفى المقدمة وليم دلتاى ، وماكس فيبر ، وألفريد شوتز ، وإدموند هوسيرل ، وأعلام مدرسة فرانكفورت - دور مهم فى تراجع أهمية التحليل الكمى . ولاشك فى أنهم أفادوا من أعمال هارولد جارفينكل والإثنوميثودولوجى ، وإرفنج جوفمان والتفاعلية الرمزية .

الاجتماعى* – لدى عديد من مفكرى مرحلة "ما بعد الحداثة" ، ومن أبرزهم الآن تورين وبيير بورديو [18] . فعلى الرغم من أنهما يدركان الإشكاليات التى تنطوى عليها السيرة الذاتية ، فقد خص كل منهما السيرة بمكانة متميزة فى اختياراته المنهجية : فيما أسماه الأول "التحليل الذاتى بتدخل الباحث الاجتماعى" ، وما أسماه الآخر "التحليل الذاتى المستثار والمعان (بواسطة الباحث الاجتماعى)" ** .

وفى تقدير چان پينيف [19] ، أن إعادة اكتشاف السيرة والمنهج البيوجرافى ارتبطت – بدرجات متفاوتة – "بسخونة" بعض الأوضاع الاجتماعية – بالمعنى الواسع – فى المجتمعات المعنية . ففى مصر – على سبيل المثال – بدأت السيرة – دون المنهج البيوجرافى – تأخذ مكانة مهمة فى أثناء المد الليبرالى ابتداء من أوائل العشرينيات من القرن الماضى ، وبعد المراجعات الكثيرة لما حققته – وما لم تحققه – ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وعلى الرغم من وجود بعض الخصوصيات القومية ، فإن الولع بالسيرة هو أمر شائع الآن . ومع أن إعادة اكتشاف الأسلوب البيوجرافى فى الغرب حدث فى أوقات متقاربة فى معظم أقطاره ، وكان المصدر الذى استقى منه المتحمسون للأسلوب البيوجرافى واحداً تقريبا ، هو اعترافات چان جاك روسو (١٧٨٢) ، فإنه سار فى اتجاهات متمايزة بعض الشىء ، وبسرعات مختلفة فى البلاد المختلفة [20] .

والاتجاه المعاصر فى توظيف السيرة فى البحث الاجتماعى لا يقف عند حدود استخدام مادتها كشواهد أو أمثلة توضيحية لمادة من مصادر أخرى ، ولا يكتفى باعتبارها أسلوبا للدراسة الاستطلاعية التى توفر مادة لفروض وأفكار

* يشبه چيل أول [17] صعود وهبوط كل من الاتجاهين فى التحليل الاجتماعى – الكيفى والكمى – بحركة البندول الذى لا يتوقف .

** ربما كانت الدراسات الموسعة المتعمقة التى يتضمنها كتاب بيير بورديو الذائع الصيت
Pierre Bourdieu et el., La Misere du Monde, Paris, Edition du Seuil, 1993.
من الأعمال التى طبق فيها هذا الأسلوب تطبيقا نموذجيا .

تطرح للاختبار فى دراسات حاسمة . الاتجاه الجديد يتعامل مع السيرة كأسلوب قائم بذاته وموضوع مشروع للبحث الاجتماعى .

ويستند هذا التصور لإمكانات السيرة إلى الحرص على الربط بين الفردى ، أى الخاص بشخص الفرد ، والعام ، أى الخصائص البنائية للواقع الاجتماعى ، فى لحظة تاريخية معينة . فالسيرة فيه لا تعكس الواقع فقط ، وإنما هى تمثله . وهذا يقتضى الاعتماد – ما أمكن – على رواية صاحب السيرة لقصة حياته . وبدلاً من الحرص على الموضوعية objectivity – الصورية فى نظر أصحاب هذا الاتجاه – يُرد الاعتبار إلى الذاتى subjective ، ويعتبر ذلك مدخلا ضروريا لفهم الواقع العام . فالذاتى فى هذه الحالة ليس مجرد تصور أو رؤية للواقع ، وإنما هو تجسيد له . وفى هذا الصدد يتكلم البعض[٢١] – متابعة لفيليب لوچين – عما يسمونه "ميثاق السيرة الذاتية" le pacte autobiographique ، وهو اتفاق افتراضى بين صاحب السيرة والقارئ ، يتعهد فيه الأول بأن يحاول أن يكون موضوعيا ويتحرى الدقة والصدق بأكبر درجة ممكنة ، ويعد فيه القارئ بأن يهتم بالنص – السيرة – ويأخذه بجدية ، ويثق فيه .

والسيرة ليست مجرد رواية أو حكى عن الواقع من منظور شخصى ، وإنما هى ناتج تفاعل الذات مع الواقع . هى رواية عن خبرات حية عيشت . وهى أبعد ما تكون عن "المنولوج" ، وإنما هى مثال "للحوار الجدلى" بين الفرد والمجتمع ، الذاتى والموضوعى . وهى تقوم على أساس أن كل فعل فردى تلخيص للعام وتمثيل للنسق الاجتماعى . هى – بإيجاز – قراءة للمجتمع من خلال تاريخ حياة الفرد . والسيرة الجيدة هى التى تقدم صاحبها باعتباره نتاج عصره وشاهدا عليه فى الوقت ذاته ، فهى مزيج من التاريخ الشخصى والتاريخ الاجتماعى . فالإنجاز المهم لفن السيرة – فى نظر البعض[٢٢] – يتمثل فى أنه يقدم لنا نصا يرمز للشخصية ككيان ينكشف أمامنا ، ليس حسب قوانينه

الخاصة فقط ، وإنما استجابة لتأثيرات السياق – العالم – الذى يعيش فيه أيضا ، لدرجة أن الشخصية تصبح رمزا لمجموعة كاملة من الأشياء ، يفهم الكاتب والقارىء الحياة من خلالها .

والصورة الحميمية التى تقدمها بعض السير الذاتية للأسرة ، والزواج ، والأبوة ، والأمومة ، والبنوة ، وغيرها ، لا نجد مثيلا لها فى أية وثائق أخرى .

وبفضل ما قد يكون فيها من صراحة وفضح ، تأخذنا السيرة الذاتية – أحيانا – إلى العالم الداخلى لمؤسسات وأجهزة عامة حساسة لا يتاح للكثيرين منا – عادة – فرص التعامل الفعلى معها أو تأمل واقعها من قرب . وكثير مما تكشف عنه صادم ، لغرابته أو قسوته أو هما معا . و"يوميات نائب فى الأرياف" لتوفيق الحكيم (القاهرة ، ١٩٣٦) ، و"يوميات ضابط فى الأرياف" ، لحمدى البطران (القاهرة ، روايات الهلال ، العدد ٥٩ ، ١٩٩٨) ، مجرد مثالين من أمثلة عديدة .

وتوفر لنا الحاجة إلى التنفيس ، وربما الرغبة فى الفضح أيضا ، فيما يسمى "أدب السجون" نصوصا بالغة التميز – أحيانا – عن تجارب إنسانية مؤثرة ، لا تتكرر كثيرا . ومن النماذج الغنية مذكرات سعد زهران ، "الأوردى : مذكرات سجين" (بيروت ، المركز الثقافى العربى ، ٢٠٠٤) .

مثال آخر[٢٣] هو سيرة ذاتية وسيرة فى آن واحد . وهى تحكى مأساة شاب جزائرى ، يحاول الهجرة إلى – والاستقرار فى – فرنسا . وهى تجربة فى "صناعة المجرم" ، بمعنى ما : الإنسان فى مواجهة القدر ، والمصير الذى تحتمه الظروف المحيطة بشخص يحاول تحقيق ذاته ، وهى ظروف تهميش وحرمان وقهر . وهذه السيرة – أكثر من أية وثائق أخرى – تكشف عن العالم "غير المنظور" :

– الجريمة المنظمة عبر – الدولية ، فى أكثر تجلياتها خطورة .

– الاقتصاد السرى – الخفى – الذى يبدو فى أنشطة خطيرة كثيرة ، مثل :

التجارة فى البشر – الأطفال والنساء – وتجارة السلاح ، وتجارة المخدرات، وخدمات الهجرة غير القانونية ، وغيرها .

- ما يمكن أن نسميه "فساد الأمكنة" ، أو الفساد فى أكثر تجلياته خطورة وبشاعة وفى أوسع صوره انتشارا .
- توزّع الطبيعة الإنسانية بين العنف والقسوة المفرطة فى أحيان ، والرقة والتسامح فى أحيان أخرى .

ولأنها نص أعدة كاتب – باحث – من مسودة كتبها صاحب السيرة ، فإنها تعد تجربة مهمة فى المنهج .

وهناك السيرة الذاتية لصوفيا وليم بول[٢٤] ، شقيقة إدوار وليم لين ، الذى رصد الواقع الاجتماعى للحياة فى القاهرة فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، فى كتابه الشهير "عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم" ، الذى نشره فى سنة ١٨٣٦ . وهى السيرة الذاتية التى تضمنها كتابها "إنجليزية فى مصر" ١٨٤٦ ، الذى يتضمن عرضا لصورة العالم الخاص للمرأة فى مصر (فى القاهرة بعبارة أدق) ، فى منتصف القرن التاسع عشر ، من خلال تجربة الكاتبة فى "الحريم" . ولقد أكملت الكاتبة عمل أخيها ، وصححت بعض ما وقع فيه من أخطاء . وعلى الرغم من أن الصورة غير دقيقة ومتحيزة ، وتنطوى على تعميمات جارفة لا تقوم على أساس سليم ، وتصدر عن تعال زائف ونرجسية عنصرية ، فإنها تقدم شيئا نادرا ومفيدا عن وضع المرأة فى حضر مصر فى ذلك الوقت ، ودورها ، وإشارات إلى طبيعة حياتها اليومية . وهى وثيقة فريدة فى التاريخ الاجتماعى لمصر . وفضلا عن هذا تقدم الدراسة شاهدا على حقيقة مهمة للغاية ، هى العلاقة الوثيقة بين البحث الاجتماعى والسياسة والمخططات الاستعمارية : فقد تمت رحلة إدوارد وليم لين وشقيقته إلى مصر ، وما جرى فيها ، بالتنسيق مع أجهزة المخابرات البريطانية ، التى كانت تمهد للاحتلال الإنجليزى لمصر .

ومن السير الذاتية ما لا يقف عند حدود التجربة الشخصية فى السياق المباشر ، وإنما يتسع ليناقش الظروف الاجتماعية ، بل والعلاقات الدولية والظروف التاريخية فى انعكاساتها على الذات والجماعة والوطن . وحين يتوافر لأصحاب مثل هذه السير المعرفة والخبرة والمعلومات ، فإن ما يصدر عنهم يعد وثائق تاريخية ذات قيمة ، وبخاصة حين يقدم شهادة على لحظة تاريخية لا تتكرر (ومن الأمثلة النادرة الشهادة عن الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ [٢٥] وما مورس فيها من فظائع ، وما تسببت فيه من حرمان وآلام - وبخاصة للأطفال والنساء - وما اتسمت به من عبثية : التدمير والقتل بلا معنى ولا هدف مقبول) .

وصورة القرية ، البالغة الثراء غالبا ، والمتنوعة بتنوع المكان والزمان وتجربة الكاتب ، والتى وردت فى أعمال عديد من كتاب السيرة الذاتية والسيرة ، تعد سجلا نادرا لواقع الريف العربى ، وأوضاع العيش فيه ، والتحولات التى حدثت فيه على مدى أكثر من قرن ونصف القرن ، لا نجد مثيلا له فى أى مصدر آخر .

ويتضمن حديث چورچ بهجورى ، الذى جاء بعنوان "للإشراق فى حياتى أسماء متعددة" [٢٦] ، تجربة بالغة الثراء فى الاتصال الحضارى والتكيف الناجح فى المهجر (عاش چورچ بهجورى فى فرنسا ثلاثين عاما، ثم عاد إلى مصر) ، التكيف السلس الذى جرى بوفاق تام مع الآخر ، والذى سمح للشخصية بأن تحقق إمكاناتها ، وتدخل فى علاقات ذات معنى مع الآخرين . وهذه مجرد واحدة من عشرات السير الذاتية والسير التى تحكى تجارب مزلزلة بالغة التعقيد والثراء مفكرين ومهنيين ومناضلين تركوا - أو اضطروا إلى ترك - أوطانهم ، واستقروا فى أوطان بديلة .

والأمثلة على ثراء السيرة وقيمتها تكاد تكون بغير حصر . ولهذا ، فبعد أن كانت مادة هامشية ، معاونة فى المرحلة الاستطلاعية فى البحث الاجتماعى ،

صارت أداة أساسية فيه ، وموضوعا أثيرا له .

وعلى الرغم من التقدم الذى حدث فى تطوير أسلوب السيرة وتطبيقه ، فإن المتحمسين له يعدون أنفسهم فى "مهمة لم تستكمل بعد" .

ويربط فرانكو فيراروتى [٢٧] بين تصوره لطبيعة أسلوب السيرة والدور المتميز الذى يمكن أن يقوم به فى التحليل الاجتماعى ، وبين اجتهادات سابقة عديدة ، من أبرزها :

- فكرة تأمل تجربة الحياة re-living ، عند وليم دلتاى .
- فكرة الفهم المتعمق verstehen ، وفكرة الحدس intuition ، عند ماكس ڤيبر.
- فكرة الملاحظة من مشاركة participant observation فى الأنثروبولوچيا، وبخاصة فى المرحلة الكلاسيكية الأولى من تاريخها .

وفى تقدير كثيرين أن أسلوب السيرة يمكننا من أن نصل إلى ما لا يستطيع أسلوب بحثى آخر أن يساعدنا فيه ، وهو فهم تجربة الحياة كما تعاش فعلا . فالحياة كما تبدو فى السيرة هى فعل أو ممارسة أو نشاط يجرى فى تمثل العلاقات الاجتماعية (العلاقات بين الأشخاص) ، واستبطانها ، وإعادة تشكيلها فى صورة نشاط نفسى ، أى فعل . فهى - بإيجاز - قراءة للمجتمع من خلال حياة فرد أو حيوات أفراد .

وفضلا عن دوره التقليدى - فى صورة دراسة الحالة - فى البحث الاجتماعى ، فإن أسلوب السيرة يمكّن من التصدى لموضوعات قد لا تصلح الأساليب والأدوات الشائعة لدراستها بكفاءة . وقائمة الموضوعات طويلة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- استراتيچيات البقاء (العيش) survival strategies : المبادىء ، والتوجهات ، والأولويات ، فى تخطيط الإنسان لحياته وعيشها ، والاستجابة للضرورات التى تواجهه ، وما يحققه فى النهاية ، ورضاه أو عدم رضاه عنه .
- أزمات نقاط التحول turning-point crises : ومنتصف العمر ، والتقاعد ،

والترمل ، والعجز بصفة خاصة . وذلك من نواحى إرهاصاتها ، ومداها ، والاستجابة لها أو التعامل معها .

- النظرة إلى مشروعات الحياة life projects بعد التقدم فى السن : التعليم ، والحب ، والأسرة ، والعمل ، وغيرها ، واختلافها حسب النوع والطبقة والجنسية (٢٨) .

وثمة دراسات واجتهادات كثيرة فى تقدير الإمكانات الحقيقية لأسلوب السيرة وتعيين حدوده ، من جهة ، وزيادة حساسيته ورفع كفاءته ، من جهة أخرى . ومن الأمثلة :

- الفروق حسب النوع فى تذكر صاحب السيرة لخبرات الطفولة العاطفية (٢٩). وتشير نتائج الدراسة إلى أن الإناث خبراتهن أكثر ، وهن أسرع فى الربط بينها، من الذكور .
- السر فى ندرة السير والسير الذاتية للإناث ، ونقص شيوعها وانتشارها (٣٠) .
- أوجه الاتفاق وجوانب الاختلاف بين السيرة والسيرة الذاتية كنوع فنى ، من جهة ، وإمكانات كل وحدوده للبحث الاجتماعى ، من جهة أخرى (٣١) .

ومن الابتكارات فى موضوع السيرة كأسلوب للبحث ما تسميه كاترين ديلكروا (٣٢) "تاريخ حياة الأسرة" family life history ، وهو يفيد فى إلقاء الضوء على قضايا مثل : التنشئة عبر الأجيال ، والحراك الطبقى ، والنقل الحضارى ، وغيرها . وترجع ديلكروا به إلى العمل الكلاسيكى لأوسكار لويس "أبناء صانشيز" ، نيويورك ، راندوم هاوس ، ١٩٦١ . وفى تقدير ديلكورا أن السيرة ليست مجرد أداة للتحليل الاجتماعى ، وإنما هى - فضلا عن ذلك - ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة فى حد ذاتها .

وهذا ينقلنا إلى الإشكاليات فى إعداد السيرة والمشكلات فى التعامل مع مادتها والإفادة منها .

وابتداء ، يهم أن نشير إلى بعض الأفكار - والاكتشافات بمعنى ما - التى

تحدث "مركزية الذات" ، وأكدت على سيولتها وحركتها وتناقضها مع نفسها ، وساعدت فى صياغة نوع من "الذات الحديثة" التى لا تتسم بالتحول والتبدل والصيرورة وحسب ، وإنما بالتفتت والتشظى والتفكك أيضا . وفى مقدمتها ، فى تقدير صبرى حافظ [٣٣] :

١ – إن السياق الاجتماعى والحضارى يسهم فى صياغة أشد الأمور ذاتية (كارل ماركس) .

٢ – إن رغباتنا ودوافعنا تعمل وفق منطق مغاير للمنطق العقلانى الصارم ، وفكرة اللاوعى (سيجموند فرويد) .

٣ – إننا لا نسيطر بأى حال من الأحوال على المقولات التى نصوغها أو التصورات التى نعبر عنها باللغة (فرديناند دى سوسور) .

٤ – إن الذات الحديثة يدخل فى تشكيلها تراكمات أركيولوجية – قديمة – مختلفة (ميشيل فوكو) .

وفيما يتصل بهوية الذات كما تشيع فى السير الذاتية فى الأدب العربى الحديث ، يلاحظ صبرى حافظ تحولا واضحا: من الذات الواثقة المتفائلة المغامرة فى مرحلة الاستقلال الوطنى : طلبه ثم بلوغه (أعمال حقبة الخمسينيات من القرن الماضى مثالا) ، إلى الذات المتشككة المتسائلة المترددة ، بعد الانكسارات والهزائم – القومية (الخبز الحافى ، وزمن الأخطاء ، لمحمد شكرى ، نموذجا) * .

أما عملية الحكى ذاتها ، فهى – عند صبرى حافظ – عملية تخيلية برؤية يستحيل أن تكون حيادية . إذ تتحول فيها الأشياء بمجرد اختزالها فى الذاكرة ، ثم تتحول مرة ثانية عند استرجاعها من مخزون الذاكرة بعملية انتقائية تنشط فيها آليات الحذف والتبديل وربما الخداع ، وتتحول مرة ثالثة عند التعبير عنها نتيجة لما تنطوى عليه الكتابة من تصحيف . فاختيار مادة السيرة وعرضها يفرض على الكاتب أن يكون للنص بنية تتسق فيها البداية مع النهاية بمساعدة

* وإن كان ما يزال هناك ميل واضح إلى الكتابة عن مجتمعات متخيلة ، أى غير حقيقية ولا واقعية .

الوسط . كما تنهض النهاية بمهمة إشباع التوقعات التى أثارتها البداية والإجابة على ما طرحته من أسئلة . ويتطلب هذا البناء السردى قدرا كبيرا من التغاضى عن الكثير من الوقائع الحقيقية ، أو تصحيفها ، بالحذف والتعديل ، بل والإضافة والاختراع [٣٤] .

فالسيرة الذاتية فى نظره هى نوع فنى مراوغ ؛ لأن الذات حين تكتب عن نفسها لا تنقل لنا ما جرى فعلا ، وإنما ما خبرته على أنه جرى ، وأحيانا ما توهمت أنه جرى ، أو حتى ما أرادت أن يحدث ولكنه لم يحدث . وكلما اختفى الشهود أو أوهن الزمن الذاكرة ، أطلقت هذه لنفسها العنان [٣٥] .

وكذلك حال السيرة عند چيروم برونر . [٣٦] فهى ليست مجرد رواية لحياة عيشت ، وإنما هى خلق وتركيب وتشكيل ، بما يتضمنه هذا من تعديل واستبعاد وإضافة ، وغيرها . ولهذا، فليس هناك ما يسمى سيرة "حقيقية" أو "صحيحة" أو حتى "أمينة" ، فالإدراك والتذكر تركيب وإعادة تركيب ، للخيال فيهما دور غير صغير . وينطوى الخطاب البيوجرافى عنده على عدة عناصر ، من أهمها :

- الحضور ، أى الوجود فى موقع الحدث ، ومشاهدته ، وربما المشاركة فيه .
- التفسير ، أى خلع معنى على ما يجرى من أحداث وما يبدو من ظواهر ، بالكشف عن العوامل وإبراز الدلالات .
- الموقف من العالم ، بالقبول أو الرفض ، الرضا أو عدم الرضا .

وفى هذا السياق يرى البعض [٣٧] أن الخبرة بالواقع ليست مجرد انطباعات عنه ، وإنما هى تنطوى على تركيب ، فهى ليست عملا آليا ، وإنما هى عملية دينامية . وتدخل خبرات السابقين علينا فى خبراتنا نحن كخبرات للتاريخ الطبقى . وحسب وجهة النظر هذه ، تبدو السيرة فى ثلاث صور : تاريخ حياة الفرد ، وتاريخ حياة ما بين الأجيال ، وتاريخ الحياة الجمعى .

وهذا التصور لطبيعة السيرة وإمكاناتها كأداة للتحليل الاجتماعى وجدارتها بالبحث ينطوى على عدد من الإشكاليات ، ويواجه بعض الصعوبات :

فكيف تتحقق الحركة بين قطبى الفردى والجمعى فى أى نظام اجتماعى ؟ بأية آلية ؟ ألا يقودنا هذا التصور إلى موقف إسمى "ذرى" تجزيئى من الواقع الاجتماعى : الاختزال فى النفسى ؟ ألا ينطوى هذا التصور - بمتطلباته البالغة الصعوبة - على استحالة تحققه فى الواقع ؟

وكما تبين لورا ماركوس [٣٨] ، تنطوى مادة السيرة و التعامل معها من قبل محلليها على اختلافات وخلافات كثيرة ، من أبرزها:

- ما يتعلق بهوية صاحب السيرة ، وما يدخل فيها من العناصر الشخصية والعامة التى تتفاعل بصور مختلفة عديدة .
- ما يتصل بالحقيقى أى الواقعى ، وغير الحقيقى أى الخيالى .
- ما يرتبط بالصراحة : الاعتراف الكامل ، أو البوح المعقول ، أو الإخفاء والتعتيم .

وبالنسبة لمعد السيرة ، ففى تقدير أدريين شامبو [٣٩] أن التأثير فى مادتها وشكل الخطاب الذى يترتب على "حضوره" يأخذ صورا كثيرة ، منها :

- الاختيار الانتخابى . فهو لا يستخدم فى كتابة السيرة كل ما يتوافر له من مادة ، وإنما هو يختار منه : يأخذ بعضه ويترك البعض الآخر .
- التصحيح ، أو التعديل ، فهو لا يبقى ما استخدمه من مادة على حالته الخام ، صورته الأولى ، وإنما هو يغيره بدرجة أو أخرى ، ويعيد صياغته وتشكيله ليخدم فى بلوغ الغرض منه .
- التفسير ، أى خلع معنى على ما يسرد من أحداث وما يرصد من ظواهر وما يحل من قضايا . وهو يفعل ذلك بإبراز العوامل والكشف عن الدلالات .

ويرتبط بمعد السيرة أمر استخدام لغة الخطاب البيوجرافى ، وهى تختلف باختلاف الوضع الطبقى . ولهذا قد تحدث تشويهات حين تكون هناك فروق مهمة فى الوضع الطبقى للكاتب أو الباحث وصاحب السيرة . ومن أبرز مظاهر التشويه ما يرجع إلى : النظرة إلى الحياة بعامة ، والنسق الأخلاقى ، والموقف

من المجتمع أو بعض مؤسساته ، والاتجاهات السياسية . ويزيد من تعقد الأمر هنا أن النظرة الموضوعية تقضى بأن نقول إن ثمة أكثر من وجه للحقيقة الواحدة : واقعها ، ودلالاتها اللاشعورية ، واستعادتها ، والتعبير عنها ، وقراءتها ، وتفسيرها* .

وترتيبا على هذا ، فإن الموضوعية والحياد والأمانة ، التى ينطوى عليها ميثاق السيرة الذاتية – على نحو ما أوضحنا فى فقرة سابقة – هى مما يدخل فى باب المستحيل ، إن لم يكن لأسباب إرادية فلعوامل غير إرادية .

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى حققته دراسات السيرة (والمنهج البيوجرافى) – سواء من حيث إرهاف المنهج وتعدد التطبيقات الغنية بالدروس – تظل ثلاث قضايا فى حاجة إلى مزيد من التأمل والدراسة [٤٠] :

- تتعلق أولاها بالتمثيل representativeness ، فإلى أى حد يمكن أن تعد مادة سيرة ما ممثلة لحياة صاحبها ، وهى مجرد تصوير للحظات منها ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تعد سيرة شخص ما – وهو فرد – ممثلة لفئة أو جماعة ما ؟
- الثانية هى قضية الصدق truthfulness . أى إلى أى درجة تعبر مادة السيرة عن الواقع ؟ إلى أى درجة جرى تحييد آليات التذكر الانتخابى والتصوير الذى ينطوى بالضرورة على إعادة تشكيل وصياغة ، فضلا عن التعديل – ويمكن أن يقال التزييف – بوعى وبدون وعى ؟
- وترتبط القضية الثالثة بالموضوعية objectiviy ، أى إلى أى حد يستطيع صاحب السيرة وكاتبها أن يتحكما فى العناصر الذاتية والرؤى التى لا تسلم من التحيز ، وأن يقدما شيئا يمكن أن يكون محل اتفاق واسع ؟

• وتثير دراسة كليفورد شو الكلاسيكية الشهيرة : المقامر : السيرة الذاتية لشاب جانح ، نيويورك ، راندوم هاوس ، ١٩٣٠ ، ودراسات مماثلة كثيرة ، قضايا عديدة تتصل بإمكان رؤية سيرة حياة ما وتفسيرها وكتابتها والتعامل مع حقائقها بأكثر من طريقة ، تبعا لتباين المنطلق النظرى ، ونسق القيم ، والاتجاهات ، وغيرها ، للكتّاب والدراسين . ولكن هذا ، وهو شأن أدوات وطرق البحث الاجتماعى الأخرى ، لا ينفى قيمة السيرة .

يبقى أن نقول إنه فى مقدور الباحث الاجتماعى المتمرس أن يتعامل بدرجة مقبولة من الكفاءة مع مادة السيرة والسيرة الذاتية ، وبخاصة إذا استعان فى ذلك بالأساليب والأدوات المنهجية المعتمدة ، ومن ذلك :

- الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون والأساليب الإحصائية فى معالجة المادة وتحليلها .
- تقدير مصداقية المادة بمساعدة مقياسى الاتساق الداخلى – بين عناصر المادة بعضها والبعض الأخر – والاتساق مع محك خارجى .
- الكشف عن مفاتيح شخصية صاحب السيرة أو كاتبها ، ودوافعه إلى إعدادها ، وأساليب إعداد النص .
- الإفادة من أساليب وأدوات التعامل مع مادة السيرة والسيرة الذاتية المعتمدة فى التخصصات العلمية الأخرى – اللغويات ، والتاريخ ، وعلم النفس ، وغيرها .

خاتمة

على الرغم من الانتشار الواسع لكتابة السيرة الذاتية (والسيرة) ، فلم يسترع انتباه المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر إمكانات هذا النوع الفنى للتحليل الاجتماعى ، بل ولم يلتفت أحد إلى ما قد يكون لهذه الظاهرة من دلالات .

ولقد أردنا بهذه الدراسة أن نسهم فى معالجة هذا القصور ، وأن نطرح على المشتغلين بالبحث الاجتماعى جانبا من حركة واسعة وممتدة لتناول واحد من موضوعات الصدارة فى البحث الاجتماعى منذ السبعينيات من القرن الماضى .

أرخنا لهذا النوع الفنى فى الآداب الأهم فى العالم ، حتى يدرك القارئ عراقته بين ما أبدع الإنسان من فنون . و فصلنا فى الحديث عن الشروط الفنية للسيرة والسيرة الذاتية ، حتى لا يختلط الأمر على الباحث ، فلا يميز بين الضجيج الذى يصدر عن بعض دور النشر ، وبين السيرة والسيرة الذاتية كنوع

فنى ، ودراسة الحالة كأسلوب معتمد للبحث . وناقشنا – بقدر ما سمح الحيز – إمكانات السيرة والسيرة الذاتية للبحث الاجتماعى ، والإشكالات التى تنطوى عليها ، والمشكلات التى تظهر فى طريق الإفادة منها ، وألمحنا إلى ما نراه أساليب كفؤة للتعامل معها أو التصرف بإزائها .

المراجع

١ – مارك فومارولى ، من سيرة الحياة إلى البيوجرافيا ، ديوچين ، العدد ٨٣ ، نوفمبر ١٩٨٨ – يناير ١٩٨٩ ، ص ص ١–٢٣ .

چورچ ميى ، حياة المؤلف وأعماله : تأملات فى السيرة الذاتية ، ديوجين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥–٤٥ .

٢ – نجيب ، صافيناز ، تمثيل الذات : السيرة الذاتية والهوية فى مصر القديمة ، مجلة ألف (الجامعة الأميريكية بالقاهرة) ، ع ٢٢ ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٤–٤٣ .

Marwa El naggar, Autobiographical Fantasia, alif (AUC), no. 22, 2000, pp. 169-197.

٣ – فهمى ، ماهر ، السيرة : تاريخ وفن ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨٣، مواضع مختلفة .

٤ – ضيف ، شوقى ، الترجمة الشخصية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٦ .

فهمى ، مرجع سبق ذكره .

٥ – ضيف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦–٨ .

٦ – المرجع نفسه .

٧ – حافظ ، صبرى ، رقش الذات لاكتابتها : تحولات الاستراتيجيات النصية فى السيرة الذاتية ، مجلة ألف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧–٣٣ .

٨ – فهمى ، مرجع سبق ذكره ، مواضع مختلفة .

٩ – غراء مهنا ، السيرة الذاتية فى صيغة المؤنث ، مجلة ألف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤–٥٧ .

١٠– انظر مثلا

فهمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٩–١١٧ .

١١– رووكى ، تيتز، فى طفولتى : دراسة فى السيرة الذاتية العربية ، ترجمة طلعت الشايب ، القاهرة ، المشروع القومى للترجمة – وزارة الثقافة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٨٤–٢٨٧ .

١٢- انظر مثلا

فهمى ، مرجع سبق ذكره ، مواضع مختلفة .

باولو مينيسيس ، حكاية من سير القديسين : تعبير عقائدى عن روح العصور الوسطى ، ديوجين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧-٦٧ .

١٣- Denzin, Norman K., Stanley and Clifford: Undoing an Interactionist Text, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn - Winter 1995), pp. 115-123.

١٤- انظر مثلا

ريتشارد ألمان ، فرويد والسيرة الأدبية ، ديوجين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٩-٨٧ .

١٥- Biggs, Simon, The "Blurring" of the Life Course Narrative, Memory and the Question of Authenticity, Journal of Aging and Identity, vol. 4, no. 4 (Dec. 1999)), pp. 209-221. (Sociological Abstracts, vol. 48, no. 4 (Aug. 2000), p. 2081.

١٦- Marcus, Laura, Autobiography and the Politics of Identity, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn - Winter 1995), pp. 41-52.

١٧- Haule, Gilles, Common Sense as a Specific Form of Knowledge: Elements of a Théory of Otherness, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn - Winter 1995), pp. 89-99.

١٨- Hamel, Jacques, The Positions of Pierre Bourdieu and Alain Touraine Respecting Qualitative Methods, The British Journal of Sociology, vol. 49, no. 1 (March 1998), pp. 1-19.

١٩- Peneff, Jean, Entretien Biographique et Rapports de Classe, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn - Winter 1995), pp. 53-59.

٢٠- Chanfrault-Duchet, Marie-Françoise, Biographical Research in Former West-Germany, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn - Winter 1995), pp. 209- 219.

٢١- حافظ ، مرجع سبق ذكره .

٢٢- انظر :

رووكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

٢٣- Mehrez, Samia, Ahmed de Bourgonge: The Impossible Autobiography of a Clandestine, alif, op. cit., pp. 36-71.

٢٤- Abd-el Hakim, Sahar Sobhi, Sophia Poole: Writing the Self, Scribing Egyptian Women, alif, op. cit., pp. 107-126.

٢٥- Abou el-Naga, Shereen, Makdisi's War Memoir: Fragments of Self and Place, alif, op. cit., pp. 87-106.

٢٦- بهجورى ، چورج ، للإشراق فى حياتى أسماء متعددة ، حوار مع حسام علوان ، ألف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٥٨-١٨٤ .

٢٧- Ferrarotti, Franco, The Present State of Sociology in Italy, Current Sociology, vol. 37, no. 2 (Summer 1989), pp. 92-116.

٢٨- Ruth, Jan-Erik, James E. Birren and Donald E. Polkinghorne, The Projects of Life as Reflected in Autobiographies of Old Age, Ageing and Society, vol. 16, no.6 (Nov. 1996), pp. 677-699. (Sociological Abstracts, vol. 45, no. 4 (Aug.1997): p. 2368).

٢٩- Davis, Penelope J., Gender Differences in Autobiographical Memory for Childhood Emotional Experiences, Journal of Personality and Social Psychology, vol. 76, no. 3 (March 1999), pp. 498-510. (Sociological Abstracts, vol. 48, no. 5 (Oct. 2000), p. 2759.

٣٠- Long, Judy, Telling Women's Lives: Subject/Narrator/Reader/Text, New York, New York University Press, 1999. (Sociological Abstracts, vol. 48, no. 5 (Aug. 2000), p. 2082.

٣١- Maines, David R., Writing the Self versus Writing the Other: Comparing Autobiographical and Life History Data, Symbolic Interaction, vol. 24, no. 1 (2001), pp. 105-111. (Sociological Abstracts, vol. 49, no. 4 (Aug. 2001), p. 2132).

٣٢- Delcroix, Catherine, Des Recits de Vies Croisés aux Histoires de Famile, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn-Winter 1995), pp. 61-67.

٣٣- حافظ ، مرجع سبق ذكره .

٣٤- المرجع نفسه .

٣٥- المرجع نفسه .

٣٦- Bruner, Jerome, The Autobiographical Process, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn -Winter 1995), pp. 161-177.

٣٧- Hoerning, Erika M., (A Biographical Method for Biographical Research), Dansk Sociologi, vol. 12, no. 3 (Oct. 2001), pp. 117-125. (Sociological Abstracts, vol. 50, no. 4 (Aug. 2002), p. 2022.

٣٨- Marcus, op. cit.

٣٩- Chambon, Adrienne S., Life History as a Dialogical Activity: "If you ask me the right question, I could tell you", Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn-Winter 1995), pp. 125-135.

٤٠- Simeoni, Daniel and Marco Diani, Introduction: Between Objects and Subjects: The Nation-Bound Character of Biographical Research, Current Sociology, vol. 43, nos. 2-3 (Autumn -Winter 1995), pp. 1-10.

Abstract

BIOGRAPHY (AND AUTOBIOGRAPHY):
A TOOL AND SUBJECT OF SOCIAL RESEARCH

Ezzat Hegazy

Biography has been a "hot issue" in social research and social science literature for a quarter of a centrury at least. Yet it has not - till now - drawn the attention of those involved in institutional social research in Egypt. The purpose of this study is to review the history of biography as a form of art, outline its basic features, analyse and assess its potential for social research, both as a tool and a subject. The context is the rise of qualitative analysis in the post-modernism era.

فاعلية الأداء البرلمانى للمرأة المصرية
١٩٥٧ - ٢٠٠٠ *

نادية حليم **

يرصد للمرأة المصرية تاريخ من الجهاد لنيل حقوقها السياسية ، تم تتويجه بصدور دستور ١٩٥٦ الذى أعطاها الحق فى الترشيح والانتخاب . ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن مرما يقرب من نصف قرن من الزمان ، فماذا فعلت المرأة بهذا الحق ؟ ، وكيف مارست دورها داخل البرلمان ؟ وهل كان للخصائص الاجتماعية والمهنية علاقة بأدائهن ؟ وهل كان لتواجد المرأة فى أعلى سلطة تشريعية دور فاعل فى تناول قضاياها تحديدا ؟ وفى إحداث تغيير جوهرى فى أجندة البرلمان باتجاه هذه القضايا ؟ هذه التساؤلات وغيرها سعت هذه الدراسة إلى تقديم إجابات عنها ، وذلك من خلال تحليل كمى وكيفى لمضابط مجلس الشعب فى سنوات مختارة .

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فى التصدى بالدراسة لواحد من المجالات الهامة لمشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية ، وهو مشاركتها فى مجلس الشعب . كما يستمد البحث أهميته من تدنى نسب المشاركة فى هذا المجال على مدار نصف قرن من الزمان لم تستطع المرأة فيه أن تحرز نجاحا ملموسا، باستثناء الفترة التى تم فيها تخصيص مقاعد للمرأة ، وذلك رغم الأهمية المعلقة على تواجد المرأة فى موقع فعّال ومؤثر فيما يثار من قضايا وما يصدر من تشريعات تتناول

* أستاذ علم الاجتماع ومنسق برنامج بحوث المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** عرض لتقرير بحث فاعلية الأداء البرلمانى للمرأة المصرية الذى قام به برنامج بحوث المرأة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وتتشكل هيئة البحث من الأستاذة الدكتورة نادية حليم سليمان مشرفا ، والدكتور عادل سلطان والأساتذة ماجدة يونس ، وأحمد حسين ، وعبد الرحمن عبد العال ، وأحمد تهامى .

قضاياها على نحو خاص . ويتركز الاهتمام فى هذا البحث على دراسة محددات وأنماط الأداء البرلمانى للنائبات فى مجلس الشعب ، باعتبارهن نائبات لمجمل الأمة من جانب ، وباعتبارهن معبرات عن فئات سكانية لا تحظى بنصيب كاف من الحق فى التعبير عن احتياجاتهن النوعية من جانب آخر ، وذلك على ضوء توقعات الدور التى تشير إلى ما يطلب من كل فرد يشغل منصباً ما ، والسلوك الفعلى لشاغل هذا الدور وفقا لما يأتيه فعلا ، وليس وفقا لما ينبغى أن يكون .

الإجراءات المنهجية

تتطلب عملية تقييم الأداء وجود معيار أو أساس ينسب إليه أداء الفرد ، ويقارن به ليحكم عليه ، ويطلق عليه مفهوم معدلات الأداء . وعادة ما يتم تكميم الأداء للحكم على جودته ، إلا أن مجال هذا البحث يتعذر معه استخدام هذا المعيار ؛ ولهذا اعتمد البحث على ممارسة العضو للوظائف البرلمانية (التشريعية ، والرقابية ، والسياسية) كمعيار للحكم على هذا الأداء .

ولتحديد السنوات محل الدراسة تم أولا مسح شامل للقضايا المثارة فى البرلمان منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك فى محاولة لترشيد اختيار سنوات اشتملت على قضايا عامة وهامة من جانب ، وقضايا أخرى ترتبط بصورة مباشرة بالمرأة من جانب آخر . وقد اعتمد رصد هذه القضايا جميعا على مراجعة شاملة للفهارس الموجودة بالأمانة العامة لمجلس الشعب ، كما روعى فى اختيار السنوات أن تكون دورات برلمانية كاملة (٧ شهور) . واعتمد جمع المادة المطلوبة على تفريغ المضابط فى استمارتين : اختصت الأولى برصد البيانات الأساسية للنائبات ، وتناولت الثانية مسح أنماط الأداء البرلمانى على مدار السنوات المختارة . وقد تم تفريغ عدد ٤٠٢ مضبطة استغرق تفريغ كل واحدة منها ست ساعات فى المتوسط ، وبإجمالى ساعات عمل وصل إلى ٢٤١٢ ساعة عمل . أما تناول الأداء عند عرض قضايا المرأة تحديدا ، فقد اعتمد على

تحليل كيفى لعشر مضابط تناولت الموضوعات التى اشتمل عليها القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ، والتى تتضمن : الخلع ، والتطليق للضرر ، والنفقة ، والحضانة ، وسفر الزوجة والأبناء القصر . كما تناولت ما دار من مناقشات حول تعديل مادة فى اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وقانون منح الجنسية لأبناء الزوجة المتزوجة من أجنبى .

الخلفية النظرية للبحث

تناول الإطار النظرى للبحث عرض الموقف العالمى من إقرار حقوق المرأة السياسية . يوضح هذا التناول أن دولاً كثيرة سبقت مصر والعالم العربى فى ذلك . فى عام ١٨٩٢ وقبل نهاية القرن التاسع عشر تضمنت التشريعات فى نيوزيلندا إقرار حقوق المرأة السياسية ومساواتها بالرجل . ومع بداية القرن العشرين كانت هذه الحقوق قد بدأت تقرّ فى عدد من الدول ، وخاصة الأوروبية . فقد اتجه التشريع فى كل من استراليا عام ١٩٠٢ ، وفى فنلندا والنرويج والدانمارك فى الأعوام ١٩٠٦ ، و١٩٠٧ ، و١٩٠٨ على التوالى ، كما أخذت بذات المنحى كل من السويد، وألمانيا، ولكسمبورج ، وروسيا، وإيطاليا، وتشيكوسلوفاكيا فى السنوات ما بين ١٩١٩ و١٩٢١ ، ثم تبعتها يوغوسلافيا عام ١٩٣١ ، ثم تركيا عام ١٩٣٤ .

وعلى الصعيد المحلى ، فإن استعراض تاريخ النضال السياسى للمجتمع المصرى يوضح اشتراك النساء والرجال معا فى إطار الحركات السياسية الوطنية . ورغم أن النتائج المتحصلة كان يشارك فيها الجميع ، فإن التمتع بها كان من نصيب الرجال فقط ، فالمرأة كانت مشاركا إيجابيا وفعالا فى النضال ، إلا أنها حرمت من التمتع بالثمار .

- فى عام ١٧٩٨ شاركت فى مواجهة الحملة الفرنسية ، واستشهدت امرأة أطلقت عياراً نارياً على نابليون بونابرت ، كما أسهمت نساء النوبة فى

التصدى لهذه الحملة عندما حاولت الاستيلاء على جزيرة فيلة .

- ويشهد عام ١٨٠٣ مظاهرة نسائية للاحتجاج على فرض الضرائب بأسلوب مبالغ فيه .
- وفى عام ١٨٠٧ تصدت النساء والرجال معا لحملة فريزر فى رشيد وهزموها .
- ويسجل التاريخ للمرأة المصرية نضالها فى الثورة العرابية عام ١٨٨١ وفى ثورة ١٩١٩ ، وفى رفض دستور عام ١٩٣٠ ، ثم تأسيس الحزب النسائى المصرى عام ١٩٤٢ .

وقد كانت ثورة ١٩١٩ هى الشرارة التى أيقظت الأمة ، ونبهت الجميع إلى مدى التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تعانية البلاد فى ظل الاحتلال ، وفجرت كل التناقضات الاجتماعية الموجودة ، ودفعت بجميع فئات المجتمع من الرجال والنساء إلى الشارع فى معركة ضد الاحتلال .

وكان لمن أرسلهم محمد على إلى أوروبا تأثير كبير على حركة الإصلاح فى مصر ، ومن بينها إصلاح حال المرأة ، لا سيما الدور الذى قام به رفاعة الطهطاوى فى مجال تعليم الفتاة ، ومحمد عبده فى مجال إصلاح المحاكم الشرعية ، وتحسين الأحوال الشخصية ، والشيخ رشيد رضا الذى حذا حذوه ، ثم تأتى جهود قاسم أمين التى أسهمت إسهاما كبيرا فى تحقيق النهضة النسائية فى مصر .

ومن الإنجازات الهامة التى قامت بها المرأة فى تاريخ كفاحها تأسيس الاتحاد النسائى المصرى فى مارس ١٩٢٣ ، وتأسيس اتحاد بنت النيل عام ١٩٤٨ ، ثم "حزب بنت النيل" السياسى عام ١٩٥٣ . ويشهد عام ١٩٥١ صدور فتوى من "الشيخ علاّم نصّار" مفتى الديار المصرية بعدم معارضة الإسلام لحق المرأة فى مباشرة الحقوق السياسية ، غير أن فتوى أخرى صدرت من "الشيخ حسنين مخلوف" ترى أن الدين الإسلامى يعارض منح النساء حق الانتخاب ، وقد كان لهذه الفتوى الأخيرة تأثير على انتكاس الجهود السابقة .

ورغم ضـآلة أعـداد النسـاء اللاتى سـاهمن فى هذا الكفـاح الطويل ، فـإن تأثيرهن كان من القوة والفـاعلية إلى الحد الذى أنتج فى النهاية اعترافا رسميا بما لهن من حـقـوق . ومـا يؤخـذ على هـذا التـاريخ النضـالى هـو اقـتـصـاره على سيدات المجتمع المثقفات ، وعلى الطبقة الاوستقراطية ، بينما ظلت هذه الحقوق ترفاً فكرياً بالنسبة لباقى الشرائح الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع .

ومع قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ بدأت مرحلة التغيير الفعلى فى واقع المرأة المصرية ، وصـدر الدسـتور فى يناير ١٩٥٦ متضـمنـاً مبدأ المسـاواة الكاملة فى الحقوق السياسية ، إلا أن القانون الصـادر عام ١٩٥٦ تضـمّن فى مادته الرابعة ما ينص على أنه يجب أن يقيد فى جداول الانتخبـات كل من له مبـاشرة الحقوق السيـاسية من الذكور ، بينمـا على المرأة أن تقـدم بنفسـهـا طلبا بذلك ، وقد تم تعديل المادة فيمـا بعد لكى يصـبح قيد المرأة فى جداول الانتـخاب إجبارياً شـأنها فى ذلك شأن الرجل .

ورغم الجهد المكثف باتجاه دعم مشاركة المرأة السياسية ، فإنها ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن – باستثناء فترة تخصيص مقاعد لها فى مجلس الشعب – لم تزد نسبة وجودها فى مجلس الشعب على نسب تتراوحت ما بين ٥ر٪–٥ر٢٪ من إجمالى عضوية البرلمان .

وتجدر الإشارة إلى ضآلة هذه النسب أيضا على ضوء مقارنتها بالأوضاع فى الدول الـعـربيـة ، وذلك لأن مـشـاركـة المرأة فـى البـرلمان فى سـوريا تـصـل إلى ١٢٪ ، وفـى تونـس ٥ر١١٪ ، وفى المغـــرب ٥ر١٠٪ ، وفى الســـودان ٧ر٩٪ ، ثم تنخفض إلى ٤ر٢٪ فى مصر ، ويليها اليمن بنسبة ٣ر٪ ، وتحرم دول الخليج من هذا التـواجد بصـورة كـاملة ، رغم وجـود مطالبات عـديدة من جـانب الجـمـعـيـات الحقوقية ، ومن جانب النساء أيضا .

ورغم الاهتمام بتحقيق نسبة مقبولة لمشاركة المرأة فى البرلمان تتناسب وعددها من إجـمـالى السكان ، فإن العـلاقـة بين العـدد والأداء ربما لا تكون من

الأمور المحسومة ، وإن كان هذا لا يمنع من أن تؤخذ فى الاعتبار فى إطار الحديث حول المشاركة وعلاقتها بالتنمية ، والمشاركة وعلاقتها بالتطبيق الديموقراطى ، لاسيما وأن نسب مشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية أصبحت من المعايير التى يتحدد بناء عليها مواقع دول العالم على سلم التنمية والتقدم .

عرض النتائج

توضح نتائج البحث التى تتناول العلاقة بين عدد النائبات ونسب مشاركاتهن على مستوى جميع الفصول التشريعية للبرلمان المصرى بداية من عام ١٩٥٧–٢٠٠٠ النتائج التالية :

- شاركت فى الفصل التشريعى الأول (١٩٥٧/١٩٥٨) عضوتان فقط ، ورغم ذلك كانت المشاركة فاعلة ، سواء فى حجم المداخلات ، أو فى استخدام أشكال الأداء (الرقابية والتشريعية) ، وإن كان ذلك غير واضح بنفس المقدار لكل منهما . ويذكر لهاتين العضوتين أنهما ينتميان إلى أسر تعمل بمجال السياسة ، مما يمكن أن يجعل للتاريخ السياسى للأسرة أثره فى هذا التوجه .
- شهدت الفترة التالية تشكيل مجلس الأمة (المصرى السورى) ، وارتفع عدد العضوات من النساء إلى خمس ، بالإضافة إلى عضوتين سوريتين . ولم تتضح مشاركة حقيقية من جانبهن إلاّ بمشروع قانون واحد تقدمت به إحدى العضوات بشأن إعادة النظر فى تشريعات الأحوال الشخصية .
- وبعد توقف للحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات تشكّل مجلس الأمة ، واستمر هذا الفصل التشريعى لمدة تقترب من الأربع سنوات ١٩٦٤–١٩٦٨ ، ومثّلت المرأة فيه بثمانى نائبات . ويعد هذا الفصل التشريعى من أخصب فصول البرلمان المصرى فى عرض قضايا للمرأة على جانب كبير من الأهمية والجرأة فى

التناول ، حيث شملت قضايا الأحوال الشخصية ، وتقديم الكثير من المقترحات التى تحدّ من الطلاق ، وتعدد الزوجات ، بالإضافة إلى مناقشات حول قضية سنّ الزواج ، وتحديد النسل . وتتسم هذا الفترة – بصفة عامة – بمناخ سياسى تقدمى ، انعكس على ثقافة المجتمع ، وسعى إلى إعطاء المرأة مكانة فى المجتمع ، وتشجيعها على التعليم والعمل والمشاركة فى كل جوانب التنمية . وقد ظهر – بوضوح – انعكاس هذا المناخ على طبيعة القضايا التى أثارها الأعضاء فى المجلس ، والتى مازال بعضها يحتل أهمية كبيرة على أجندة العمل فى مجال تطوير أوضاع المرأة حتى الآن ، ويثير أهمية وضع مشروع متكامل لقضايا الأحوال الشخصية يتلافى الثغرات الموجودة التى لاتتجاوب مع التطلعات والتحولات المجتمعية ، وهو المطلب الذى انتهت إليه مناقشات الأعضاء .

- وبالنظر إلى موقف العضوات من هذه القضايا الهامة ، فإن ما أتى ذكرهن فى المناقشات لم يتجاوز مشاركة من جانب عضوة واحدة فقط من الثمانى عضوات ، بينما شاركت عضوة أخرى فى المناقشات حول أهمية إنشاء دور الحضانة . وبلغ إجمالى من شاركن فى كل القضايا المحلية المطروحة فى هذا الفصل أربعا فقط من ثمانى عضوات ، بينما لم تشارك واحدة منهن فى أى من القضايا الخارجية المطروحة .
- وشهدت الفترة من ١٩٦٩-١٩٧١ تناقصاً كبيراً فى أعداد العضوات ، كما شهدت انتهاء فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر بوفاته وتولى الرئيس أنور السادات ، وحل مجلس الأمة ، ووضع دستور جديد فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ . واستغرقت قضايا الصراع المصرى الإسرائيلى مجمل مناقشات المجلس ، ولم تثر فيه قضايا خاصة بالمرأة إلا ما تناول مناقشة التقرير المقدم من لجنة الخدمات حول مشروع تنظيم الأسرة وقضية السكان ، وقد شاركت عضوة واحدة فى مناقشة هذا الموضوع الأخير .

- وتعد الفترة من ١٩٧١-١٩٧٦ هى الفصل التشريعى الأول لمجلس الشعب . كما شهد هذا الفصل التشريعى أعلى نسبة تمثيل للمرأة منذ حصولها على حق المشاركة السياسية فى دستور ١٩٥٦ . دخلت المجلس تسع عضوات شملت الموظفات والعاملات والفنانات وأساتذة الجامعات ، يربطهن جميعا انتماء إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى . كما شهدت هذه الفترة تعيين وزيرة للشئون الاجتماعية هى الدكتورة عائشة راتب ، واهتماما قويا من السيدة چيهان السادات بقضايا المرأة ، وضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية .
- وعقب الخروج من حرب ١٩٧٣ كان من الضرورى أن يتوجه الاهتمام إلى المشكلات الداخلية ، لاسيما ما يتناول سياسات الإسكان والتعليم والتموين ، والزراعة ، والطيران ، والبيئة ، وأوضاع السكك الحديدية ، بالإضافة إلى ما يتعلق بتداعيات الحرب والعلاقات الخارجية . إلاّ أن المثير للجدل بالفعل ما أثاره بعض الأعضاء من مناقشات وما تقدموا به من اقتراحات قوانين حول المطالبة بتوحيد زى المرأة العاملة وطالبات الجامعات ، وعدم السماح للمرأة بالعمل فى الخارج . ورغم ما فى هذه الموضوعات من غرابة ، ورغم ما فيها من تضّاد مع مجتمع ينزع إلى التطور وإلى بذل جهد مضاعف باتجاه تطوير أوضاع المرأة ، فإن عضوات المجلس لم يكن لهن جميعاً موقف تجاه هذه القضايا التى تتسم بعدم الاتساق مع ما كان يسود المناخ السياسى العام . واقتصرت المقترحات التى قدمت من جانب النائبات على مطالبة بعمل المرأة فى المهن الفنية والكتابية فى القوات المسلحة ، ومشروع قانون لدور الحضانة . هذا بالإضافة إلى مشاركة حوالى نصف العضوات فقط فى مناقشة القضايا العامة والوطنية .
- وانخفض وجود المرأة فى الفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب إلى ست عضوات فقط ، أثنتان منهن بالتعيين . وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيدات

المقيدات فى جداول الانتخاب حتى هذا التاريخ كانت ١٦٪ فقط من إجمالى المسجلين فى الجداول . ولم تطرح فى هذا الفصل قضايا تتعلق بالمرأة ، بل على العكس استمر تيار الفكر الانغلاقى – والذى بدأ فى الفصل التشريعى الأول – والذى يطالب بتوحيد زى المرأة العاملة ، وعودة المرأة إلى البيت ، وعملها بنصف أجر تحت دعاوى حماية الأمومة والطفولة ، ورغم ذلك لم تظهر مداخلة واحدة للنائبات تحمل فكراً مغايراً ، ويمثل ذلك تيارا فكريا يسير عكس التيار الفكرى السابق ، والذى ظهر فى فترة الستينيات ، وكان له فضل إثارة الكثير من القضايا التى ظهرت حلول لها فى هذه السنوات الأخيرة .

- وفى ظل نظام التخصيص فى الفترة من ١٩٧٩–١٩٨٤ ، دخلت مجلس الشعب ثلاث وثلاثون عضوة ، بالإضافة إلى إثنتين بالتعيين ، كما صدرت فى هذه الفترة قوانين تعبّر عن رؤية متطورة للدفع بالمرأة إلى المشاركة فى الحياة العامة والسياسية ، وذلك بصدور "قانون ٤١ لسنة ١٩٧٩ من الباب الثانى جدول الانتخابات" ، الذى أصبح بمقتضاه قيد المرأة فى جداول الانتخاب أمراً وجوبياً . وتنتمى العضوات جميعا فى هذا الفصل التشريعى إلى الحزب الوطنى ، باستثناء واحدة تنتمى إلى حزب الأحرار ، وأخرى مستقلة تحولت فيما بعد إلى الحزب الوطنى . من هذه العضوات من كان هذا هو الفصل التشريعى الرابع لها . ويشكل هذا الفصل التشريعى أهمية خاصة على صعيد قضايا المرأة وتطوير أوضاعها فى مصر ، حيث تمت فيه مناقشة وإقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة ، واتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة . وفيما عدا هذه الاتفاقيات لم تثر فى هذا الفصل قضايا أخرى خاصة بالمرأة تحديدا ، وما جاء على لسان أحد الأعضاء هو المطالبة بمنع الاختلاط فى المدارس والجامعات ومواقع العمل ، ووسائل المواصلات . غير أنه يذكر وجود مساهمة من جانب العضوات فى القضايا الأخرى القومية والوطنية ، وإن كان ذلك لا يشكل وزنا يمكن الاعتداد به ،

والذى يتناسب وهذا العدد الكبير نسبيا لتواجد المرأة فى البرلمان .

ولم تتمتع المرأة طويلاً بهذا التخصيص الذى كان يتسق بصورة كاملة مع "اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة" ، والتى نصت على ضرورة اتخاذ إجراءات فيها تمييز إيجابى لصالح المرأة يتم إلغاؤها حين تتحقق أوضاع أفضل للمرأة تتنافس فيها بشىء من المساواة فى الإمكانيات مع الرجل فى ميادين الحياة المتباينة ، لاسيما السياسية منها . ومع ذلك ، يتغلب التيار الانغلاقى ، ودعاة العودة بمصر إلى الوراء عقب كل خطوة تنويرية أو إصلاحية لأحوال المرأة ، ويتم إلغاء هذا التخصيص الذى تم الإقرار بعدم دستوريته ، وذلك فى الفصل التشريعى التالى عام ١٩٨٦ تحديدا .

- لم يستمر الفصل التشريعى التالى (١٩٨٤-١٩٨٧) إلا ثلاث دورات انعقاد فقط ، ثم تم حلّه ، ومثّلت المرأة فى هذا الفصل التشريعى ست وثلاثون سيدة ، اشترك العديد منهن فى برلمانات سابقة . ولم تطرح العضوات قضايا متعلقة بالمرأة رغم كثرة عددهن ، وإن كان لما يقرب من نصفهن مداخلات فى قضايا أخرى عامة داخلية وخارجية ، وما طرح من قضايا تمس المرأة يثير الجدل حقا ، وهو مطالبة من إحدى العضوات لرئيس الوزراء بمنح المرأة العاملة إجازة بنصف أجر فى الوقت الذى تتجه فيه جهود تطوير أوضاع المرأة إلى طرح منظومة قيم جديدة تسعى إلى تأسيس فكر قائم على أهمية العمل فى حياة المرأة ، ودعم استقلالها الاقتصادى ، وارتفاع نسبة تواجدها فى سوق العمل ، وليس طرح مثل هذه الأفكار التى تزيد من إحجام سوق العمل عن قبول المرأة ، وتهمّش قيمة العمل فى حياتها .

يذكر أيضا لهذا الفصل التشريعى أن مشاركة العضوات جاءت من جانب ما يقرب من نصفهن فقط ، أغلبها فى مجالات وقضايا قومية ومحلية ، كما شاركت نائبتان فقط فى مناقشة قضايا خارجية .

- وكما حدث فى الفصل التشريعى السابق الذى لم يستمر سوى ثلاث دورات

انعقاد حدث نفس الشيء فى هذا الفصل التشريعى (١٩٨٧ إلى يونيه ١٩٩٠) ، والذى استمر أيضا ثلاث دورات انعقاد ثم تم حلّه . ورغم إلغاء التخصيص لمقاعد المرأة ، فإن المرأة استفادت من نظام الانتخاب بالقائمة ، ودخلت ١٨ عضوة فى هذا الفصل التشريعى ، لم تظهر لهن مشاركة فى أعمال الجلسات العامة إلا من جانب النصف فقط . ورغم ما كان للمرأة فى هذه الفترة من قضايا خلافية كثيرة ، فإن واحدة منهن لم تطرح أى مشكلة حولها .

- وتشهد العودة إلى نظام الانتخاب الفردى انهيارا حقيقيا فى نسبة تواجد المرأة لتعود إلى ٧ر٢٪ فقط من إجمالى الأعضاء ، يمثل المعينات منهن ثلاث من إجمالى عشر عضوات . ولم تطرح فى هذا الفصل التشريعى قضايا تخّص المرأة إلا اقتراحات بمشروعات قوانين لتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، كما نوقشت مذكرة التفاهم بين الحكومة المصرية والكندية بشأن مشروع المساعدات المقدمة لتحسين ظروف معيشة المرأة الريفية . وحول منح مجالات عمل جديدة للمرأة ، تقدمت إحدى العضوات بطلب بيان من وزير الداخلية حول أسباب الامتناع عن قبول دفعات مؤهلات عليا من السيدات فى أكاديمية الشرطة . وتوضح نوعية القضايا المثارة فى هذا الفصل التشريعى كم المشكلات وقضايا الفساد التى أصبح يعانى منها المجتمع المصرى ، إضافة إلى قضية الانفجار السكانى ، وحوادث الإرهاب .
- ويرتفع عدد السيدات المعينات فى الفصل التشريعى التالى (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى خمس من إجمالى تسع يشكل وجودهن نسبة ٢٪ من إجمالى الأعضاء . واستمر الصوت الأعلى فى المناقشات حول قضايا الفساد والمشكلات التى أصبح يعانى منها المجتمع المصرى ، ولم تسهم العضوات فى مناقشة هذه القضايا . ورغم طرح العديد من مشروعات القوانين الهامة ، فإن مشاركتهن جاءت فى قضية واحدة وهى قضية تلوث البيئة .

وشكل هذا الفصل أهمية بالغة بالنسبة لقضايا المرأة ، حيث نوقشت فيه مشروعات قوانين حول "تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية" ، كما تقدم الأعضاء باقتراحات لإضافة مواد جديدة إلى قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ورغم ذلك لم تظهر مشاركات من جانب العضوات . وسيتم العودة إلى ذلك تفصيلا عند عرض نتائج التحليل الكيفى لأداء العضوات فى بعض المجالات والقضايا التى تمس المرأة .

- ويشهد الفصل التشريعى الأخير ٢٠٠٠/٢٠٠٥ دخول إحدى عشرة نائبة إلى مجلس الشعب ، يمثل المعينات منهن ما يقرب من ثلث العضوات ، ولم يشمل البحث سوى دورة انعقاد واحدة تم فيها تناول العديد من القضايا العامة ، مع مناقشة قانون على جانب كبير من الأهمية ، وهو ما يرتبط بحق المرأة فى منح الجنسية لأطفالها من زوج أجنبى .

وعلى ضوء ما هدف إليه هذا البحث ، وهو الوقوف على أداء المرأة فى البرلمان وقدرتها على المشاركة فى طرح القضايا القومية من جانب ، والأخرى التى تسهم فى تعديل الأچندة البرلمانية لصالح الفئات الأضعف ، وعلى ضوء توقعات الدور لمن يحتلّ موقعاً ما ، وما يمكن أن يؤثر على أدائه من خصائص اجتماعية أو اقتصادية ، وأيضا ما يملكه من معارف ومدركات ومهارات ، فقد انتهى تحليل مضابط مجلس الشعب لخمس دورات برلمانية إلى النتائج التالية :

- فيما يتعلق بالخصائص ، فقد اتسمت الأعمار فى الفصول التشريعية الأولى بالتركيز حول العمر أقل من أربعين إلى ٥٠ سنة ، إلا أن الأعمار فى الفصلين الأخيرين مالت إلى التركيز على المرحلتين العمريتين ٥٠ و٦٠ سنة فما فوق .
- غلب على العضوات صفة المنتخبات أكثر من المعينات فى كل الفصول التشريعية بارتفاع واضح فى نسبة المعينات فى الفصلين الأخيرين ، حيث أدى إلغاء التخصيص إلى انخفاض نسبة النساء ، ولجوء رئيس الدولة إلى

تعيين أعداد من النساء للمحافظة على شيء من التوازن .

- ورغم عدم التحديد الواضح والملزم لتصنيف من هم عمال وفلاحين ، ومن هم فئات ، فقد غلبت صفة فئات على إجمالى نائبات البرلمان ، باستثناء فصل تشريعى واحد هو الفصل التشريعى الأول .
- وفى الفصول التشريعية الأولى وجدت نسبة لا بأس بها من بين من يحملن شهادات أقل من جامعية ، بينما غلبت الشهادات الجامعية والأعلى من جامعية فى الفصول التشريعية الأخيرة ، وشكلت العضوية السابقة فى أكثر من برلمان نسبا تراوحت ما بين ٦ر٢٠٪ و ٧ر٦٦٪ .
- أما عن الأداء ونوعه فى علاقتة بهذه الخصائص السابقة ، فإن الملمح العام للأداء هو التركيز على الأداء الرقابى أكثر من التشريعى والسياسى ، وظهور علاقة واضحة بين كل من المستوى التعليمى والعضوية السابقة فى البرلمان والمهنة وبين المداخلات التشريعية والسياسية تحديدا ، لاسيما فى الفصلين التشريعيين الأخيرين . وقد وضح أن غير المؤديات فى الجلسات العامة كن من المعينات أكثر من المنتخبات .
- كما كانت النسبة الأكبر لمجمل المداخلات هى لعضوات سابقات ، ولم تظهر علاقة بين عضوية النائبة فى اللجان النوعية بالمجلس ونوع الأداء . ورغم أهمية وجود نسبة تمثيل عالية للنائبات فى البرلمان ، فإن الفصل التشريعى الذى تمتعت فيه السيدات بالتخصيص جاءت نسبة عدم المشاركة فيه أعلى من كل السنوات التى شملها البحث . مما يوضح - بجلاء - أهمية التركيز على إمكانات ومهارات وقدرات العضوة قبل إتاحة المجال أمامها لدخول البرلمان ، وربما كان هذا الشرط مطلباً أساسيا لكل من النائبات والنواب على السواء .
- وبالنسبة لنوع القضايا المطروحة ، فقد جاء التركيز - بصورة عامة - على مجالات الإسكان والتعمير ، وقوانين العمل ، والثقافة والإعلام ، بينما احتلت

موضوعات المرأة والطفل نسباً متواضعة جدا . وجاءت أقل نسب مشاركة فى مجالات السياسة الخارجية ، والصناعة والسياحة ، والأوقاف والشئون الدينية ، والشباب والرياضة .

ويمكن الخروج بعدة ملاحظات عامة على هذا العرض الشامل لمجمل القضايا وأشكال الأداء التى تمت من قبل العضوات نعرضها على النحو التالى :

- تشير البيانات إلى تكرار شغل بعض العضوات لمقاعد مجلس الشعب ، والذى يصل لدى البعض منهن إلى ثمانية فصول تشريعية .
- لم تقترن الزيادة العددية بطرح أكبر لقضايا المرأة رغم كثرتها على مدار الفترات الزمنية المشار إليها . بل إن طرح بعض هذه القضايا الهامة جدا جاء فى الغالب من جانب الأعضاء وليس من جانب العضوات .
- أدى التراجع عن تخصيص مقاعد للمرأة إلى ضربة قاصمة لنسبة تمثيل المرأة فى البرلمان . ورغم الاتساق بين فكرة التخصيص وبين ما نصت عليه اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة من ضرورة اتخاذ تدابير فيها تمييز إيجابى لصالح المرأة ينتهى العمل به عندما تصبح المرأة مهيأة وقادرة على الدخول فى منافسة مع الرجل ، فإن هذا لم يمنع من عدم الالتفات إلى هذه التحفظات تحت دعاوى مضللة تتسم بالمراوغة وتلمّس الحيثيات غير المنطقية ، بينما الجميع لديهم دراية ووعى كامل بالمعوقات الفعلية التى تجعل الهوة كبيرة بين إمكانات الرجل وإمكانات المرأة فى إطار المناخ الثقافى السائد ، وبالتالى إمكانات المنافسة بينهما . ويعبّر هذا القرار – فى مجمله – عن استمرار الثقافة السائدة غير الداعمة أو المؤمنة بدور أساسى للمرأة فى الحياة العامة والسياسية .
- استمر الاهتمام بقضايا المرأة – بدون انقطاع – من أول مجلس نيابى حتى الآن ، واشتمل عرض بعض القضايا بالصراحة والجرأة الشديدة أحيانا ، بينما ظل هناك طرح لقضايا تتسم بالانغلاق الفكرى ، وعدم توافر الرؤية التى

تتسق ومتطلبات التغيير وآليات التحديث . والأمثلة على المجموعة الأولى تبدو فى طرح الكثير من قواعد تنظيم حضانة ورؤية الصغير ، والنفقة والطلاق ، وبيت الطاعة ، وتعدد الزوجات ، وحق المرأة فى إعطاء الجنسية للأبناء من زوج أجنبى ، واشتغال المرأة فى مجالات العمل المتباينة ، هذا فى مقابل مجموعة ثانية تناولت الحّد والتقييد لحرية المرأة فى الحركة والعمل ، والحديث أكثر من مرة عن توحيد زى المرأة العاملة أو طالبات الجامعة .

- لم يعكس تمثيل المرأة فى البرلمان حقيقة انتقال النظام السياسى المصرى من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية ، حيث إن أغلبية السيدات العضوات فى البرلمان ينتمين إلى الحزب الحاكم (حزب الأغلبية) ، كما أن نسب وجودهن فى البرلمان لم يكن معبرا عن علاقة ارتباطية بالانفتاح السياسى ، ولا بالتاريخ الطويل لحصول المرأة على حق الترشيح والانتخاب .
- من الملاحظ ارتفاع نسبة الحاصلات على مؤهلات متوسطة مع بداية دخول المرأة إلى البرلمان ، إلا أن هذه النسبة أخذت فى الانخفاض لصالح الحاصلات على مؤهلات جامعية ، والحاصلات على الماچستير والدكتوراه فى المجالس التالية ، غير أن المجلس لم يضم فى أى فصل تشريعى امرأة أمية أو شبه أمية .
- يذكر أيضا للمرأة فى البرلمان حصولها على منصب وكيل المجلس لعدة مرات ، كما تولى بعض النساء رئاسة عدد من اللجان .
- لم تكن المساهمة دائما من جانب جميع العضوات ، إذ فى الأغلب الأعم جاءت المشاركة من جانب النصف تقريبا ، ولا يعنى ذلك توجيه تحفظ على أداء المرأة تحديدا إلا إذا إقترن ذلك بمقارنة مع إجمالى أداءات الرجال بالمجلس ، وذلك حتى يمكن إصدار حكم موضوعى على ذلك .
- اتسمت مشاركة المرأة بالضعف فى مجالات طلبات الإحاطة والاستجوابات والاقتراحات بمشروعات قوانين ، بينما تركزت أغلب المداخلات تحت ما يسمى

بالأداء الرقابى .

وبالعودة مرة أخرى إلى نظرية الدور ، فإن توقعات الدور فى هذه الدراسة أن تسهم المرأة بإيجابية فى إثارة واقتراح والدفاع عن قضاياها ، إلى جانب الاهتمام بالقضايا التى تمس فئات المجتمع الأخرى ، وقضاياه الداخلية والخارجية .

التحليل الكيفى لبعض قضايا المرأة

وتوضح جزئية التحليل الكيفى فى هذه الدراسة والتى تناولت عدداً من القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمرأة والأسرة أن النائبات إما أنهن لم يشاركن فى مناقشتها ، أو أن مشاركتهن كانت من الضعف بمكان ، أو أنها مناقشة غير مؤثرة فى حيثيات الرفض أو الموافقة .

تناولت هذه الجزئية بالتحليل ما جاء من مناقشات حول القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ فيما يختص بالخلع والتطليق ، والنفقة ، والحضانة ، وسفر الزوجة والأبناء القصر ، والتطليق فى حالة الزواج العرفى .

صدر هذا القانون لتيسير إجراءات وأوضاع التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية بما يتماشى مع متطلبات العصر الذى تعيشه مصر ، وما شهدته من تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة الجذور ، وقد استغرق إعداد هذا القانون ما يقرب من تسع سنوات ، وهو يضم ٧٩ مادة .

استغرقت مناقشة هذا القانون فى مجلس الشعب ست جلسات ، وتحدث فى هذه المناقشات ١١١ عضوا من أعضاء مجلس الشعب فى مداخلات بلغ عددها ٢٥٤ مداخلة ، بالإضافة إلى تعقيبات ممثلى الحكومة على مناقشات الأعضاء .

ومن المواد المستحدثة فى القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ مادة ٢٠ والخاصة بالخلع ، وقد واجهت هذه المادة مناقشات حادة وانقساما فى الرأى حول ما

تضمنته من إقرار لحق الزوجة فى إنهاء العلاقة الزوجية دون موافقة الزوج . وقد دفع إلى صدور هذا القانون ما اكتنف تطبيق قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لعام ١٩٨٥ من صعوبات ترتبط بتطبيق قوانين وأحكام النفقة والولاية على المال ما أدى إلى مشكلات أسرية متعددة لاتجد الطريق إلى الحل ، عظّم من آثارها المربكة لأحوال الأسرة كثرة القضايا وتراكمها أمام المحاكم ، وعجز الإجراءات المطبقة عن تأمين الالتزامات التى يتعين أداؤها . ويؤدى كثرة درجات التقاضى والاستئناف ، وأساليب التحايل والبلاغات الكيدية إلى إطالة أمد الخلاف دون التوصل إلى حلول نهائية ، ويضاف إلى ما سبق من أسباب ذلك اللفظ المثار حول طلب الطلاق للضرر ، هذا الضرر الذى يتفاوت الحكم عليه وتصنيفه ، وإقرار ما إذا كان هو كذلك أم لا ، مما يترتب عليه ضياع الوقت والجهد والمال ، كما يؤدى إلى لجوء أطراف النزاع إلى تدبير كل أشكال الإيذاء ، وإلى إساءة كل منهما للآخر إساءة بالغة ، سواء كان ذلك بالنسبة لهما أو لأبنائهما .

واجهت هذه المادة مناقشات حادة وكثيرة حول ما تضمنته متعلقا بحق الزوجة فى طلب الخلع من زوجها دون موافقته ، باعتبار ذلك مهددا لاستقرار الأسرة ، ومنتقصاً من حق الرجل فى القوامة على المرأة . ورغم ذلك ، فقد تمت الموافقة على هذا القانون ، وإقرار عدم تعارضه مع الشرع والسنة من جانب ، ولأنه يشكل حلا فى يد الزوجة إذا تعنت الزوج فى استخدام حقه المنفرد فى الإبقاء على أو إنهاء العلاقة الزوجية . وعند مناقشة هذه القضية فى المجلس اقتصرت مشاركة النائبات على مجرد التصويت بالموافقة دون إسهام فى مناقشة ما دار من مناقشات حول الجوانب الفقهية أو القانونية لهذا القانون ، أو الاعتراض على السلبيات التى أثارتها هذه المناقشات ، والتى ركزت على إلحاق بعض الخصائص بالمرأة تجعلها تسيئ استغلال هذا الحق إذا ما تمتعت به ، والقول بعدم وجود أرضية ثقافية تستوعب هذا القانون . ولم تتعد المداخلات سوى مداخلتين اتسمتا بالعمومية ، أكدت واحدة منهما على تأييد الخلع والتأكيد

على المودة والرحمة التى تجمع بين الزوج والزوجة ، ودافعت الأخرى عن خروج المرأة من البيت رداً على أحد الأعضاء الذى قال بعدم أحقيتها فى ذلك .

اشتمل القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أيضا على قضية التطليق أو الفسخ للمتزوجة عرفيا . وتستند أهمية هذه القضية إلى إدراك المشرع المصرى أنه لم يتعرض لصحة هذا الزواج العرفى من عدمه - من منطلق أن الزواج يكون صحيحا متى استكمل أركانه بما فيها العلانية سواء تم توثيقه أم لا - وإنما سعى إلى تقييد هذا الزواج من خلال إنكار سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية . ومن هنا بدأت تظهر المشكلات المتعلقة بهذا النوع من الزواج فى المجتمع ، وبخاصة ماله صلة بالنسب والنفقة وغيرها . كما تبرز أيضا أهمية قضية الزواج العرفى مع ازدياد أعداد القضايا المنظورة أمام المحاكم بسبب عدم اعتراف بعض الأزواج بهذا الزواج ، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الفتاة أو على الأسرة والمجتمع بكامله . كما أسهم ارتفاع معدلات البطالة ، وتكاليف الزواج ، وتأخّر سن الزواج ، وضعف أو ربما غياب دور الأسرة فى متابعة الأبناء فى ازدياد معدلات هذه النوعية من الزواج .

وقد قصد المشرع من السماح بقبول دعوى التطليق أو الفسخ للمتزوجة عرفيا أن تحدث تصفية لهذه الأوضاع فى المجتمع ، وأن تنتهى تدريجيا ظاهرة الزواج العرفى من خلال دفع الناس إلى توثيق هذا الزواج . وباستثناء مداخلة واحدة من إحدى النائبات ، فقد اقتصر دورهن فى هذا الشأن على الموافقة على هذه المادة كما وردت فى مشروع القانون دون التقدم بأية مقترحات بتعديلات عليها ، رغم تعدد التعديلات التى طلبها الأعضاء عند عرضها للتصويت ، وتراوحت هذه التعديلات ما بين المطالبة بإلغائها كلية ، أو بإدخال تعديلات جزئية عليها ، وفى النهاية تمت الموافقة على هذه المادة .

وتتناول المادة ٢٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ موضوع سفر الزوجة والأولاد القصر ، والتى اتجهت إلى علاج تعسف بعض الأزواج فى استخدام

حقهم فى السماح للزوجة بالسفر ، سواء للانتقام منها ، أو لابتزازها ماديا ، أو لإحراجها وتعريضها للمهانة الشديدة ، وقد كان القرار الوزارى بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المتتابعة التالية وآخرها القرار ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ مخالفة للدستور ، وذلك لأن المادة ٤١ من الدستور تنص على أن الحرية الشخصية فى التنقل حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، ولا يجوز منعها إلا فى حالة التلبس بالجريمة ، أو بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع .

وتنص المادة على اختصاص قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية دون غيره بإصدار أمر على عريضة بمنع الزوجة أو الأولاد القصر من السفر أو منع استخراج جواز سفر إذا ثار نزاع فى هذا الشأن ، ويختص كذلك بإصدار أمر على عريضة بمنع الزوج من السفر لمدة ثلاثة شهور إذا صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع النفقة والتنبيه عليه بالدفع .

ويصدر القاضى أمره بالمنع من السفر لمدة محددة قابلة للتجديد ، كما يمكن له أن يرفض الطلب إذا كان مقدمه قد أساء استعمال حقه فى طلب المنع من السفر .

ونظرا لما ووجهت به هذه المادة من اعتراضات ، فقد اكتفت الحكومة بإضافة فقرة تعالج مشكلات القانون ، وتنص على أن يختص قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية دون غيره بإصدار أمر على عريضة فى مسائل الأحوال الشخصية ، ومنها المنازعات حول السفر إلى الخارج بعد سماع ذوى الشأن وهما الزوج والزوجة .

وقد قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون يتضمن موافقة الزوج كشرط لاستخراج جواز سفر للزوجة ، غير أن اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة اعترضت على هذا المشروع ، الذى مازال معلقا . ولازال الموقف هو إقرار حق الزوجة فى استخراج جواز سفر ، وإذا تعنت الزوج فبإمكانها اللجوء إلى قاضى الأمور المستعجلة لحل النزاع . ورغم أهمية هذه القضية ، فإن المناقشات

حولها فى مجلس الشعب قد خلت من أية مشاركة للنائبات حولها .

وتشغل قضية النفقة أهمية كبرى بالنسبة للأسرة المصرية نظراً لارتباطها بحقوق الأطفال فى وجود مورد للإنفاق عليهم بعد الطلاق ، لاسيما فى حالة الأسر الفقيرة . وقد سبق طرح هذا الموضوع على البرلمان عام ١٩٧٦ خلال الفصل التشريعى الأول . وتباينت الآراء حوله ، كما تباينت عند طرحه من خلال ما نص عليه القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .

تضمن مشروع هذا القانون الذى قدم إلى مجلس الشعب عام ١٩٧٦ إحدى عشرة مادة ، من أهمها ما تناول نظر دعاوى النفقات على وجه الاستعجال ، وأن يقوم بنك ناصر الاجتماعى بوفاء الديون المستحقه للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين ، وأن يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدينه فى حدود نسب معينة لايتعداها لمن لديهم مرتبات وأجور ، وأن يقوم من ليس لهم أجور ثابتة بإيداع دين النفقه والمحكوم بها خزانة هذا البنك ، كما تقوم الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والقطاع العام بخصم هذه المبالغ الجائز الحجز عليها وإيداعها خزانة البنك .

وقد جاءت الاعتراضات على الفئات التى تدخل ضمن الفئات المخاطبة بأحكام النفقة فى مختلف مواد المشروع ، وعلى إطلاق يد بنك ناصر فى سداد الديون المستحقه للزوجة أو الأبناء أو الوالدين خشية الإضرار بموارد الموازنة وموارد بنك ناصر والدفاع عن نسب الخصم الواردة فى مشروع هذا القانون على مرتب الزوج ، والتى وصلت إلى ٤٠٪ بحد أقصى .

وبعرض القانون مرة أخرى فى إطار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أثيرت ذات الاعتراضات السابقة ، لاسيما ما يتعلق بنسب الخصم الواردة فى إحدى مواد مشروع القانون ، والتى تصل إلى ٥٠٪ فى إحدى الفقرات ، وإلى ٦٠٪ فى فقرة أخرى . وفى ضوء ذلك كان قرار المجلس تخفيض هاتين النسبتين إلى ٤٠٪ ، و٥٠٪ . ومرة أخرى يقتصر موقف النائبات على مجرد الموافقة على

نصوص المواد المتعلقة بالموضوع دون مشاركة فى الاقتراحات أو التعديلات التى أثارها النواب بهذا الشأن ، رغم أهمية القضية بالنسبة للمرأة تحديدا .

اشتملت مجموعة مواد القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على مادة تختص بحضانة الصغير ، وقد تمثلت الأهمية فى أن هذه المادة تسد فراغا تشريعيا قائما حاليا ، وهو ما يتعلق بالمرحلة ما بين رفع الدعوى بالحضانة والحكم لمن لها الحق فى حضانته ، وفى هذه المرحلة تواجه النيابات مشكلة حقيقية ، وهى لمن يسلم الصغير ، وفى هذا المشروع بقانون وفى جميع القوانين تكون رعاية الصغير هى الأولى بالاعتبار . وقد وافقت أغلبية الأعضاء على هذا القرار ، كما اقتصر موقف النائبات على الموافقة على هذه المادة كما أقرتها اللجنة ، ودون إبداء آراء محددة بشأنها أو اقتراح تعديلات عليها .

وتعد قضية مكافحة التمييز ضد المرأة من أهم المجالات التى نالت اهتماما على الصعيدين العالمى والمحلى . وقد جاءت مناقشة البرلمان المصرى لهذه القضية فى سياق توقيع مصر على "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" ، والذى تم فى كوبنهاجن بالدنمارك بتاريخ ١٩٨٠/٨/٣ ، وتم عرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب المصرى فى الجلسة رقم ٩١ التى عقدت فى ٢ أغسطس عام ١٩٨١ . وفى عام ٢٠٠٠ صدر قرار من رئيس الجمهورية ينص بتعديل نص المادة ١/٢٠ من تلك الاتفاقية ، وهو تعديل يتعلق بإجراء شكلى خاص بالمواعيد التنظيمية لعرض تقارير الدول أمام اللجنة الخاصة بهذه الاتفاقية ، ورغم ذلك فقد أخذت المناقشات فى مجلس الشعب منحى أكثر بعداً عن ذلك ، حيث تطرقت إلى الاتفاقية ذاتها، رغم أن ما كان ينبغى أن يتم هو فقط عرض هذا التعديل الشكلى .

تناولت المناقشات قضية مساواة المرأة بالرجل ، وأشارت إلى عدم وجود أى تمييز فى هذا الشأن بينهما . وأوضح بعضهم موافقته على هذا التعديل بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، رغم أن هذا التعديل لا علاقة له بأى شكل

من الأشكال بالشريعة .

وحتى عام ٢٠٠٤ كان هناك رفض من جانب الحكومة لإعطاء حق منح الجنسية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى ، غير أن هذا الموقف تغير بصدور القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ والذى تم – وفقا له – تمتع الأبناء القصر بهذه الجنسية ، أما البالغون فيكون تمتعهم بهذه الجنسية بإعلان وزير الداخلية برغبتهم فى التمتع بهذه الجنسية المصرية ، ويعتبر مصريا بصدور قرار بذلك ، أو بانقضاء مدة سنة من تاريخ الإعلان دون صدور قرار مسبب منه بالرفض .

وتجدر الإشارة إلى غلبة التيار الرافض لمنح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى ، وبناء على ذلك تم رفض هذا الاقتراح بمشروع قانون ، واستمر الموقف هكذا حتى استجابت القيادة السياسية – كنتيجة لجهود مستمرة من جانب المنظمات غير الحكومية – وتم صدور القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ ، واضعا بذلك حداً لمعاناة المرأة المصرية وأطفالها فى هذا الشأن .

يبرز التحليل الكيفى السابق لعدد من القضايا مؤشرات عامة نوردها على النحو التالى :

- رغم أن قضية الخلع كانت من أكثر القضايا فى مشروع القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ التى استحوذت على مناقشات أعضاء المجلس ، فإن مداخلات العضوات لم تتعد التصويت بالموافقة على هذه المادة ، دون مشاركة باقتراحات محددة أو آراء فقهية موضوعية ، سواء بالتأييد أو الرفض .
- وعند مناقشة قضية الزواج العرفى ، اقتصر دورهن أيضا على الموافقة على المادة التى تخص هذا الموضوع ، دون المشاركة برأى فى مضمون المادة نفسها .
- وعند التعرض لقضية سفر الزوجة والأولاد القصر ، فإن ما حققه هذا القانون من قرارات لم يكن بفضل مناقشات المجلس ولا من فيه من عضوات ، بل

بتكتل جهود الجمعيات الأهلية مع المجلس القومى للمرأة ، والطعن بعدم دستورية القرار الصادر بشأنه .

- ورغم المناقشات المستفيضة التى دارت فى المجلس حول قانون النفقة وتعديلاته ، فإنها جاءت جميعها من الأعضاء ، واقتصر دور العضوات على مجرد الموافقة على النصوص المتعلقة بها دون المشاركة فيما اقترح من تعديلات ، لاسيما المناقشات حول النسب التى سيتم استقطاعها عند صدور الحكم بالنفقة .
- ويكشف أداء النائبات – فى إطار ما دار من مناقشات حول "اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة" عن اقتصار هذه المناقشات على مجرد تعقيبات عامة تناولت الإقرار بوجود مساواة بين المرأة والرجل ، وانتصاف الدين لها ، وكأنه لا توجد للمرأة قضية على الإطلاق . وحتى عندما كان المطلوب هو مجرد إعلام المجلس عن تعديل شكلى يرتبط بمواعيد عرض تقارير الدول الأعضاء على اللجنة الخاصة بذلك فى الأمم المتحدة ، تطوعت العضوات للحديث عن قضايا أخرى لا علاقة لها بهذا الموضوع .

وهكذا ، ينتهى هذا العرض التحليلى الكيفى للمناقشات حول القضايا سالفة الذكر إلى رسم صورة لأداء المرأة فى البرلمان حول قضاياها ، يوضح ضعف هذا الأداء ، وقد كان من المفترض أن تحمل المرأة على عاتقها أن تكون هى البادئة بإثارة هذه القضايا ، ولا تنتظر حتى تعرض هذه القضايا على المجلس ، أو أن يكون النواب هم الساعين إلى طرحها والدفاع عنها وتفنيدها .

مؤشرات عامة على النتائج

وهكذا ، يظهر من هذه الدراسة التى شملت التحليلى الكمى والكيفى لأداء النائبات فى البرلمان المؤشرات العامة التالية :

- لم يظهر – بوضوح – أن الكم كان معيارا للأداء ، إذ رغم ضآلة أعداد العضوات فى بعض الفصول التشريعية ، فإن ذلك لم يمنع من مشاركة فاعلة لهن ، لا سيما إذا اجتمع لدى النائبة اهتمام شخصى بالحياة العامة والسياسية إلى جانب تاريخ سياسى للأسرة .
- انعكس المناخ العام الذى ساد المجتمع فى بعض الفترات – لاسيما مرحلة الستينيات – على نوعية القضايا المطروحة فى مجالات المرأة والأحوال الشخصية ، حيث اتسمت بالوضوح والجرأة فى التناول ، سواء جاء ذلك من جانب الأعضاء أو العضوات ، وإن كان أداء الأعضاء أكبر بكثير من العضوات . وفى الغالب كان طرح القضية يأتى من النواب ، وتكتفى النائبات بالتعبير عن التأييد أو الموافقة . بالإضافة إلى مساهمة متواضعة من جانب عدد قليل منهن وليس من جانب الجميع ، وذلك على مستوى جميع الدورات ، حتى فيما يتعلق بعرض قضايا شديدة الارتباط بهن ، والتى تقف على رأسها مناقشة تعديل وتنظيم إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية . واتسمت بعض دورات المجلس بإثارة قضايا تتسم بالانغلاق ، لاسيما فى فترة السبعينيات ، رغم وجود اهتمام من القيادة السياسية وسيدة مصر الأولى آنذاك بالدفع بقضايا المرأة إلى الأمام . وتشهد هذه الفترة تخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمان ، إلا أنها لا تستمر طويلاً ، ويتم إلغاء هذا القرار ، رغم ما تزامن مع هذه الفترة من توقيع مصر على "اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة" ، والتى تنص فى إحدى موادها – غير المتحفظ عليها – أن تتخذ الدول الموقعة على الاتفاقية تدابير مؤقتة للتعجيل بتغيير وضع المرأة فى المجتمع .
- استمر انتماء العضوات فى الأغلب الأعم إلى الاتحاد الاشتراكى ، ثم الحزب الوطنى ، ولم تكن هناك نسبة يعتّد بها لنائبات يمثّلن أحزابا أخرى ، ولم يكن هذا وضعا خاصا بالمرأة وحدها ، بل كان – وعلى مدار عمر المجلس –

ملمحاً واضحا لغياب المعارضة فى البرلمان المصرى . وبدون العدد الذى كان يدخل البرلمان بالتعيين ، فإن نسبة وجود المرأة فى كل البرلمانات ضعيفة جدا ، ومدعاة للحرج ، سواء على المستوى الدولى أو العربى .

- اتسمت المستويات التعليمية والمهنية للنائبات بالتباين ، إلا أنه يذكر للعضوات أن واحدة منهن على مدار كل فترات عمر المجلس لم تكن أمية ، أو حتى ضمن من يتم تصنيفها فى فئة تقرأ وتكتب ، فهّن إمّا دون التعليم الجامعى ، أو تعليم جامعى ، أو تعليم أعلى من الجامعى .
- لم تقترن الزيادة العددية بطرح أكبر لقضايا المرأة ، رغم كثرتها على مدار الفترات الزمنية المشار إليها . بل إن طرح بعض هذه القضايا الهامة جدا جاء فى الغالب من جانب الأعضاء الذكور وليس من جانب العضوات .
- لم يعكس تمثيل المرأة فى البرلمان حقيقة انتقال النظام السياسى المصرى إلى مرحلة التعددية الحزبية ، حيث إن غالبية العضوات فى البرلمان ينتمين إلى الحزب الحاكم ، وتغلب عليهن صفة المعينات ، لاسيما فى الفصول التشريعية الأخيرة ، كما أن نسبة وجودهن لم تعكس أى علاقة بالمناخ السياسى ، سواء كان داعماً لقضايا المرأة ، أو غير مهتم بهذا الموضوع كثيرا ، كما لم يعكس أيضا تاريخ الكفاح الطويل على طريق المطالبة بالحصول على حق المشاركة السياسية ، ولا حتى بعد أن حصلت المرأة فعلا على هذا الحق وحتى وقتنا الحاضر .
- ورغم عدم التحديد الواضح والملزم لما هو عمال وفلاحين وما هو فئات ، فإن إجمالى النائبات باستثناء فصل تشريعى واحد – هو الفصل التشريعى الأول – هن من الفئات ، ولهذا علاقة جزئية بالتعيين .
- وفى كل الفصول التشريعية كان لبعض العضوات فقط إسهام بارز ، ولم تأت المشاركة إلا من جانب ما يقرب من النصف فقط ، غير أنه يسّجل لوجود المرأة فى البرلمان أنها حصلت على منصب وكيل المجلس لعدة مرات ، كما

تولّى البعض منهن رئاسة عدد من اللجان .

- أما عن الأداء ونوعه ، فإن الملمح العام للأداء هو التركيز على الأداء الرقابى أكثر من التشريعي والسياسى . وقد وضح أن من لم تؤد أداءً واضحا كن - فى أحيان كثيرة - من بين المعينات أكثر منهن بين المنتخبات . وظهر دور واضح لمن كان لديهن خبرة سابقة بالعمل العام أكثر ممن لم يكن لديهن هذه الخبرة . وبصورة عامة ، فإن المشاركات من جانب النائبات لم تظهر كثيراً فى مجالات السياسة الخارجية والصناعة والشئون الدينية والشباب ، أما المشاركة فى قضايا المرأة والأسرة فقد كانت متواضعة للغاية .

وإذا كان من التوقعات لدور المرأة فى البرلمان أن تسهم - بإيجابية - فى إثارة واقتراح والدفاع عن قضاياها ، إلى جانب الاهتمام بالقضايا التى تمس فئات المجتمع الأخرى وقضايا المجتمع الداخلية والخارجية ، إلا أن أداء المرأة فى هذا الجانب - رغم كثرة وحيوية القضايا المثارة - إما أنها لم تشارك فيها ، أو أن مشاركتها كانت من الضعف بمكان ، أو أنها مناقشة غير مؤثرة فى حيثيات الرفض أو الموافقة .

ولما كان نشر تقرير هذا البحث قد واكب ما أسفرت عنه نتائج انتخابات برلمان ٢٠٠٥ ، فإن النتائج فيما يتعلق بنسب تواجد المرأة كانت مخيبة للآمال ربما أكثر من أى انتخابات سابقة ، حيث لم تزد نسبة المنتخبات والمعينات على ٢٪ من إجمالى عضوية المجلس ، ويتجلى إهمال هذه القضية فى عزوف الأحزاب جميعها - بما فيها الحزب الوطنى - عن ترشيح أعداد يعتّد بها من السيدات . وحتى من تم ترشيحهن لم يحالفهن التوفيق ، ولم يجدن دعما لهن من أى جهة رسمية أو شعبية . وهكذا تظل قضية مشاركة المرأة السياسية قضية شائكة ، ولا تعبر عن أى اقتراب من الأهداف المأمول تحقيقها .

غير أن أى جهد مستقبلى فى مجال مشاركة المرأة السياسية يتعين أن يأخذ فى الاعتبار عدة توصيات هامة ، وهى :

- أهمية وجود أچندة تعبر عن هموم المرأة المصرية وقضاياها تحملها النائبات لوضعها على أچندة اهتمامات المجلس ، والعمل على تدريب نائبات المستقبل على مهارات الدفاع ؛ حتى يتمكّن من حشد التأييد لهذه القضايا .
- أهمية البحث عن - أو تكوين كوادر - من قيادات نسائية لها رؤية واضحة باتجاه قضايا تحديث مصر ، وموقع قضايا المرأة فى إطار منظومة هذا التحديث ، والدفع بهذه القيادات إلى معترك الحياة الحزبية ، والانتخابات البرلمانية .
- العمل وفق استراتيچية ثقافية مخططة لخلق دعم وفهم لقضايا المرأة باعتبارها قضية مجتمعية وليست قضية نسائية .
- انتهاج نظام انتخابى يسمح بتواجد محسوس للمرأة فى البرلمان .

Abstract

EFFECTIVENESS OF EGYPTIAN WOMEN
PERFORMANCE IN PARLIAMENT (1957-2000)

Nadia Halim

Egyptian women have a long history of struggle to obtain their political rights. This struggle was crowned by the issue of the 1956 constitution which gave them the right to run for candidacy (enter the parliament) and to elect.

Since that date and the passage of nearly half a century: what did they have done with this right? How did they fulfill their role in parliament? Did their social and professional characteristics have affected their performance? Did their presence at the top of the legislative authority have an efficient role in dealing with women's issues, and in making radical changes on the parliament agenda regarding these issues.

This study was conducted within the "Women Research Programme", in order to find answers for these questions.

استطلاعات الرأى وحرب العراق *

سلوى العامرى**

تزايد اهتمام الدول باستخدامات استطلاعات ومسوح الرأى العام فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف رسم السياسات واتخاذ القرارات . كما أصبحت هذه الاستطلاعات تجرى على المستوى العالمى بحيث يضم الاستطلاع العديد من الدول . وقد كانت حرب العراق نموذجا لمثل هذه الاستطلاعات التى شملت دولا من الشمال والجنوب والشرق والغرب .

وتعنى هذه الورقة بعرض نماذج من الاستطلاعات التى أجريت بصدد موضوع حرب العراق قبل قيامها وبعد سقوط النظام الحاكم ، وأيضا عن بعض الموضوعات المرتبطة بالحرب مثل صورة الولايات المتحدة ، ودوافع الولايات المتحدة للقيام بالحرب ، ونتائج السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتأثير الحرب على العراق والشرق الأوسط .

وقد أشارت نتائج الاستطلاعات بدايةً إلى وجود بعض الاشكاليات التى تواجه الاستطلاعات المقارنة نتيجة لتباين الثقافات والاختلاف فى إدراك المفاهيم الأساسية بين المستجيبين من الدول المختلفة ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاستجابة "بلا أعلم". وقد وجدت علاقة ارتباطية بين اتجاه الرأي وبين الدولة التى ينتمى إليها المبحوث فى رفض أو قبول الحرب ، وما يرتبط بها من موضوعات أخرى . وكان توزيع الرأى فى أوروبا مختلفا عن توزيعه فى أمريكا ، كما لم يكن الاختلاف فى الرأى قاصرا على اختلاف الدول ، بل أيضا كان هناك تغيرا فى الرأى عبر الزمن ووفقا لتغير الأحداث .

مقدمة

تلعب قياسات الرأى العام فى الدول المتقدمة دورا بالغ الخطورة والأهمية ، فهى تمثل أحد المؤشرات على ديمقراطية الدولة ، كما أنها – فى ذات الوقت – آلية من

* يعتمد هذا المقال على مانشر فى عدد خاص عن الرأى العام والحرب فى العراق فى المجلة العالمية الفصلية لبحوث الرأى العام .

International Journal of Public Opinion Research, Volume 16, no. 3, Autumn 2004. Special Issue: Public Opinion and War in Iraq.

** مستشار ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

آليات الديمقراطية . وتستمد استطلاعات ومسوح الرأى أهميتها من الاعتماد على نتائجها فى وضع السياسات العامة ، وفى عملية اتخاذ القرار ، كما أصبحت الهيئات الأكاديمية تعتمد أيضا فى دراساتها على نتائج هذه الاستطلاعات والمسوح .

ويرى بعض العلماء أن استطلاعات الرأى تعد أسلوبا مقننا يبنى عليه اتخاذ القرار السياسى ، وفى رأيهم أنه لاتكاد توجد أية وسيلة أخرى منفردة استطاعت أن تساهم فى تشكيل وتغيير العملية السياسية بالقدر الذى فعلته استطلاعات الرأى . وفى ذلك يقول كل من أورين Orren ومان Mann ، أنه لايوجد شئ استطاع أن يغير من السياسة الأمريكية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين بقدر ما فعل نشر نتائج استطلاعات الرأى فى وسائل الإعلام [1] .

وتلعب وسائل الإعلام دورا بارزا فى استخدامها لهذه الاستطلاعات ، حقيقة أنها قد تستخدمها بهدف آخر ، وهو وضع الأچندة الخاصة بها فى العملية السياسية ، إلا أنه مع ذلك ، فإن الجمهور العام المستقبل لوسائل الإعلام يبدى اهتماما كبيراً بالأرقام والنتائج والبيانات التى تسفر عنها الاستطلاعات ، بحيث تمثل بالنسبة لديه عنصرا هاما فى مضمون الرسالة الإعلامية ، كما تمثل أيضا مادة إخبارية ذات قيمة خاصة لديه ، حيث يحتل نشر نتائج استطلاعات الرأى مكان الصدارة فى الصحف والمجلات فى معظم الأحيان .

وفى مجال استطلاعات الرأى ووزنها فى القرار السياسى تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى فى هذا المضمار ، وإن كانت معظم الدول المتقدمة تسير هى الأخرى فى نفس الاتجاه ، كما تحاول أيضا بعض الدول النامية اللحاق بهذا الركب .

ويمثل التوسع فى استخدام استطلاعات الرأى فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة مسألة غاية فى الأهمية ، طالما أصبحت دليلا هاما يبنى عليه متخذو القرار سياساتهم وقراراتهم فى المجالات المختلفة ، وطالما

اعتبرت استطلاعات الرأى هى الأداة المقننة التى تؤكد مدى صحة وفاعلية هذه القرارات عمليا .

ورغم هذه الأهمية التى اكتسبتها استطلاعات الرأى ، فإن هناك فريقا آخر من العلماء يرون أن الاعتماد على استطلاعات الرأى فى رسم السياسات واتخاذ القرارات يشكل محاذير كثيرة ، تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتطوير الأساليب المنهجية والبحثية فى مجال الرأى العام للتغلب عليها، أو على الأقل الإقلال من مخاطرها . كما يرون أيضا أنه إذا كانت استطلاعات الرأى قد حققت نجاحات كبيرة فى بعض المجالات - وخاصة استطلاعات الرأى التى تجرى قبل الانتخابات - إلا أن ذلك لا ينسحب بالضرورة على كل المجالات .

ومن أوجه النقد التى يوجهها هؤلاء العلماء لاستطلاعات الرأى - وأكثرها شيوعا- مايتعلق بأخطاء القياس ، وذلك بمعنى هل تقيس الاستطلاعات فعلا مانريد أن نقيسه ، وما إذا كانت النتائج التى تتوصل إليها الاستطلاعات يمكن الحصول عليها لو طبق المقياس الذى نستخدمه على مجموعات أخرى أو فى فترات أخرى [٢] .

وعادة ماتظهر أخطاء القياس هذه فى الاستطلاعات السريعة التى تجريها وتنشرها وسائل الإعلام ، والتى يعتمد عليها صناع القرار تحت ضغط الوقت ، فمثل هذه الاستطلاعات لاتعبر عن أفضل ماوصل إليه العلم فى مجال قياسات الرأى العام ، ومحصلة ذلك أن النتائج تكون لا قيمة لها نتيجة الوقوع فى أحد الأخطاء السابقة .

ومثل هذه الاستطلاعات الرديئة أو المضللة - كما يقول دانيل يانكلوفيتش Daniel Yankelovich - يكون سببها عاملا أساسيا وهو وسائل الإعلام التى أصبحت الاستطلاعات السريعة Quickie Poll إحدى سماتها الرئيسية ، والتى أصبحت تسيطر عليها تماما القيم الصحفية لا القيم الجوهرية الأساسية لمصداقية البحث العلمى .

فالقيم الصحفية التى تدفع الصحفيين إلى إجراء استطلاعات للرأى قد لا تكون موجهة بالضرورة لتحقيق المصلحة العامة ؛ ذلك أن النجاح الذى حققته استطلاعات الرأى أدى بوسائل الإعلام من صحف ومجلات وقنوات تليفزيونية إلى الإحساس بأنها هى صاحبة هذا النجاح ، باعتبار أن هذه الاستطلاعات ملكية خاصة لها ، ومن ثم تغلبت القيم الصحفية على القيم الجوهرية الأخرى اللازمة لتحقيق المصداقية فى مسوح الرأى [٢].

والملاحظ أنه رغم ازدياد النقد الموجه لقياسات الرأى العام ، والمطالبة من جانب البعض بالإقلال من الاعتماد عليها فى رسم السياسات واتخاذ القرار السياسى على وجه الخصوص ، فإن الواقع الفعلى يؤكد تزايد إجراء الاستطلاعات ، والتى لم تعد قاصرة على الاستطلاعات القومية داخل حدود كل دولة ، بل أصبحت استطلاعات الرأى تجرى على المستوى العالمى . ذلك أنه مع ازدياد موجات التحول الديمقراطى لدى دولا عديدة لم تكن تجرى بها استطلاعات للرأى العام ، ومع حاجتها الشديدة لمثل هذه الاستطلاعات لترسيخ العملية الديمقراطية ، فقد ازداد عدد الاستطلاعات التى تجرى على مستوى العالم . كذلك أصبحت هناك استطلاعات عالمية مقارنة تجرى على عدد كبير من الدول ، ولا تتناول القضايا السياسية فحسب ، بل أصبحت تتناول أيضا القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الشأن المشترك . فمع منتصف سبعينيات القرن العشرين ، ازداد عدد استطلاعات ومسوح الرأى المقارنة بين الدول المختلفة ، ومن ذلك – على سبيل المثال – البارومتر الأوروبى Eurobarometer الذى بدأ تطبيقه عام ١٩٧٦، واتسع نطاق استخدامه حتى أصبح يغطى ٢٥ دولة بحلول عام ٢٠٠٤. هناك أيضا المسح العالمى للقيم World Values Survey (WVS) الذى يطبق على مايزيد على ٨٠ دولة ، والذى بدأ استخدامه عام ١٩٨١ ، وبرنامج المسح الاجتماعى الدولى International Social Survey (ISS) والذى يطبق الآن فى حوالى ٤٠ دولة ، وقد بدأ تطبيقه عام ١٩٨٥ ..هذا بالإضافة إلى

البارومـيـتر اللاتينى Latino barometero والذى اسـتـخدم بدءا من عام ١٩٩٥ ويغطى ١٧ دولة ، والبارومـيتر الإفريقى Afrobarometer والذى طبق عام ١٩٩٩ كبداية ويضم ١٥ دولة .

ويؤكد ماسبق مدى اتساع تطبيقات استطلاعات الرأى على مستوى العالم وعبر الثقافات المتباينة . أما الأهداف التى تسعى هذه الاستطلاعات لتحقيقها فـهى تتـبـاين أيضـا ، فـقـد تكون للتـعـرف على الرأى العـام العـالمى حـول بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك ، كما قد تكون – أحيانا – وسيلة لتبرير تطبيق سياسة ما ضد دولة معينة أو بشن الحرب عليها ، أو للتأثير على الرأى العام العالمى وكسب تأييده ، وتوظيف نتائج الاستطلاعات لتحقيق مصالح خاصة ، وهو ماحدث تماما إزاء حرب العراق ، وهو الموضوع الذى تتناوله هذه الورقة .

استطلاعات الرأى وحرب العراق

تعنى هذه الورقـة بعـرض نماذج من اسـتطلاعـات الرأى التى أجريت بصـدد مـوضـوع حـرب العـراق ، وانعكاسـات هذه الحـرب على العـالم ؛ ذلك أن حـرب العراق وماسبقها من جدل أثير على المستوى العالمى ، كانت موضوعا خصبا لقياسـات الرأى ، إذ إن التفكير فى القيام بعمل عسكرى ضد العراق أثار العديد من القضايا الخلافية المتفجرة ، والتى عكست تعارض المصالح والآراء ، ومن ثم فـقد تعددت استطلاعات وقـياسـات الرأى التى قامت بـها مؤسسـات ومراكز استطلاع الرأى وأيضـا وسـائل الإعلام ، وذلك فـى عدد كبير من الدول ، وبشكل غير مسبوق لم يحدث فى مواجهة أية أزمة عالمية أخرى .

وإذا كان الهدف العام من إجراء هذه الاستطلاعات هو التعرف على رأى الشعوب فى دول تتعدد وتتباين توجهاتها فى قضية العراق وتداعياتها ، إلا أن هناك أهدافا أخرى سعت لتحقيقها الجهات القائمة بهذه الاستطلاعات ، منها إفادة صانع القرار بنتائج الاستطلاعات ، أو التأثير على جمهور كل دولة بحيث يتـخذ مـوقـفـا مـعـينا من الحـرب ، وخـاصـة فى الحـالات التى يكون فـيـها القـائم

بالاستطلاع هو إحدى المؤسسات الإعلامية ، التى كثيرا ما تلجأ لنشر نتائج الاستطلاعات بهدف إثارة المزيد من الجدل والنقاش حول موضوع الاستطلاع .

أما الموضوعات التى دارت حولها استطلاعات الرأى فهى كثيرة ومتنوعة ، وسنتناول بعضا منها فقط ، والتى تتناول الموضوعات التالية :

- الاتجاه نحو الحرب قبل نشوبها وبعد انتهائها .
- صورة الولايات المتحدة الأمريكية .
- دوافع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالحرب .
- نتائج السياسة الخارجية للولايات المتحدة .
- تأثير الحرب على العراق .
- تأثير الحرب على الشرق الأوسط .

أولا : قياس الاتجاهات نحو الحرب

اهتمت المؤسسات المعنية بإجراء قياسات واستطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى المملكة المتحدة ، وفى غيرهما من الدول الأوربية ، بالتنسيق فيما بينها فى إجراء استطلاعات للرأى عن الحرب ، وذلك قبل قيام الحرب وبعد سقوط النظام الحاكم على حد سواء . كما اهتمت أيضا هذه المؤسسات بإجراء استطلاعات عن موضوعات وقضايا أخرى ترتبط بالحرب ، وذلك عبر دول مختلفة من العالم فى الشمال والجنوب ، وفى الشرق والغرب ، وفى دول ترسخت فيها الديمقراطية ، ودول أخرى حديثة العهد بالديمقراطية ، ودول فى مرحلة التحول الديمقراطى ، وأيضا فى دول غير ديمقراطية .

فعلى سبيل المثال ، أجرى مركز أبحاث Pew Research Centre for the People and the Press فى الولايات المتحدة أربعة مسوح للرأى عن العراق : اثنان منها عن فترة ماقبل الحرب – أى فترة ازدياد العداء بين الولايات المتحدة والعراق – واثنان منها بعد الحرب . وقد أجرى الاستطلاع الأول فى نوفمبر ٢٠٠٢ ، فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا التى يوجد بها نسبة تقدر

بحوالى ٤٪ من المسلمين . كما أجرى فى بعض الدول الأوربية الأخرى مثل ألمانيا ، والتى يشكل المسلمون فيها أيضا حوالى ٤٪ من السكان ، وفرنسا والتى يوجد بها ١٠٪ من السكان مسلمون .

كذلك طبق أيضا الاستطلاع فى بعض دول أوربا الشرقية ، فأجرى فى روسيا والتى بها نسبة ١٠٪ من السكان مسلمون ، كما طبق فى بعض الدول الأخرى ، والتى أطلق عليها المركز مسمى "مناطق الصراعات" ، مثل تركيا التى تتشكل من غالبية مسلمة .

أما الاستطلاع الثانى فقد طبق فى شهر مارس ٢٠٠٣ ، أى قبل اندلاع الحرب بحوالى أسبوع ، وقد طبق على عينة من أمريكا وإنجلترا معا كفئة واحدة . كذلك طبق على بعض دول الاتحاد الأوروبى مثل إيطاليا التى يتزايد عدد المسلمين فيها ، وبولندا وأسبانيا ، والتى أطلق عليها "كولين باول" وقتها "تحالف الإرادات" ، كما طبق على دول أخرى وهى ألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا مرة أخرى .

كذلك أجرى استطلاعان للرأى بعد غزو العراق مباشرة (فى شهرى أبريل ومايو ٢٠٠٣) ، وقد طبق الاستطلاع الأول على ٢١ دولة ، من بينها دول من منطقة الشرق الأوسط ، وهى : الأردن ولبنان ومناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، كما طبق أيضا على الكويت .

كذلك شمل الاستطلاع أيضا دولا أخرى عديدة ، مثل : باكستان من جنوب آسيا ، وكوريا الجنوبية من شمال آسيا ، وإندونيسيا من جنوب شرق آسيا ، والمغرب والجزائر من شمال إفريقيا ، والبرازيل من أمريكا الجنوبية ، كما ضم أيضا كندا واستراليا ، والعديد من هذه الدول التى شملها الاستطلاع بها غالبية مسلمة .

كذلك أجرت مؤسسة جالوب العالمية (وهى مؤسسة تستخدم اسم جالوب ، ولكن لاتوجد صلة بينها وبين مؤسسة جالوب فى برنستون) استطلاعين للرأى :

أجرى أولهما فى يناير عام ٢٠٠٣ ، وثانيهما فى شهرى أبريل ومايو من نفس العام . وقد شمل الاستطلاع الأول ٣٤ دولة ، بينما طبق الثانى على ٤١ دولة . وكلا الاستطلاعين شملا تقريبا نصف الدول التى تصنف بأنها دول عريقة فى الديمقراطية ، مثل : أمريكا، وبريطانيا ، وفرنسا، وألمانيا، ودولا أخرى تصنف بأنها تمتلك ديمقراطيات حديثة ، مثل : بولندا ، وكوريا الجنوبية ، والفلبين ، ودولا أخرى يمكن تصنيفها بأنها شبه ديمقراطية ، مثل : تركيا ، ودولا غير ديمقراطية كدول الشرق الأوسط .

وقد أجرى مركز بحوث ICM مسحا للرأى بتكليف من هيئة الإذاعة البريطانية BBC ، وذلك فى مايو عام ٢٠٠٣ على ٩ دول ، من بينها دولتان ذات أغلبية مسلمة . هذا بالإضافة إلى مسوح الرأى التى أجريت فى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا . كما شملت تقارير مسوح الرأى بعض الآراء من كندا واستراليا وإسرائيل وكوريا والبرازيل وإندونيسيا والأردن .

وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٣ أجرى معهد جالوب الأوروبى مسحا للرأى مستخدما الباروميتر الأوروبى وذلك على ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبى . كما أجرت وكالة "الأسوشيتدبرس" استطلاعا آخر للرأى من خلال إجراء مقابلات مع عينات من الجمهور من شمال وجنوب أمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والمكسيك .

وقد وصف مركز أبحاث Pew مشروعه بإجراء استطلاع للرأى العام العالمى بأنه "فريد" ومتعمق ، وأنه يقارن بين سلسلة من المسوح على المستوى العالمى مما يجعله ذا قيمة لدى العديد من الهيئات والجهات المختلفة ، فهو يمثل أهمية لدى الصحفيين والأكاديميين والسياسيين ، بل وأيضا الجمهور العام .

وبالإضافة إلى أهمية هذه المسوح واستطلاعات الرأى فى التعرف على الآراء التى تدور حول بعض جوانب الصراع ، والتعرف على الاتجاهات إزاء الحرب قبل وبعد نشوبها ، والتعرف على تبعات السياسة الأمريكية الخارجية ،

والاتجاهات نحو الأمم المتحدة ، ونماذج الاحتجاج والرفض ، إلا أن هناك أهمية خاصة تمثلها هذه الاستطلاعات لدى الأكاديميين لعدة أسباب : أولها أنها تسمح برؤية النماذج الجغرافية السياسية التى تسفر عنها النتائج مثل النتائج الخاصة بالدول الإسلامية فى مقابل الدول غير الإسلامية ، أو أوروبا فى مواجهة أمريكا ، وأيضا الاختلافات فى مواجهة الاتفاقات والعموميات داخل تحالف الإرادات .

وثانيها أن هذه البيانات تسمح بالتعرف على ما إذا كان هناك شئ "خاص" حول حالة محددة . فعلى سبيل المثال ، إذا كان الرأى الأوروبى – وليس فقط الرأى الألمانى أو الفرنسى – يأخذ شكلا معينا أو يتغير فى اتجاه محدد ، ففى هذه الحالة تكون فرصة ظهور العوامل الخاصة بألمانيا أو فرنسا ذات أهمية بالغة فى تفسير المتغيرات التى قد يقلل من أهميتها .

وثالثها أن نتائج المسوح والاستطلاعات تسمح بالتوصل إلى إمكانية تفسير تغير الرأى وحركته عبر الزمن . فإذا كانت الآراء قد تغيرت – على الأقل على المستوى الجمعى – فيمكن التوصل إلى تفسير لهذا التغير فى ضوء المواقف والأحداث التى لازمتها ، كاتخاذ الحكومات أو الأحزاب لقرارات معينة ، ومعرفة الأسلوب الذى سجلته وسائل الإعلام عن الصراع ، أو الكيفية التى تمخضت عنها الحرب .

وبغض النظر عن توظيف الأكاديميين للنتائج التى توصلت إليها مسوح الرأى ، إلا أنه من الأكيد أن هذه البيانات والنتائج تلقى اهتماما بالغا من واشنطن إلى وستمنستر ، أو من بيروت إلى بغداد .

أ – نتائج استطلاعات الرأى قبل الحرب

قبل اندلاع الحرب بحوالى شهرين (يناير ٢٠٠٣) أظهرت نتائج استطلاع الرأى – الذى أجرته مؤسسة جالوب – أن غالبية المستجيبين من كل الدول التى شملها الاستطلاع أن هناك احتمالا قويا (very likely) لنشوب عمل عسكرى ، أو أن هناك إحتمالا (quiete likely) لمواجهة العراق عسكريا فى الشهور القليلة

القادمة . ولم يختلف عن ذلك سوى المستجيبين من نيچيريا وماليزيا . ففى ماليزيا أقر ثلث العينة بأنهم ليس لهم رأى فى ذلك ، وكان من الواضح أن الأمر لا يعنيهم كثيرا .

وفى أمريكا وأوروبا كان الاعتقاد السائد أن الحكومة العراقية وقتها تمثل خطرا على السلام العالمى . ففى أمريكا فى الاستطلاع الذى أجرته مؤسسة Pew فى شهر نوفمبر عام ٢٠٠٢ ، أشارت النتائج إلى أن غالبية المستجيبين يرون أن الحكومة العراقية تمثل خطرا كبيرا ، بينما فى انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا انقسم المستجيبين إلى فئتين : إحداهما ترى فى النظام العراقى خطرا كبيرا ، والأخرى ترى أنه خطر متوسط . كما اتفقت غالبية المبحوثين فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأيضا نسبة كبيرة من مبحوثى روسيا وتركيا على أن صدام حسين تجب إزاحته عن السلطة ، وأنه لا يمكن أن يظل هكذا فى موقع القوة .

وقد لوحظ أنه عندما زادت إمكانية اندلاع الحرب ، مع وجود احتمالية لمشاركة دولة المبحوث ، أمريكا وحلفائها فى العمل العسكرى ضد العراق ، فإن مستوى تأييد مبدأ إزاحة صدام عن الحكم كان يتراجع . ففى بريطانيا انقسم الرأى بين المؤيدين والمعارضين ، رغم أن الغالبية كانت مؤيدة فى البداية ، أيضا فى ألمانيا وفرنسا شكل المعارضون حوالى ثلثى عينة المستجيبين ، وفى روسيا كما فى تركيا عندما أثير مطلب استخدام القواعد العسكرية التركية فى الحرب ، قل عدد المؤيدين للحرب إلى حد كبير .

وحينما طبق استطلاع مؤسسة Pew قبل بداية الحرب بحوالى أسبوع عن الحرب المحتملة ضد العراق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها قلت نسبة الآراء المؤيدة فى كل من بريطانيا وفرنسا عمّا كانت عليه فى شهر نوفمبر ، بينما لم يحدث تغيير فى الآراء فى كل من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وتركيا . وفى إيطاليا وأسبانيا وبولندا – وهى الدول التى أيدت القرار الأمريكى من قبل – فقد زادت فيها نسبة معارضة الحرب فى هذا الاستطلاع .

أما نتائج استطلاعات الرأى الخاصة بمؤسسة جالوب ، فبالنسبة للاستطلاع الذى طبق فى شهر يناير ، فقد كانت الغالبية فى الولايات المتحدة واستراليا تؤيد العمل العسكرى ضد العراق . وفى انجلترا وكندا ورومانيا انقسمت الآراء بين التأييد والمعارضة ، ولكن فى الـ ٢٩ دولة التى شملها الاستطلاع والتى لم يكن من بينها أى دولة من دول الشرق الأوسط فقد عارضت هذه الدول القرار العسكرى .

ولتوضيح ما توصلت إليه نتائج الاستطلاعات نشير إلى بعض نماذج الأسئلة التى تضمنتها هذه الاستطلاعات ، ومن ذلك على سبيل المثال :

- فى حالة احتمال قيام حرب فى العراق ، هل تؤيد أو تعارض انضمام بلدك (يذكر اسم دولة المبحوث) إلى الولايات المتحدة وحلفائها فى القيام بعمل عسكرى فى العراق لإنهاء حكم صدام حسين ؟

وقد وجه هذا السؤال إلى المستجيبين الأتراك ، ولكن بصياغة أخرى : هل تؤيد أو تعارض السماح للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام قواعد عسكرية فى تركيا للقيام بعمل عسكرى فى العراق لإنهاء حكم صدام حسين ؟

كما وجه نفس السؤال بصياغة أخرى للمستجيبين فى الولايات المتحدة :
"هل تؤيد أو تعارض القيام بعمل عسكرى فى العراق لانهاء حكم صدام حسين ؟
وقد جاء هذا السؤال فى الاستطلاع الذى قام به مركز أبحاث Pew فى شهر نوفمبر ٢٠٠٢ .

أما فى استطلاع جالوب الذى أجرى فى يناير ٢٠٠٣ ، فقد كانت صيغة السؤال كالتالى : إذا أُتخذ عمل عسكرى ضد العراق هل تظن أن بلدك (يذكر اسم دولة المبحوث) يجب أن تساند أولا تساند هذا العمل ؟

ب – نتائج استطلاعات الرأى بعد الحرب

بعد سقوط النظام فى العراق ، أجرت مؤسسة جالوب استطلاعا للرأى شمل ٤١ دولة ، وذلك فى نهاية شهر أبريل وأوائل شهر مايو عام ٢٠٠٣ . وتشير نتائج هذا

الاستطلاع إلى أن ٩ دول فقط هى التى رأت أن التدخل العسكرى من جانب الولايات المتحدة وحلفائها كان مبررا تماما . ولم تقتصر هذه النتيجة على الولايات المتحدة واستراليا فحسب ، بل أيضا فى بريطانيا التى كانت الآراء منقسمه فيها قبل الحرب بين التأييد والمعارضة . كذلك فى أسبانيا التى كانت معارضة للحرب ، كما ظهر من نتائج استطلاع شهر يناير ، إلا أنها تراجعت عن هذه المعارضة ، كما كانت هناك نسبة مرتفعة للغاية أجابت "بلا أعلم" . وقد حدث نفس الشيء فى الدنمارك ونيچيريا . أما فى كندا ، فلم تتغير الآراء المعارضة، فقد ظلت كما هى قبل الحرب وبعدها . هذا ، وقد ارتفعت نسبة الآراء التى ترى أن الحرب غير مبررة فى ١٤ دولة ، وأيضا فى عدة دول أخرى لم يتوقع زيادة نسبة الآراء التى ترى عدم وجود مبرر للحرب كما فى ألمانيا وفرنسا وأسبانيا ، فهذه الدول كلها لم تؤيد التدخل العسكرى قبل الحرب .

ومما يؤكد اتجاهات الرأى العام العالمى من حيث التأييد والمعارضة ، ما يمكن استخلاصه من نتائج استطلاعات أخرى للرأى . ففى الاستطلاع الذى أجرته مؤسسة ICM فى شهر مايو ، وأيضا من البحث الذى أجراه معهد Pew فى نهاية شهر أبريل وأوائل شهر مايو ، فقد تضمن توجيه سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة قد أصابت أو أخطأت بغزوها للعراق ، وكانت النتيجة تأييدا تاما للولايات المتحدة من جانب المستجيبين منها ومن إسرائيل . وفى كندا انقسم الرأى بين التأييد والمعارضة ، وإن زادت نسبة المعارضة بعض الشيء . وفى فرنسا وكوريا والبرازيل وإندونسيا وروسيا والأردن ، كانت الآراء ضد أمريكا، وإن تراوحت النسب بين ٣٣٪ ، و٨٢٪ ، وهى النسبة المتحققة فى الأردن .

وقد وجه السؤال التالى لعدد من مواطنى الدول التى شاركت فى الغزو: "هل اتخذت دولتك القرار السليم أم القرار الخاطيء باستخدامها للقوة العسكرية ضد العراق ؟ وقد دلت نتيجة الاستطلاع الذى أجراه مركز أبحاث Pew على أن المواطنين فى الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا يرون أن دولهم اتخذت القرار

السليم بغزوها للعراق . وأجابت النسبة الغالبة للمستجيبين من أسبانيا بأن دولتهم اتخذت القرار الخاطيء .

وقد وجه السؤال بصورة عكسية فى استطلاع آخر ، وذلك كالتالى : "هل اتخذت دولتك القرار الصائب أو القرار الخاطيء بعدم استخدام القوة العسكرية ضد العراق" ؟ وقد كانت نتيجة هذا السؤال أن ثلاثة أرباع المستجيبين على الأقل وذلك فى بعض الدول الأوروبية (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، روسيا) ، وفى آسيا (كوريا الجنوبية وأندونسيا والباكستان)، وفى الشرق الأوسط (لبنان ، والأردن ، والمغرب ، وإسرائيل) ، رأوا أن دولهم اتخذت القرار الصائب بعدم تدخلها عسكريا فى العراق . كذلك أيضا اتفق ثلثا العينة فى كندا مع هذا الرأى .

وقد وجد أنه حتى بين الدول التى أيدت التدخل العسكرى ، فإن تأييدها لاستمرار الحرب كان محدودا للغاية ، ذلك أنه فى أحد استطلاعات معهد جالوب الدولى التى أجريت فى شهر مايو ، وجه السؤال التالى : "هل توافق أو لا توافق على الهجوم على سوريا إذا تبين أنها كانت تساعد النظام العراقى" ؟ فقد أظهرت النتائج أن ربع العينة فى الولايات المتحدة فقط هى التى وافقت على اتخاذ هذا الإجراء ضد سوريا ، ونصف هذه النسبة فى بريطانيا واستراليا أيدت هذا الرأى ، بينما لم توافق على ذلك كل من كوسفو وألبانيا .

وفى نفس الوقت ، فإن الباروميتر الأوروبى الذى طبق فى شهر أكتوبر أظهر أن هناك نسبة ٧٪ من الدول الأوروبية كلها هى التى رأت أن التدخل العسكرى فى العراق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها مبرر تماما ، بينما ذكرت نسبة ٤١٪ أنه غير مبرر على الإطلاق .

ثانيا: صورة الولايات المتحدة

لقد كان مجرد التلويح بشن الحرب على العراق بمثابة ضربة موجهه لصورة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل فى أوروبا ، وذلك وفقا لما أسفرت عنه استطلاعات الرأى التى أجراها مركز أبحاث Pew . ففى استطلاع أجرى فى

بريطانيا وفرنسا وروسيا سئلت عينة المبحوثين عما إذا كانت صورة الولايات المتحدة لديهم صورة "مستحبة جدا very favorite" أو "مستحبة إلى حد ما Somewhat favorite" ، أشارت الغالبية إلى أنها صورة مستحبة إلى حد ما وكان ذلك فى يوليو عام ٢٠٠٢ ، ولكن مع حلول شهر مارس وقبل الحرب مباشرة قلت هذه النسبة بحوالى ٣٠٪ تقريبا ، حتى فى بريطانيا الحليف الأساسى لأمريكا ، إذ أصبحت نسبة من يرون أنها "مستحبة إلى حد ما" فى أدنى معدلاتها .

كذلك اهتزت صورة الولايات المتحدة لدى الأتراك كثيرا ، وذلك على الرغم أنها لم تكن صورة مستحبة منذ البداية .

وإذا كانت صورة أمريكا قد تأثرت سلبيا فى الدول الأوروبية بإعلانها الحرب على العراق ، إلا أنها مع حلول شهر مايو عادت إلى الصعود إيجابيا ولو جزئيا وذلك فى كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا . أما فى روسيا وتركيا ، فإن التراجع لا يكاد يذكر . وفى الأردن والتى طبق فيها الاستطلاع للمرة الأولى بعد عام ٢٠٠٢ ، فلم تحظ الولايات المتحدة بأية صورة إيجابية لدى المستجيبين للاستطلاع .

وقد أيد الاستطلاع الذى أجراه مركز ICM نفس النتيجة ، وذلك بتوجيهه سؤال : "ماذا تستطيع أن تقول بالنسبة لشعورك نحو أمريكا ، هل تشعر "بالاستحسان very favorable" ، أو تشعر "بالاستحسان إلى حد ما fairly favorable" ، أو لاتشعر إطلاقا بالاستحسان" ؟ ، فقد جاءت الإجابات فى الفئتين الأولى والثانية بنفس النسب تقريبا كما فى استطلاع Pew .

وفى أوائل عام ٢٠٠٤ شهدت النسب فى كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا تراجعا مرة أخرى ، بحيث حققت موقفا وسطا بين استطلاعى عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣ بعد الحرب ، وذلك فى استطلاع Pew . وقد لوحظ أن المستجيبين من كل الدول تقريبا سواء فى استطلاع مارس ٢٠٠٣ أو فبراير ٢٠٠٤ ، وسواء كانت

استجاباتهم مؤيده لأمريكا إلى حد ما ، أو غير مؤيدة لها ، أرجعوا ذلك ليس إلى "مشكلة عامة مع أمريكا" ، وإنما عزوا ذلك كليا أو نسبيا إلى الرئيس بوش وسياساته .

وبالنسبة للمستجيبين ممن شملهم الاستطلاع فى الولايات المتحدة فى مارس ٢٠٠٣ ، فقد أيدت غالبيتهم السياسة الخارجية للرئيس بوش . ولكن فى بريطانيا وبولندا والتى ترأستا من جانب الحكومات ما عرف "بتحالف الإرادة" ، فان الغالبية العظمى منهم لم تؤيد السياسة الخارجية لبوش ، وكذلك أيضا كان رأى المستجيبين فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا (رغم أنهم من الحلفاء) ، وكذلك أيضا فى روسيا وتركيا . ولكن مرة أخرى وبعد إعلان الرئيس بوش إنجاز المهمة "mission accomplished" ، فإنه فى الولايات المتحدة وإسرائيل فقط أظهر المستجيبون اتجاها مؤيدا للغاية لسياسة بوش ، وذلك وفقا لاستطلاع ICM .

وفى كندا وروسيا – بل حتى فى استراليا – أظهرت الغالبية اتجاهات غير مؤيدة لبوش . وكذلك أيضا كانت النتيجة فى بريطانيا وكوريا وإندونسيا وفرنسا والبرازيل والأردن .

وفى استطلاعات الرأى التى أجريت عام ٢٠٠٤ – سواء من جانب مركز أبحاث Pew أو Ipsos – فلم تظهر الغالبية على مستوى العالم استحسانا تاما أو استحسانا إلى حد ما للولايات المتحدة وسياسة بوش ، إلا فى الولايات المتحدة ذاتها . وفى كل الاستطلاعات التى أجريت فى الدول المعنية فى فترات مختلفة – سواء قبل الحرب أو أثناء الاحتلال – وجه سؤال : "هل ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية لها تأثير إيجابى أو تأثير سلبى أو ليس لها تأثير فى العالم ؟ وقد لوحظ أنه لم تزد نسبة الإجابة "تأثير إيجابى" إلا بعد سقوط النظام فى بغداد ، وبصفة خاصة فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا ، كان الرأى العام يرى أن السياسة الأمريكية الخارجية أكثر إيجابية فى بداية الاحتلال

عما كانت عليه وقت الحرب .

ثالثا : دوافع الولايات المتحدة للقيام بالحرب

للتعرف على الرأى العام العالمى بخصوص دوافع الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكرى ضد العراق ، أجريت عدة استطلاعات تهدف للكشف عن الأسباب التى يعتقد الناس أنها كانت وراء اتخاذ الولايات المتحدة لقرار الحرب . ومن ذلك – على سبيل المثال – الاستطلاع الذى أجراه معهد Pew فى شهر نوفمبر ٢٠٠٢ والذى تضمن السؤال التالى :

أى من الأسباب التالية تفسر لديك لماذا قد تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية فى مواجهة العراق :

- الاعتقاد بأن صدام حسين يمثل تهديدا لأمن الشرق الأوسط والسلام العالمى .
- الرغبة فى السيطرة على بترول العراق .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن غالبية المبحوثين من الولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون فى نفس الموقف الرسمى لحكومتهم ، أى تهديد نظام صدام حسين للسلام العالمى .

أما غالبية المبحوثين من الدول الأخرى فلا يرون ذلك ، ففى انجلترا انقسمت الآراء ، بحيث يؤكد نصف العينة على الدافع الأول ، ونصفها على الدافع الثانى . أما فى فرنسا وألمانيا وروسيا ، فقد اتفقت الغالبية على أن الدافع هو الرغبة فى السيطرة على بترول العراق .

وفى استطلاع آخر أجراه معهد Pew أيضا ، تضمن السؤال التالى : "هل تعتقد أن حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب تعد جهدا مخلصا من جانبها لمقاومة الإرهاب الدولى ؟" وقد أظهرت نتائج هذا السؤال على أن مبحوثى الولايات المتحدة وبريطانيا فقط هم الذين وافقوا على ذلك . وقد أعقب هذا السؤال أسئلة أخرى تكشف عن اعتقاد المبحوث فى مدى صدق الولايات المتحدة

فى ذلك . وقد وجد أنه فى ألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا والباكستان والأردن والمغرب ترى الغالبية أن الدافع الحقيقى لقيام الولايات المتحدة بالحرب هو رغبتها فى السيطرة على بترول الشرق الأوسط . وحوالى ٤٠٪ من عينة فرنسا وألمانيا وتركيا والباكستان والمغرب والأردن ذكروا أن الولايات المتحدة تستهدف الحكومات الإسلامية والجماعات التى ترى أنها غير صديقة . وأجاب البعض بأن الولايات المتحدة تريد أن تسيطر على العالم . كما أجابت نسبة تزيد على ٤٠٪ فى كل من تركيا وباكستان والمغرب والأردن بأن الولايات المتحدة تريد أن تحمى إسرائيل .

أما بخصوص القول بوجود أسلحة دمار شامل لدى العراق ، كدافع لخوض الحرب من جانب أمريكا وحلفائها ، فقد حرصت الاستطلاعات على استجلاء الرأى بشأن هذه القضية والتعرف على ما إذا كان فشل الولايات المتحدة فى العثور على هذه الأسلحة قد أثر فى مصداقيتها ؛ لذلك وجه سؤال : "لماذا زعمت الولايات المتحدة وبريطانيا أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ، بينما لم يعثر على هذه الأسلحة حتى الآن ؟ وقد أجابت غالبية المستجيبين من الولايات المتحدة وبريطانيا بأن ذلك كان بسبب تضليل الحكومتين من جانب أجهزة المخابرات . وأجابت نسبة ضئيلة بأن السبب فى ذلك هو ادعاء من جانب القادة فى الدولتين ؛ حتى يبرروا الدافع لغزو العراق ، والباقى أجاب بأنه مايزال هناك وقت للبحث عن هذه الأسلحة .

وفى فرنسا – على وجه الخصوص – وأيضا فى ألمانيا وروسيا وباكستان وتركيا والأردن ، فقد اعتقدت الغالبية بكذب أمريكا والحلفاء فى ذلك .

رابعا : نتائج السياسة الخارجية للولايات المتحدة

تصنف استطلاعات الرأى المعنية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى نوعين : الأول يختص بشكل عام بموقع الولايات المتحدة فى العالم ، والثانى يختص بالعراق بصفة أساسية والشرق الأوسط بصفة عامة .

فبالنسبة للمستوى العام (النموذج الأول) ، عمل مركز استطلاعات ICM على رسم صورة للولايات المتحدة من خلال سلسلة من المقارنات بهدف التعرف على رؤية المستجيبين للولايات المتحدة ، وما إذا كانت تعد خطراً أكبر على السلام والاستقرار فى العالم مقارنة بغيرها من وجهة نظرهم . وقد وجد أن هذا الرأى هو رأى الغالبية العظمى من المستجيبين من أندونسيا ، والذين ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، بحيث يرون فى أمريكا خطرا على العالم أكثر من القاعدة . كذلك أيضا أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن أمريكا تمثل لدى البعض خطرا أكبر من روسيا أو فرنسا ، ولم يكن ذلك رأى المستجيبين من روسيا وفرنسا فحسب ، بل أيضا شارك فى هذا الرأى الكثيرون من انجلترا ، ولكن بالنسبة لفرنسا واستراليا وكندا ، بالمثل كغالبية المبحوثين من البرازيل وكوريا الجنوبية وإندونسيا والأردن ، رأوا أن أمريكا تمثل خطرا على العالم أكثر من الصين وإيران وسوريا وكوريا الشمالية . وفى موقع آخر من الاستطلاع وضع سؤال :

هل تعمل القوة العسكرية المتفوقة لأمريكا على جعل العالم :

مكان أكثر أمانا ، أومكان أكثر خطرا ، أولايوجد فرق

وقد أجابت الغالبية العظمى من المبحوثين فى كل من روسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية وأندونسيا والأردن ، بأن التفوق العسكرى لأمريكا يجعل من العالم مكانا أكثر خطورة . بينما أجابت غالبية المستجيبين من بريطانيا وكندا ، وأيضا من استراليا وإسرائيل وأمريكا ، بأن القوة العسكرية لأمريكا فى مصلحة العالم ، وذلك على الرغم من تناقض هذا الرأى مع وجهة نظر بعضهم بخصوص التأثير السلبى لأمريكا على الأمن والسلام العالمى . وبصفة عامة ، تفسر نتائج هذا الاستطلاع فى ضوء الموقع الجغرافى السياسى للدول التى شملها الاستطلاع .

وفى استطلاع أجراه مركز Pew وضعت أسئلة أخرى حول مدى الثقة فى أمريكا فيما يرتبط مباشرة بالحرب ، ومن ذلك سؤال :

"هل لديك ثقة أكبر more confidence ، أو ثقة أقل less confidence فى أنه يمكن الوثوق بالولايات المتحدة ؟" .

وقد أظهرت النتائج أنه - فيما عدا المستجيبين من الولايات المتحدة نفسها - أجابت الغالبية بأنهم أقل ثقة ، وذلك فى كل من فرنسا وألمانيا والمغرب وتركيا وروسيا وباكستان وبل حتى انجلترا .

كما وجه سؤال آخر بعد الحرب ، وهو : "هل لديك إيمان أكثر أو إيمان أقل فى أن الولايات المتحدة تريد ترسيخ الديمقراطية فى كل دول العالم ؟" وقد أجابت كل العينة فى كل الدول "إيمان أقل" ، فيما عدا عينة الولايات المتحدة ذاتها .

أما بالنسبة لما يتعلق بالسياسة الأمريكية الخارجية نحو العراق (أى النموذج الثانى من الاستطلاعات) ، فإنه قبل نشوب الحرب وجه مركز Pew السؤال التالى : "إذا قامت أمريكا وحلفاءها بإنهاء حكم صدام هل تعتقد أن شعب العراق سوف يكون أحسن حالا أو أسوأ حالا عما هو عليه الآن ، وذلك على المدى البعيد" ؟

وقد أجابت الغالبية على هذا السؤال فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وبولندا بل أيضا فى ألمانيا وفرنسا ولكن بنسب أقل ، على أن شعب العراق سوف يكون أحسن حالا . أما فى روسيا وأسبانيا حيث ارتفعت نسبة المجيبين "بلا أعلم" لم تكن هناك غالبية لأى من الإجابتين "أحسن حالا أو أسوأ حالا" . وفى غضون شهر مايو سئلت نفس الدول السابقة - فيما عدا بولندا - عما إذا كان شعب العراق سوف يكون أحسن حالا أو أسوأ حالا بعد إزاحة نظام صدام حسين ، ارتفعت النسب فى معظم الدول ممن أجابوا بأنه سوف يكون أحسن حالا . ويختلف عن ذلك ما أسفرت عنه الإجابات فى بعض الدول مثل باكستان وإندونيسيا والمغرب والسلطة الفلسطينية ، حيث أجابت الغالبية بأن الشعب العراقى سوف يكون أسوأ حالا . وقد أعيد تطبيق هذا الاستطلاع فى فبراير

٢٠٠٤ على الدول الثمانى التى طبق عليها من قبل فى شهرى مارس ومايو ٢٠٠٣ ، وظل توزيع الرأى كما هو دون تغيير يذكر تقريبا .

هذا ، وقد طبق مركز ICM استطلاعا للرأى بنفس المعنى تقريبا ، وقد جاءت النتائج أقل تفاؤلا بالمقارنة باستطلاع Pew. أما السؤال الموجه فكان : "هل تعتقد أن الحياة بالنسبة للشعب العراقى فى حالة سقوط نظام صدام حسين سوف تكون أفضل أو أسوأ أو أن سقوط النظام لن يؤدى إلى حدوث تغيير بشكل أو بآخر ؟ وبالمقارنة باستطلاع Pew نجد أن الإجابة بأنه لن يحدث تغيير بشكل أو بآخر قد أدى إلى تناقص نسبة الإجابات المتفائلة فى الولايات المتحدة وكوريا وإنجلترا بحوالى ١٠٪ ، كما تناقصت بنسبة ٢٠٪ فى كندا وإسرائيل ، وحوالى ٣٠٪ فى فرنسا . وفى روسيا زادت نسبة الإجابات المتشائمة مع تناقص نسبة من أجابوا "لا أعلم" . أما فى الأردن فقد تناقصت نسبة الإجابات المتشائمة بشكل ملحوظ .

وإذا كانت الآراء حول حياة الشعب العراقى تميل إلى التفاؤل بصفة عامة ، إلا أن ذلك لم يكن مرتبطا بزيادة نسبة التوقع بأن العراق سوف يؤسس نظاما مستقلا تحت الاحتلال الأمريكى . ففى أمريكا فقط أشارت غالبية المستجيبين إلى اعتقادهم بأن الاحتلال سوف يؤدى إلى تأسيس نظام عراقى مستقل . وفى إنجلترا انقسم الرأى إلى فريقين : أحدهما يرى أن نتاج الاحتلال سوف يكون نظاما متأثرا بأمريكا . وفى الدول الأخرى - فيما عدا - روسيا وإندونيسيا والأردن - تنبأت النسبة الغالبة بظهور نظام عراقى متأثر بأمريكا، وليس نظاما استعماريا أمريكيا .

وبالنسبة للأسئلة الخاصة بإعادة إعمار العراق ، تم توجيه السؤال التالى : "من تعتقد أنه يجب أن يعهد إليه بإعادة بناء العراق" ؟

وقد أجابت غالبية المبحوثين - فيما عدا المبحوثين من دولتى إيطاليا واليونان - بأنه يجب أن يعهد بذلك إلى هيئة الأمم ، سواء منفردة أو مع آخرين .

وفى ألمانيا وإنجلترا كان هناك اتجاها لترك هذه المسألة للحكومة العراقية المؤقتة . كما أن نسبة تقدر بربع العينة فى الدولتين رأوا أن يعهد بذلك إلى الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه . ولم تزد نسبة من ذكروا ترك مهمة إعادة بناء العراق إلى الولايات المتحدة على ربع العينة فى أى دولة من الدول .

وبتوجيه سؤال عمن يقوم بتمويل إعادة إعمار العراق ، جاءت الاستجابات مختلفة ، فقد ذكر ثلثا العينة أن الولايات المتحدة هى التى يجب أن تتولى ذلك . والنسبة الغالبة من المبحوثين من ألمانيا وإنجلترا والدنمارك رأوا أنه يجب أن يعهد بذلك إلى هيئة الأمم . وقد أجاب حوالى نصف المبحوثين من إنجلترا بضرورة إشراك الحكومة العراقية المؤقتة فى ذلك ، وهى وجهة نظر لم تذكر فى إجابات المبحوثين من الدول الأخرى . وأقل نسبة كانت لمن ذكروا مشاركة الاتحاد الأوربى والدول الأعضاء فيه لتمويل إعادة إعمار العراق .

أما شكل المساعدات فى إعادة إعمار العراق ، فقد وضح أن هناك تفضيلا للمساعدات الإنسانية أكثر من المساعدات المالية للعراق . ففى كل الدول أجابت غالبية المبحوثين بأنهم "يؤيدون تماما" أو "يؤيدون إلى حد ما" تدعيم العراق بالمساعدات الإنسانية لا المالية من جانب دولهم .

خامسا: تأثير الحرب على الشرق الأوسط

من بين التبعات الكثيرة التى كان يخشى منها الكثيرون قبل الحرب أن هذه الحرب قد تؤدى إلى اشتعال الأوضاع فى الشرق الأوسط ككل . لذلك فإنه فى أحد استطلاعات مركز Pew التى أجريت فى شهر نوفمبر ٢٠٠٢ ، تم تناول هذه المشكلة ، والتعرف على رأى الناس فى تأثير الحرب على الشرق الأوسط . وقد أفادت غالبية المستطلع رأيهم فى ألمانيا وتركيا بأن هناك احتمالا قويا فى أن الحرب مع العراق قد تقود إلى حرب شاملة فى الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذى يسبب توترا شديدا . كما أكد ذلك حوالى ثلث العينة فى أمريكا وإنجلترا وفرنسا وروسيا ، كما أن ثلاثة أرباع هؤلاء تقريبا أشاروا إلى أن مخاوفهم من هذا

الاحتمال تقلقهم إلى حد كبير ، أو تقلقهم إلى حد ما .

وعلى الرغم من أن الكثيرين قد أبدوا مخاوفهم من إندلاع حرب أشمل ، فإن الكثيرين أيضا رأوا فى تغيير النظام فى العراق مايبشر بشرق أوسط جديد أكثر استقرارا . ذلك أنه عندما طبق مركز Pew استطلاعا للرأى قبل نشوب الحرب مباشرة ضمنه سؤالا : "هل تعتقد أن منطقة الشرق الأوسط سوف تكون أكثر استقرارا أو أقل استقرارا عما هى عليه الآن وذلك على المدى الطويل ؟ وقد كانت النتيجة على السؤال أنه فى أمريكا وإنجلترا بل حتى فى ألمانيا (وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة من أجابوا بلا أعلم) أجابت النسبة الغالبة أنه سوف يكون شرق أوسط أكثر استقرارا . وفى فرنسا وإيطاليا وبولندا (أيضا على الرغم من ارتفاع نسبة من أجابوا بلا أعلم) فقد كان لهم نفس الرأى . أما فى روسيا فقد أجابت الغالبية بأنه سوف يكون أقل استقرارا ، ذلك أن تسليح العراق – من وجهة نظرهم – كان يؤدى إلى توازن القوى فى الشرق الأوسط .

وبعد اندلاع الحرب بفترة قصيرة ، ظلت غالبية المستجيبين من الولايات المتحدة على اعتقادهم بأن سياسات بلادهم فى الشرق الأوسط تجعل المنطقة أكثر استقرارا . ولكن اقتصر هذا الرأى على المستجيبين من أمريكا فقط ، وإن اتفقت معه نسبة من المستجيبين من إيطاليا وكندا . وفى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكوريا الجنوبية والبرازيل تساوت نسبة من يرون أن الشرق الأوسط سوف يكون أكثر استقرارا ، ومن يرون أنه سوف يكون أقل استقرارا .

وعندما أجرى استطلاع جالوب أيضا فى شهر مايو ، وجه سؤال عما إذا كانت الحرب سوف تؤدى إلى استقرار وسلام أكثر فى الشرق الأوسط ، أيضا لم يتفق مع هذه الاستجابة إلا الولايات المتحدة وكوسوڤو . أما فى كندا وبريطانيا فقد انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض ، وهو ما يتفق مع نتائج استطلاع Pew . ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لسائر الدول ، إذ تعارضت نتائج هذا الاستطلاع مع استطلاع Pew ، فلم تكن تركيا وأسبانيا فقط هما اللتان رأتا

عكس ذلك ، بل انضمت إليهما فرنسا وألمانيا وأمريكا الجنوبية . وقد مثلت هذه التناقضات فى استطلاعات الرأى لغزا محيرا .

وإذا كان عدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يمثل أحد المخاوف والمحاذير من الفعل الأمريكى ، وخاصة بين هؤلاء ممن يعارضون الحرب ، فإن تحقيق الديمقراطية كان يمثل أحد الآمال على الأقل لدى الولايات المتحدة وحلفائها . ولكن بعد الحرب ، كانت توقعات العامة بالنسبة للمكاسب الديمقراطية فى أدنى معدلاتها .

وفى شهر مايو ٢٠٠٣ وجه سؤال : "هل تعتقد أن إزاحة نظام صدام حسين عن الحكم سوف يجعل من الشرق الأوسط :

- أكثر ديمقراطية إلى حد كبير .
- أكثر ديمقراطية إلى حد ما .
- لن يحدث تغير .

وقد اتفقت كل من : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، واستراليا ، وكندا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وكوريا ، ونيجيريا ، والكويت ، وإسرائيل على أنه سيكون أكثر ديمقراطية ، وإن توزعت الإجابات على البديلين الأول والثانى . أما فى فرنسا ، ولبنان ، وإندونسيا ، والأردن ، والسلطة الفلسطينية ، فإن غالبية المبحوثين توقعوا ألا يحدث تغيير فى المنطقة .

وعندما أعيد السؤال فى فبراير فى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، وتركيا ، والباكستان ، والأردن ، والمغرب ، وجد انخفاض فى نسبة من كانوا يتوقعون أن تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر ديمقراطية إلى حد كبير ، أو أكثر ديمقراطية إلى حد ما .

نماذج استطلاعات للرأى أجريت على المستوى القومى

إلى جانب ما سبق عرضه من استطلاعات للرأى عن حرب العراق ومايرتبط بها من قضايا ، أجريت استطلاعات أخرى عديدة مستقلة على مستوى الدول تتناول

قضايا متنوعة ، وستكتفى هنا بالإشارة إلى نموذجين من هذه الاستطلاعات .

١ - الرأى العام الفلبينى وحرب العراق

تعد الفلبين الدولة الوحيدة التى تبلغ نسبة المسيحيين الكاثوليك فيها ٨٥٪ وذلك فى منطقة جنوب شرق آسيا ، بينما يشكل جيرانها أكثرية مسلمة كما فى بروناى ، وإندونسيا وماليزيا ، أو أكثرية بوذية كما فى ميانمار ، وتايلاند ، وڤيتنام ، وسنغافورة . وقد مثل هذا الموقع الجغرافى - فى حد ذاته - إشكالية لدى الفلبين ، فهى من ناحية تعد حليفا لأمريكا ، ومن ناحية أخرى تحاط بدول تتعاطف مع العراق ، فكيف كان رد فعل الرأى العام واستجابته للحرب ؟ لذلك تم رصد الرأى العام من خلال مصدرين : المصدر الأول هو مؤسسة الأبحاث الاجتماعية فى الفلبين Social Weather Stations (SWS) ، وهى مؤسسة تهدف لقياس نبض المواطنين فى الفلبين إزاء القضايا الاجتماعية المختلفة . وقد أجرت هذه المؤسسة مسوحا للرأى عن حرب العراق فى شهور نوفمبر ٢٠٠٢ ، ومارس ٢٠٠٣ ، ويونيو ٢٠٠٣ ، ونوفمبر ٢٠٠٣ . وقد استخدمت عينة قوامها ١٢٠٠ شخص تم سحب ٣٠٠ من كل منطقة من المقاطعات الأربع الرئيسية فى الفلبين .

أما المصدر الثانى فهو فريق استطلاعات الرأى التابع لرئيسة الدولة جلوريا أورويو ، وهو فريق مقيم ودائم وملحق بمؤسسة الرئاسة مباشرة . وقد قام بإعداده وتدريبه مؤسسة البحوث الاجتماعية (SWS) السابق ذكرها . وقد أجرى هذا الفريق سلسلة من استطلاعات ومسوح الرأى بهدف مساعدة الرئاسة فى وضع سياسات وبرامج ترتبط بالقرارات الخاصة بحرب العراق . ويجرى هذا الفريق استطلاعات للرأى بصفة مستمرة تقدم مباشرة لرئيسة الدولة ، وتدور حول الموضوعات الهامة والحيوية المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات القومية . وكلتا الجهتين تهدفان لقياس تقديرات وآراء الناس على المستوى القومى .

وقد اهتمت استطلاعات الرأى على وجه الخصوص بقياس تأثير الحرب على اقتصاد الفلبين . وتشير نتائج الاستطلاعات إلى أن الغالبية العظمى من

المستجيبين يعتقدون بأن الدخل القومى سوف يتأثر إلى حد كبير بالحرب . وقد ازداد معدل القلق بشأن الحالة الاقتصادية فى استطلاع مارس ٢٠٠٣ بعد ضرب العراق ، ولكنه عاد للتناقص فى استطلاعى شهرى مايو ويونيو ، وتناقص أكثر فى استطلاع نوفمبر ٢٠٠٣ . وأيضا كانت هناك مخاوف أخرى غير المخاوف الاقتصادية أثارتها حرب العراق ، مثل زيادة العنف فى البلاد ، إذ أشارت النتائج إلى أن ثلاثة أرباع العينة يعتقدون أنه إذا أيدت الفلبين أمريكا فى حربها ضد العراق ، وذلك من خلال السماح للقوات الأمريكية بالمرور من الفلبين، فإن خطر القيام بعمليات إرهابية فى الفلبين سوف يزداد . وبعد الحرب أيضا رأت أغلبية المستجيبين أن الحرب زادت من خطر احتمال حدوث هجمات إرهابية، على الرغم من أن الفلبين لم تساهم مساهمة مباشرة فى هذه الحرب . ولكن مع نهاية العام قلت نسبة المخاوف من هذا الخطر إلى حد كبير .

كذلك أيضا أشارت الاستطلاعات التى أجراها الفريق التابع لمؤسسة الرئاسة إلى نفس المخاوف تقريبا من جراء الحرب ، ومن ذلك الخوف من ارتفاع أسعار السلع الضرورية ، وارتفاع أسعار البترول ، وزيادة تفشى الفقر ، وأيضا الخوف من أن تصبح الفلبين هدفا للتفجيرات والعمليات الإرهابية ، وطرد العمال الفلبينيين من أعمالهم ، خاصة وأن معظمهم يعمل فى دول الشرق الأوسط ودول الخليج .

وبتوجيه سؤال للتعرف على الرأى العام بخصوص الموقف الذى يجب أن تأخذه الفلبين فى مواجهة الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق ، وضع للسؤال أربعة بدائل للإجابة هى :

- يجب أن تعارض الفلبين حرب الولايات المتحدة ضد العراق .
- يجب أن تقف الفلبين موقفا محايدا من الحرب .
- يجب أن تؤيد الولايات المتحدة وذلك فقط فى حالة وجود موافقة من جانب الأمم المتحدة .
- يجب أن تؤيد الولايات المتحدة حتى لو لم يكن هناك موافقة على الحرب من

جانب الأمم المتحدة .

وقد وجد أن ثلثى أفراد العينة فى كل الاستطلاعات يرون ضرورة أن تأخذ الفلبين موقفا محايدا . كما لوحظ أن نسبة القائلين بهذا الرأى تختلف باختلاف موقع المبحوث وطبقته الاجتماعية . من ذلك – على سبيل المثال – اختلاف رأى المبحوثين من المناطق التى بها أكثرية مسلمة عن غيرهم من المقيمين بمناطق أخرى . أيضا كانت الطبقات المتوسطة والعليا أقل تأييدا "للموقف المحايد" ، وأكثر ميلا لتأييد الولايات المتحدة عن الفقراء والطبقة الدنيا[٤] .

٢ - تأثير التغطية التليفزيونية حول حرب العراق فى إنجلترا

أجريت فى إنجلترا مجموعة من استطلاعات الرأى ؛ بهدف الكشف عن العلاقة بين حرب العراق وتغير الرأى العام وتأرجحه فى إنجلترا بين التأييد والمعارضة . ففى أثناء الحرب ساعدت التغطية التلفزيونية للحرب على خلق مناخ بدت فيه المواقف المؤيدة للحرب أكثر وضوحا وجلاء . ولم يكن ذلك مجرد شكل من أشكال التحيز الإعلامى فقط ، ولكنه أيضا نتاج للقيم الإخبارية التى تبث فرضيات معينة ، مثل الربط بين الحرب على الإرهاب بأشكال من العمل العسكرى بما يجعل الناس أكثر تقبلا للحرب ولما ينفق على العمليات العسكرية .

وقد مثلت حرب العراق مجالا خصبا للإعلام ، كما ساهمت قصر مدة الحرب فى السماح لوسائل الإعلام المختلفة بتخصيص مصادر عديدة لنقل أخبار هذه الحرب . كما كثر الجدل حول الحرب من حيث الدوافع والمبررات المؤيدة لنشوبها ، وقد تم تجميع هذه المبررات وطرحها من جانب واحد ، والتركيز على أن الحرب هى بدافع الإطاحه بأكثر الرؤساء ديكتاتورية فى العصر الحديث . وقد كان من نتاج الصراع والجدل حول العراق أنه كان هناك تنبؤا بالحرب ، وذلك على الرغم من أن قدر المعاناة فى دولة العراق كان أقل بكثير من أشكال عديدة من الصراع والمعاناة فى إفريقيا .

وعلى الرغم من أن الحرب لم تستمر سوى ثلاثة أسابيع ، فإن تقارير

الرأى العام أشارت إلى أن ٦١٪ من المشاهدين للتلفزيون رأوا أن التغطية للحرب كانت مكثفة للغاية ، وهو أيضا ماعبر عنه الكثيرون فى المناقشات البؤرية التى استهدفت التعرف على الرأى العام . كذلك أشار ٣٥٪ من المبحوثين إلى أن تغطية ما حدث فى الخطوط الأمامية للجبهة فى الحرب كان مبالغا فيه . وذكر ٨٪ فقط أن التغطية كانت محدودة . كما اعتقد ٤٢٪ أنه لم تتم تغطية ملائمة للتحقيق والبحث فى أسباب قيام الحرب ومبرراتها ، بينما أجاب ١٩٪ بالعكس .

وعلى الرغم من أن ٥٥٪ من المستجيبين المعارضين للحرب كانوا يفضلون تغطية أكثر للإشكاليات المحيطة بالحرب ، فقد عبر عن وجهة النظر هذه ٢٧٪ فقط من المؤيدين للحرب . وقد بدا واضحا أن مساندة القوات أثناء اندلاع الحرب – على الأقل فى بريطانيا – ساهم إلى حد كبير إلى جانب عوامل أخرى فى درجة إقناع الجمهور بالحرب كما ظهر فى التغطية التلفزيونية . أما التساؤلات عن مدى شرعية الحرب ودوافعها ، فقد تم تجنبه إلى حد بعيد حتى لايثير تساؤلات كثيرة فى عقول الناس . ولم يكن ذلك ناجما فحسب عن التحيز الإعلامى ، فإن المراسلين الإنجليز كانوا على وعى تام بانقسام الرأى حول الحرب ، ومن ثم فقد كان التركيز على الأخبار السيئة فحسب ، مثل مقاومة القوات العراقية لتقدم قوات الحلفاء أكثر من الإشارة إلى إحراز نصر عسكرى ، وأيضا التركيز على تحضر وإنسانية القوات الأمريكية فى مقابل وحشية القوات العراقية . وفى ذات الوقت كان هناك تركيز من وسائل الإعلام على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل . ومع انتهاء الحرب تحولت وسائل الإعلام من الجدل المفتوح والمتعدد التوجهات نسبيا إلى جانب واحد فقط ، وهو القضاء على الطغيان وأهمية ذلك . وقد أدى هذا الازدواج الإعلامى المحيط بالحرب إلى جعل تقبل وتأييد الحرب أكثر سهولة لدى الجماهير (٥) .

الخلاصة

لقد واجهت استطلاعات ومسوح الرأى حول حرب العراق العديد من

الإشكاليات ، وبصفة خاصة الاستطلاعات العالمية التى طبقت على دول مختلفة وثقافات مختلفة قد تتباين وتختلف فى إدراكها للمفاهيم الأساسية . وقد أدت هذه الاختلافات إلى إجراء اختلاف فى صياغة الأسئلة ، مما قد يحيد أحيانا عن وجود قواسم مشتركة ، أو يغير من فهم الأسئلة والاستجابة عليها ، وهو الأمر الذى قد يفسر – ولو إلى حد ما – ارتفاع معدلات الإجابة "لا أعلم" .

وقد لوحظ أيضا أن نسبة الاستجابات بلا أعلم قد اختلفت ليس فقط لاختلاف صياغة الأسئلة بل أيضا باختلاف الدولة ، من ذلك – على سبيل المثال– أنه فى أحد استطلاعات مركز Pew قدرت نسبة الاستجابة "بلا أعلم" فى الباكستان على سبيل المثال بحوالى ٢٠٪ من مجموع الاستجابات ، وهو ما حدث أيضا فى أحد استطلاعات جالوب فى بلغاريا التى وصلت نسبة الإجابة بلا أعلم أيضا ٢٠٪ ، وذلك فى الاستجابة على ١٠ أسئلة من مجموع الأسئلة البالغ عددها ١١ سؤالا ، وأيضا فى ٩ أسئلة فى كل من ماليزيا وصربيا، و٦ أسئلة فى چورچيا ، وهكذا .

وقد وجدت علاقة بين اتجاه الاستجابة على السؤال وبين الدولة التى ينتمى إليها المبحوث . فعلى سبيل المثال ، أيد معظم المستجيبين من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا جهود الولايات المتحدة فى محاربة الإرهاب ، كما اعتقدوا أن شعب العراق سوف يكون أحسن حالا على المدى البعيد بعد الإطاحة بنظام صدام حسين على أيدى أمريكا وحلفائها . إلا أن الأمر لم يكن كذلك لدى غالبية المستجيبين من تركيا وباكستان والأردن والمغرب .

ومع ذلك ، فإن هذه العلاقة الارتباطية لم تكن كذلك فى كل الاستطلاعات وفى كل الأوقات ، ذلك أنه بعد الحرب كان معظم المستجيبين من تركيا وباكستان والأردن والمغرب يحوزون وجهات نظر غير مستحسنة لأمريكا ولرئيسها ، وأيضا كان الأمر كذلك فى فرنسا وألمانيا . كما كانت النسبة الغالبة من عينة الباكستان والأردن والمغرب ترى أن حكوماتها اتخذت القرار السليم بعدم استخدامها قوات

عسكرية ضد العراق ، كما كان هذا الرأى هو السائد أيضا فى فرنسا وألمانيا وروسيا .

كذلك أيضا كان توزيع الرأى فى أوروبا مختلفا عن توزيعه فى أمريكا ، وذلك بمعنى أن تأييد الحرب على الإرهاب كان مختلفا فى الدرجة ، فبينما كانت الغالبية فى كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ترى أن دولها يجب أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة قبل استخدام القوة العسكرية للتعامل مع التهديد العالمى ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك فى أمريكا . كما رأت نسبة مرتفعة من العينات التى غطت بعض الدول الأوربية بعد قيام الحرب بفترة قصيرة ، أن اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية ضد العراق كان قرارا خاطئا ، إلا أن معظم عينة الولايات المتحدة لم تر ذلك .

وإذا كان ما سبق يبين الاختلاف فى الرأى عبر الدول ، فإن هذا الاختلاف يبدو أيضا عبر الزمن . فعلى الرغم من أن اختلاف الصياغة فى الأسئلة يجعل المقارنة صعبة ، فإن الاستطلاعات أشارت إلى حدوث تغير لصالح الحرب بعد سقوط النظام العراقى ، وقد حدث التغير ليس فقط فى الدول التى شاركت فى الحرب بقوات ، بل أيضا فى عدد من الدول التى لم تكن لها قوات متحاربة . وقد أثر هذا التأييد فى بعض الموضوعات الأخرى المرتبطة بالحرب ، مثل صورة الولايات المتحدة ، والاقتناع بأن شعب العراق سيكون أفضل حالا بعد سقوط النظام . ولكن بعد مرور عام من غزو العراق بدأت نسبة الآراء المؤيدة للحرب فى التناقص . وقد يرجع ذلك إلى فشل الولايات المتحدة وحلفائها فى إشاعة الأمن والاستقرار فى البلاد ، كما تضاءل التفاؤل بإمكانية أن تؤدى الحرب إلى خلق شرق أوسط أكثر ديمقراطية ، وقد دعم هذا الرأى ما حدث بعد مايو عام ٢٠٠٤ عندما بدأت تنتشر قصص تعذيب الجنود الأمريكان للمسجونين فى السجون العراقية ، والتى بدأت تحتل العناوين فى كل صحف العالم .

يوضح العرض التحليلى السابق التغير فى الرأى العام بتغير الأحداث

والسياسات ، وتغيره أيضا عبر الزمن ، هذا بالإضافة إلى إمكانية تضليله والتلاعب به أيضا من جانب وسائل الإعلام .

ورغم المشكلات الكثيرة التى تحيط باستطلاعات الرأى العام ، إلا أنها تظل بالغة الخطورة والأهمية ، نظرا لدورها فى عملية اتخاذ القرار ، وفى صنع السياسات العامة ، وفى مضمون الرسالة الإعلامية .

المراجع

١ - Mann, Tomas & Orren, Garry, "To Poll or Not To Poll... And Other Questiens" In Tomas & Orren, (eds.), Media Polls, *American Politics*, Washington, 1992, p.5.

٢ - Groves, Robert, "Research on Survey Data Quality". *Public Opinion Quarterly*, 1987, No.15, pp. 150-154.

٣ - Yankelovich, Daniel, "A New Direction for Survey Research", *International Journal of Public Opinion Research*", 1996, vol. 8. pp. 1-9.

٤ - Carijane C. Laylo, pedro Laylo and Vladymir Llicudine, Filipino Public Opinion, Presidential Leadership and the U.S. Led War in Iraq, *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 16, 2004, pp. 344-359.

٥ - Justin Lewis, Television, Public Opinion And The War In Iraq, *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 16, 2004, pp. 295-309.

Abstract

OPINION POLLS AND IRAQI WAR

Salwa El Amry

The world is witnessing recently an increasing interest in conducting surveys and public opinion polls. The ultimate aim is to assist policy and decision makers. Such polls expanded in a universal manner, as they currently covers various countries at the same time. Iraqi war is a good demonstration for such polls.

This paper represents examples of opinion polls concerning war in Iraq. Before the war and after the fall of the regime, news media and polling organizaitons in the United States and Europe coordinated public opinion polls on the war and related issues across various parties of the globe. Those polls dealt with attitudes towards the war, image of the United States, and the impact of the war on Iraq and the Middle East.

The findings pointed out that the distribution of opinion differs from one country to another according mainly to the geo-political factor. Moreover, there was a shift in opnions across the time, and the occurence of various global events.

القنوات الفضائية والاتجاهات السلوكية لدى الأطفال

دراسة استطلاعية *

مها الكردى**

تسعى هذه الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على اختيارات الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية والمواد الإعلامية المتضمنة ، والنماذج المفضلة لديهم ، للاستدلال على الاحتياجات والرغبات الدافعة لهذه الاختيارات ، حيث لايقتصر دور الطفل على التعرض والتلقى فحسب ، بل لديه الإمكانية والقدرة على الانتقاء والاختيار تبعا لاحتياجاته ، وبالتالى إمكانية تأثير مايشاهده على اتجاهاته السلوكية . وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها : ارتفاع معدلات المشاهدة وانتظامها يوميا وفى العطلات، وخاصة لقنوات الأغانى الفضائية ، ثم الأفلام العربية والأجنبية المتضمنة العنف والمغامرات والإثارة ، كما يميل معظم الأطفال فى العينة إلى نمط المشاهدة المنفردة ، بالإضافة إلى تفضيلهم لنماذج الأبطال التى تجسد مظاهرالقوة البدنية والعقلية ، ويميل مايقرب من نصف العينة إلى تقليد ومحاكاة مايشاهدونه . وأخيرا تحقق مشاهدة القنوات الفضائية حاجات متعددة للأطفال أبرزها ؛ الحاجة إلى المعرفة واكتساب المعلومات وتعلم السلوكيات ، والتسلية والترفيه ، والتخفف من التوتر، وملء الفراغ .

موضوع الدراسة وأهميته

يعد التليفزيون من المصادر الأساسية الهامة المسئولة عن التنشئة فى العصر الراهن ، حيث يساهم – بصورة واضحة – فى مجال تشكيل وصياغة

* يقدم هذا المقال عرضاً لنتائج الدراسة الاستطلاعية لبحث "الطفل المصرى والقنوات الفضائية" الذى يجريه قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وتتشكل هيئة البحث من : الأساتذة الدكاترة ماجى الحلوانى مشرفاً ، والدكتورة مها الكردى باحثا رئيسيا، وعضوية كل من الأساتذة الدكاترة : إلهامى عبد العزيز ، وسحر الطويلة خبيرة عينات والدكتورة إيمان شريف ، والأساتذة : أحمد تهامى ، وأحمد الكتامى سكرتيرا فنيا ، وعزيزة عبد العزيز ، وعلاء فتح الله اللذين قاما بإجراء العمليات الإحصائية .

** أستاذ مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاتجاهات النفسية والقيم ، والعادات السلوكية والمعايير الأخلاقية لدى فئات المجتمع ، وخاصة فئتى الأطفال والمراهقين ، من خلال عمليتى التقليد والتوحد Identification مع النماذج المفضلة لديهم ، تلك النماذج التى تجسد الأفعال والأنماط السلوكية المختلفة التى تعكس الأفكار والمعتقدات والاتجاهات نحو الموضوعات المختلفة . وقد أوضحت نتائج العديد من الدراسات التى تناولت هذا الموضوع اكتساب فئتى الأطفال والمراهقين للقيم والأنماط السلوكية من خلال تقليد النماذج المفضلة ؛ نظرا لما تتميز به هاتين الفئتين من سمات عامة وخاصة ، واستعدادات نفسية ، وقدرات عقلية ، تتيح لهم إمكانية محاكاة وتقليد مايشاهدونه ، وخاصة إذا ما تشابه مع الأحداث الواقعية التى يعيشونها . وفى نفس الوقت يمكن ملاحظة التراجع النسبى لدور كل من الأسرة والمدرسة فى مجال التنشئة فى الفترة الزمنية الراهنة ؛ نظرا لظهور متغيرات عديدة على مستوى العالم ، حيث تتعرض معظم المجتمعات الحديثة إلى اتجاهات متعددة ، مما يطلق على هذا العصر الحديث ، عصر الفضائيات ، أو عصر العولمة ، تلك الظاهرة التى أصبحت تهيمن على معظم المجالات الحياتية ، ومنها مجال التنشئة الاجتماعية للنشء . ويلاحظ انتشار وتداخل الثقافات المختلفة عبر الأقمار الصناعية ، والبث الفضائى اللامحدود إلى معظم بلدان العالم ، الأمر الذى يؤدى إلى ظهور آثار إيجابية ، وأخرى سلبية ، على جميع المستويات ، ولدى معظم الطبقات والشرائح الاجتماعية ، وخاصة فى المجتمعات الحديثة النامية المتلقية لهذه الثقافات متعددة المصادر والاتجاهات .

وفى هذا الصدد ، تبين نتائج معظم الدراسات الاجتماعية والنفسية والإعلامية أن التليفزيون لديه الإمكانية لقولبة Moulding المشاهدين – إذا صح التعبير – من خلال إمدادهم بالثقافات المختلفة . فحسب نظرية الغرس الثقافى Culture Cultivation لجورج جربنر وزملائه فى جامعة بنسلفانيا [1] ، فإن استمرار تعرض الأطفال للمواد الإعلامية ، وخاصة تلك التى تعرض مشاهد

العنف والسلوك العدوانى ، يمكن أن تساهم فى تشكيل شخصيات لديها الاستعداد لممارسة السلوك العنيف ، كنتاج لكثافة التعرض لهذه النوعية من المواد الإعلامية ، وبالتالى يمكن أن تتشكل ثقافة العنف لدى المتلقين ، وخاصة فئة الأطفال الذين يتعرضون إلى كم هائل من مشاهد العنف أثناء المراحل العمرية المبكرة من حياتهم ، سواء من خلال أفلام الكارتون المفضلة ، أو تلك المتضمنة فى الأفلام التى تجسد هذه الأفعال السلوكية . وحسب بعض الإحصائيات فى هذا الشأن ، فإن الطفل الذى يبلغ من العمر ١٦ عاما يكون قد أمضى ما يقرب من ١٥٫٠٠٠ ساعة مشاهدة ، كما أنه يكون قد شاهد حوالى ١١٥٠٠٠ مشهد عنف تضمنتها برامج الأطفال والكبار[٢] . ومن جهة أخرى ، أوضحت نتائج الدراسات التى تناولت دور التليفزيون فى تشكيل الاتجاه نحو النوع الاجتماعى Gender وجود علاقة إيجابية – أيضا – بين مايشاهده الأطفال الذكور والإناث على الشاشة من أنماط سلوكية ، تلك التى تعكس الأدوار الاجتماعية المختلفة لكل منهم فى الواقع ، على اتجاهاتهم السلوكية فى مراحلهم العمرية المتتابعة [٣] ، وفى اختيارهم للمهنة على سبيل المثال .

ومن جانب آخر ، فإن عملية التثقف تعتبر عملية ذاتية داخلية يمارسها الطفل تلقائيا منذ مولده ، فهى عملية تحصيل ، وتصنيف ، واختزان مايعيشه الطفل من خبرات ، وعلى رأس هذه الخبرات خبرة التفاعل اليومى مع الآخرين ، سواء كانوا فى اتصال مباشر معه أو غير مباشر . ولايقتصر دور الطفل فى عملية التثقيف هذه على التلقى فحسب ، بل إنه يمارس بالفعل دورا إيجابيا أساسيا فى أثناء هذه العملية ، فهو يقبل أو يرفض مايعرض عليه ، وهو يهتم ويتجاهل ، وهو ينتقى ويختار [٤] . ومن هذا المنطلق ، فإن المتلقين والمشاهدين بفئاتهم المختلفة يستخدمون التليفزيون كوسيلة إعلامية ؛ لأنه يحقق لهم حاجات ورغبات ، أبرزها التسلية والترفيه بداية ، ثم للحصول على المعرفة واكتساب المعلومات ؛ نظرا لأن التليفزيون يعد من أبرز الوسائل التى تمد

المشاهدين بالمعلومات فى المجالات المختلفة [٥] ، وفى تعلم سلوكيات مختلفة .

وتختلف الحاجات والدوافع الإنسانية باختلاف الأفراد والجماعات ، وبالتالى فإننا نتوقع اختلافا فى نماذج السلوك واختيارالمحتوى ، ومن ثم كنتيجة لعملية الاختيار يترتب عليها إشباع أو عدم إشباع للحاجات ، وبالتالى تتولد توقعات إضافية فى شكل عملية مستمرة [٦] . ووفقا لنظرية الإشباعات Gratifi-cation فإن الأفراد يستخدمون وسائل الإعلام من أجل الحصول على إشباع لاحتياجاتهم ورغباتهم . ومن ثم ، فإن القائمين بالاتصال يحاولون تحقيق مجموعة من الإشباعات للجمهور ، من خلال تقديم وعرض المواد الإعلامية المختلفة . وفى المقابل ، توجد مجموعة أخرى من الإشباعات التى يبحث عنها الجمهور المتعامل مع الوسائل الإعلامية [٧] . وقد اتفق الباحثون على تصنيف دوافع الاستخدام إلى دوافع نفعية Instrumental Motives ، وهى التى تقود إلى اختيار الجمهور لوسيلة معينة لإشباع حاجات معينة ، ودوافع طقوسية Ritualized Motives ، وهى التى يعتاد فيها الفرد على التعامل مع الوسيلة دون تخطيط مسبق فى الغالب ، وتهدف إلى التفاعل مع الوسيلة نفسها بغض النظر عن المضمون [٨] . ويقسم لورنس ورنر Werner هذه الإشباعات إلى نوعين هما [٩] :

١ - إشباعات المحتوى Content Gratifications

وهى التى تنتج عن التعرض لمضمون وسائل الإعلام ، وتنقسم إلى : إشباعات توجيهية Orientational ، وإشباعات اجتماعية . وتتمثل الأولى فى الحصول على المعلومات ، وتأكيد الذات ، والمنفعة واتخاذ القرارات ، واكتشاف الواقع ، وحب الاستطلاع . أما الإشباعات الاجتماعية فتقوم على الربط بين المعلومات التى يحصل عليها الفرد وشبكة علاقاته الشخصية ، مثل علاقته مع الآخرين وإدراك الواقع الاجتماعى المحيط .

٢- الإشباعات العملية Process Gratification

وهى التى تنتج عن عملية الاتصال نفسها ، ومن خلال اختيار وسيلة معينة ، ولا ترتبط مباشرة بمضمون الرسائل ، وتنقسم إلى إشباعات شبه توجيهية Para orientation ، وإشباعات شبه اجتماعية Para-Social ، ويتحقق من خلال الاشباعات شبه التوجيهية ؛ تخفيف الإحساس بالتوتر ، والدفاع عن الذات ، مثل إشباعات الدعم ، أو التعزيز ، والشعور بالراحة ، والاسترخاء ، أما الاشباعات شبه الاجتماعية فتتحقق من خلال التوحد أو التماثل Identification بين الفرد والقائم بالاتصال ، وتهدف إلى التخلص من الإحساس بالعزلة أو الملل ، والتحرر العاطفى ، والقدرة على الاندماج لتحقيق الاحتياجات ، والتوحد مع الشخصيات (الأبطال) .

ومن منطلق نظرية الغرس الثقافى لوسائل الإعلام وخاصة التليفزيون ، ونظرية الاستخدامات والإشباعات ، تحاول هذه الدراسة الوقوف على الدور الذى تلعبه القنوات الفضائية فى تشكيل الاتجاهات السلوكية لدى الأطفال ، ومدى الاستفادة المتحققة لهم من هذه المشاهدات .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اختيارات الأطفال لنوعية القنوات الفضائية المفضلة ، والمواد الإعلامية المتضمنة ، وإمكانية انعكاسها على اتجاهاتهم السلوكية ، وذلك من خلال الوقوف على :

١ - معدلات المشاهدة وأوقاتها .

٢ - أفضلية القنوات الفضائية والمواد الإعلامية التى يشاهدونها .

٣ - أنماط المشاهدة ومدى مشاركة الطفل لأسرته وإخوته ، ومدى تدخل الآباء فى تحديد مايشاهده الأطفال .

٤ - النموذج المفضل لدى الأطفال ومدى تقليدهم لما يشاهدونه .

٥ - أسباب ودوافع اختياراتهم والإشباعات المتحققة مما يشاهدونه .

الإجراءات المنهجية

١- أسلوب الدراسة

تتبع الدراسة الأسلوب الوصفى للتعرف على علاقة الطفل المصرى بالقنوات الفضائية ، وكيفية التعامل معها ، وإمكانية التنبؤ بالاتجاهات السلوكية .

٢- أداة الدراسة

استخدمت الدراسة استمارة استبار للحصول على البيانات والمعلومات من عينة الدراسة المستهدفة بصورة تفصيلية . وقد تكونت الأداة من ٧٤ سؤالا ، تضمنت البيانات الأساسية لمفردات العينة ، مثل : السن ، والسنة الدراسية ، والنوع ، والمدرسة ونوعها (حكومية ، خاص لغات ، خاص تجريبى ، أزهرى) ، ودرجة تعليم الوالدين ، ومهنة الوالدين ، ووسائل مشاهدة القنوات الفضائية ، وعدد أجهزة الاستقبال والتليفزيون بالمنزل ، باعتبار أن الخصائص الديموجرافية للعينة تلعب دورا فى تشكيل الاتجاه والسلوك .

كما تضمنت الاستمارة أسئلة تعبر عن المحاور والأبعاد التى تعكس أهداف الدراسة ، هى : معدلات المشاهدة وأوقاتها ، وأنماطها، وأفضلية القنوات الفضائية المشاهدة والمواد الإعلامية المتضمنة ، وأسباب ودوافع التعرض ، والنموذج المفضل وأسبابه ومدى الميل إلى تقليده ، ومدى تدخل الآباء فى تحديد مايشاهده الأطفال .

وقد تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى الإعلام ، وعلم النفس ، والطفولة وعلم الاجتماع ، وقد أبدوا آراءهم وملاحظاتهم حول بنود الاستمارة . وقد حرصت هيئة البحث على الأخذ ببعض الملاحظات المطروحة لإثراء الدراسة [١٠]. وقد تم تطبيق الأداة فى البداية على عينة مصغرة من الأطفال الذين تتفق خصائصهم الديموجرافية والعينة الأساسية بقدر الإمكان ؛ للتعرف على مدى فهمهم للأسئلة ، ومعدل استجاباتهم ، والوقت الذى تستغرقه الإجابات ، كما تم التحقق من صدق المحتوى ، ثم بعد ذلك تم التطبيق

الميدانى على العينة الاستطلاعية المستهدفة . وقد استغرق التطبيق الميدانى واستخراج العمليات الإحصائية ثلاثة أشهر .

٣- العينة

تم اختيار عينة الدراسة بصورة عمدية * من الأطفال الذكور والإناث المشاهدين للقنوات الفضائية ، الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والرابعة عشرة ، والذين يدرسون فى نوعيات مختلفة من التعليم : الرسمى الحكومى ، واللغات الخاص ، والتجريبى ، والمعاهد الأزهرية . وقد وقع الاختيار على هذه الفئات العمرية بصفة خاصة ؛ نظرا لما لديهم من قدرة على التعامل مع القنوات الفضائية بحريّة وبدون التقيد بالآباء إلى حد كبير . وقد بلغ عدد الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية ٣٨٢ مفردة .

خصائص العينة[١١]

١ – توزعت عينة الدراسة حسب متغير النوع إلى : ١ر٥٣٪ من الذكور ، و(٩ر٤٦٪) من الإناث . كما تم تقسيم العينة إلى فئتين عمريتين ، وقد بلغ عدد الأطفال الذين يقعون فى الفئة العمرية من ٩-١١ سنة ١١٨ مفردة بنسبة ٩ر٣٠٪ ، وإلى ٢٦٤ مفردة لفئة ١٢-١٤ سنة بنسبة ١ر٦٩٪.

٢ – تقاربت النسب المئوية للأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية بحسب متغير نوع التعليم الدراسى ، حيث بلغ عدد الذين يدرسون فى المدارس الحكومية الرسمية ١١٨ مفردة بنسبة ٩ر٣٠٪، و٩٣ مفردة بنسبة ٣ر٢٤٪ لتلاميذ المدارس التجريبية الخاصة ، بينما بلغت نسبة الأطفال المشاهدين فى مدارس اللغات الأجنبية بمصروفات ٢ر٣٣٪ (١٢٧ مفردة). أما فيما يتعلق بالعينة حسب نوع التعليم الأزهرى ، فقد بلغ عددها ٤٤ مفردة بنسبة ٥ر١١٪ فقط . وتوزعت العينة بحسب متغير السنة الدراسية

* قام بسحب عينة الدراسة الأستاذة الدكتورة سحر الطويلة خبيرة العينات الأستاذ (المساعد) بقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

إلى ٥ فئات تعكس مرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى . وقد بلغ إجمالى الأطفال الذين يدرسون فى المرحلة الابتدائية ٢٢٦ مفردة موزعة إلى : ٤ر١٣٪ ، و ٨ر٢٣ و ٢٢٪ للصفوف الرابع والخامس والسادس على التوالى ، بينما بلغ إجمالى التلاميذ الذين يدرسون فى المرحلة الإعدادية ١٥٦مفردة ، موزعة إلى : ٦ر١٨٪ و ٣ر٢٢٪ للصفين الثانى والثالث الإعدادى .

٣ - تم تقسيم العينة بحسب متغير المنطقة السكنية إلى ثلاث فئات[١٢] : منطقة شعبية ١٦٤ مفردة بنسبة ٩ر٥٠٪ ، ومنطقة متوسطة ٥٤ مفردة بنسبة ٨ر١٦٪ ، ومنطقة راقية عدد ١٠٤ مفردة بنسبة ٣ر٣٢٪ . وجدير بالإشارة فى هذا الصدد أن محل السكن قد يختلف عن المنطقة الكائن بها المدرسة ، وأن هذه التصنيفات يتم التعامل معها باعتبارها مؤشرات عامة .

٤ - فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير درجة تعليم الوالدين ، فقد حرصت هيئة البحث على تضمين هذا المتغير فى أداة الدراسة نظرا لما له من دور فى تحديد الإطار الثقافى والاجتماعى للفرد ، مع الأخذ فى الاعتبار عدم ارتباط هذا المتغير (درجة التعليم) بالثقافة بمعناها الواسع ، ولكن كمؤشر له دلالته وأهميته فى مجال متابعة التطورات المجتمعية من جانب ، وفى متابعة الوالدين للأبناء دراسيا وفى تعاملهم مع الأدوات الحديثة ، مثل : الكومبيوتر ، والإنترنت ، والفضائيات .

وفى هذا الصدد ، فقد تبين من النتائج أن غالبية الآباء قد حصلوا على مؤهل عال وذلك بنسبة ٩ر٦٩٪ و ٤ر٦٣٪ للأب والأم على التوالى ، ويليهم الحاصلون على مؤهل متوسط بارتفاع نسبى لصالح عينة الأمهات بلغ ١ر١٨٪ فى مقابل ٦ر١٢٪ للآباء . ويرتبط ذلك وينعكس على تفضيلات الأبناء للمهن التى يتطلعون إليها مستقبلا [١٣] .

٥ - يتحدد أسلوب ونمط المعيشة لدى فئات وشرائح المجتمع بالعوامل الاقتصادية (الدخل) إلى حد كبير ، وبالتالى فإنه يمكن اعتبار متغير المهنة أو الوظيفة التى يشغلها الوالدان مؤشرا عاما يعكس أسلوب الحياة ونمط المعيشة ، آخذين فى الاعتبار تداخل العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية أيضا فى هذا المجال . وفيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة من الأطفال المشاهدين بحسب متغير مهنة الوالدين[١٤] ، فقد أفاد مايزيد على نصف العينة بأن آباءهم يشغلون وظائف ومهنا عليا بنسبة ٥ر٥٤) و ٧ر٢١٪ للأب والأم على التوالى ، ويليها من يقوم بأعمال حرة بنسبة ١ر١٩٪ ، ثم الموظفون بنسبة ٣ر١٤٪ و ٤ر١٠٪ للأب والأم على التوالى . وقد أشار ما يزيد على ثلثى العينة بنسبة ٧ر٦٤٪ بأن الأم لاتعمل (ربة منزل) . ومما سبق، يتبين أن نسبة كبيرة من مفردات العينة تتمتع بمستوى تعليم مرتفع ومتوسط ، وأن أكثر من النصف منهم يمتهنون مهنا عليا ، وبالتالى قد تظهر آثار هذا المتغير على تنشئة الأبناء .

النتائج

وسائل مشاهدة العينة للقنوات الفضائية (بيانات أساسية)

١ - يشاهد ٩ر٧٥٪ من العينة القنوات الفضائية عن طريق أجهزة الاستقبال (الرسيفر) المنزلية ، و ١ر٢٤٪ عن طريق الوصلة ، وهى وسيلة منتشرة فى بعض المناطق السكنية (وخاصة الشعبية والمتوسطة) ، وهى تقدم خدمة مشاهدة القنوات الفضائية العامة والمشفرة فى مقابل اشتراك شهرى بسيط . يمتلك ١ر٦٣٪ من العينة جهاز استقبال واحد فى المنزل، و ٥ر١٠٪ لديهم جهازيان ، و١ر٢٪ فقط لديهم أكثر من ثلاثة أجهزة استقبال . وفيما يتعلق بمكان جهاز الاستقبال فى المنزل ، فقد أجابت غالبية مفردات العينة بأنه موجود فى غرفة المعيشة ٨٠٪ ، ثم فى غرفة

الوالدين ٢٠٪ ، وبنسبة ٣٪ فقط يوجد في غرفة الطفل نفسه .

٢ - يمتلك ٧ر٣٢٪ من أسر العينة جهاز تليفزيون واحد ، و ٨ر٤٠٪ لديهم جهازان ، وتنخفض النسبة إلى ٩ر٢٠٪ لمن لديهم ثلاثة أجهزة تليفزيون ، بينما تبين وجود ٩ر٣٪ من العينة لديهم أكثر من ثلاثة أجهزة تليفزيون . ويشاهد غالبية مفردات العينة القنوات الفضائية في المنزل بنسبة ٩ر٩٧٪ ، بينما أشار ٧ر١٠٪ منهم إلى أنهم يشاهدونها مع الأصدقاء في منازلهم ، كما أشار ٩ر٢٥٪ منهم إلى أنهم يشاهدونها مع الأقارب وفي المنزل أيضا .

معدلات المشاهدة وأوقاتها .

توضح معدلات المشاهدة مدى التعرض الكمي لوسائل الإعلام المرئي ، وبالتالي فإن كثافة المشاهدة واستمرارها وانتظامها يؤثر في المشاهد المتلقي بصورة أو بأخرى . وقد تبين من نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية ارتفاع معدلات مشاهدة عينة الدراسة للقنوات الفضائية بصفة عامة ، سواء في أيام الدراسة ، أو في العطلات الأسبوعية والصيفية ، التي تزداد فيها معدلات المشاهدة بصورة واضحة . وقد تم تقسيم ساعات المشاهدة إلى ثلاث فئات : من ساعة إلى ساعتين ، ومن ثلاث إلى أربع ساعات ، وإلى أربع ساعات فأكثر . وقد تبين :

١ - تتراوح ساعات المشاهدة اليومية - إجمالا- في أيام الدراسة بين ساعة إلى ساعتين بنسبة ٩ر٨٠٪ ، ثم من ثلاث إلى أربع ساعات بنسبة ٦ر٣٢٪.

٢ - ترتفع معدلات المشاهدة في العطلات الأسبوعية لتصل إلى ٩ر٧١٪ لفئة من يشاهد من ثلاث إلى أربع ساعات ، ثم من ساعة إلى ساعتين بنسبة ٥ر٣٢٪ ، ثم ٦ر٢٤٪ لمن يشاهد أربع ساعات فأكثر .

٣ - ترتفع المعدلات - بصورة واضحة - في العطلات الصيفية إجمالا لتصل إلى ٦ر٩٧٪ لفئة من يشاهدها أربع ساعات فأكثر ، أو طوال اليوم ، أو لايوجد وقت محدد حسب تعبيرهم .

٤ - وفيما يتعلق بمعدلات المشاهدة حسب متغير النوع ، فيلاحظ أنها تصل إلى ٣ر٨١٪ لدى الذكور ، و ٤ر٧٤٪ للإناث يوميا وبانتظام أثناء الدراسة . وتتقارب النسبة بينهما فى أيام الإجازات الأسبوعية ، ثم ترتفع لدى الذكور فى الإجازات الصيفية لتصل إلى ٨ر٨١٪ لفئة من يشاهد أكثر من أربع ساعات يوميا، فى مقابل ١ر٧٧٪ لدى عينة الإناث فى نفس الفئة . الأمر الذى يشير إلى أن عينة الذكور يشاهدون القنوات الفضائية أكثر نسبيا فى مقابل عينة الإناث ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج إحدى الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ، حيث تبين من نتائجها أن الذكور يشاهدونها بصورة مكثفة أكثر من الإناث[١٥] .

وفيما يتعلق بمعدلات المشاهدة حسب متغير الفئة العمرية ، فيلاحظ ارتفاع نسبى لساعات المشاهدة اليومية المنتظمة لدى الأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأصغر سنا من ٩-١١ سنة لتصل إلى ١ر٨٣٪ ، فى مقابل ٩ر٧٩٪ للفئة العمرية الأكبر ١٢-١٤ سنة ، وفى المقابل ترتفع المعدلات لدى الأكبر سنا أيضا فى العطلات الأسبوعية والصيفية لتصل إلى ٧ر٨٠٪ لفئة من يشاهد أكثر من أربع ساعات يوميا ، فى مقابل ١ر٧٧٪ لفئة ٩ - ١١ سنة ، كما يلاحظ وجود اختلافات طفيفة فى ساعات المشاهدة بحسب نوع التعليم الدراسى ، حيث ترتفع المعدلات لدى تلاميذ المدارس التجريبية لتصل إلى ٩ر٨٣٪ ، وتتشابه لدى تلاميذ المدارس الحكومية واللغات الخاصة لتصل إلى ٣ر٨٠٪ ، وتنخفض لدى تلاميذ المدارس الأزهرية لتصل إلى ٣ر٧٧٪ ، وتتقارب أيضا النسب المئوية لدى الذين يشاهدون من ثلاث إلى أربع ساعات يوميا بين ٦ر١٣٪ و ٦ر١١٪ . أما فى العطلة الصيفية فترتفع المشاهدة لدى تلاميذ المدارس التجريبية لفئة من يشاهد أربع ساعات فأكثر لتصل إلى ٠ر٨٦٪ ، يليها تلاميذ مدارس اللغات الخاصة ٣ر٨٠٪ ، ثم تتشابه لدى المدارس الحكومية والأزهرية فتسجل ٧٥٪ .

ومما سبق يتبين أن الأطفال يشاهدون القنوات الفضائية مايقرب من ٣٤ ساعة أسبوعيا ، وهو معدل مرتفع وبالتالى تظهر إمكانية التأثير على السلوك لديهم .

مدى تحديد الأسرة لأوقات المشاهدة

تبين من النتائج أن مايزيد على نصف العينة إجمالا أجابوا بعدم تحديد الأسرة لساعات المشاهدة وذلك بنسبة ٥٤٫٧٪ . أما تفصيلا لمن أفاد بتدخل الآباء ، فيلاحظ أن ٤٥٫٨٪ من تلاميذ المدارس الحكومية أفادوا بذلك ، ثم تلاميذ المدارس التجريبية ٣٨٫٧٪ ، وسجل أقل نسبة لتدخل الآباء تلاميذ مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٣٢٫٣٪ . وفيما يتعلق بمتغير الفئة العمرية، فيتبين أن الآباء يحددون أوقات المشاهدة للفئة العمرية الأصغر سنا من ٩ –١١ سنة ، بنسبة ٤٤٫١٪ ، فى مقابل ٣٥٫٦٪ للأطفال الأكبر سنا ١٢–١٤ سنة . وبالنسبة لمتغير النوع ، فيحدد الآباء هذه الأوقات لنسبة ٤١٫٤٪ من الذكور ، وبنسبة أقل للإناث تصل إلى ٣٤٫٦٪ فقط . كما يتبين من النتائج عدم تحديد الآباء لأوقات معينة للمشاهدة ، التى قد تبدأ منذ العودة من المدرسة وأثناء تناول الطعام ، وقد تصل إلى مابعد الثامنة مساء فى أيام الدراسة ، بينما تمتد فى أيام الإجازات الأسبوعية أو الصيفية إلى طوال اليوم .

نوعية الشبكات والقنوات الفضائية التى يتعرض لها الأطفال

من أهداف الدراسة محاولة التعرف على نوعية الشبكات والقنوات الفضائية التى يشاهدها الأطفال فى عينة الدراسة ؛ للوقوف على اختياراتهم من خلال مايفضلون مشاهدته ، وبالتالى يمكن التعرف على الدوافع والإشباعات المتحققة لهم من هذه المشاهدات . ونعرض فيما يلى نوعية الشبكات الفضائية المشفرة

وغير المشفرة * ، والمحطات والقنوات الفضائية المتخصصة ** التى تعرض بعض أنواع المواد الإعلامية ، مثل : الأفلام ، والرياضة ، والأطفال ، والأغانى ... التى يشاهدها الأطفال .

يلاحظ من النتائج : ارتفاع نسبة التعرض للقنوات الفضائية العامة غير المشفرة لتصل إلى ٨١٫٦٪ ، وفى المقابل الانخفاض الملحوظ لمشاهدة الشبكات المشفرة الذى تراوح بين ٨٫٩٪ و ٨٫٠٪ فقط ، والذى يرجع إلى التكلفة الاقتصادية للاشتراك فى هذه النوعية من الشبكات الفضائية المشفرة . أما فيما يتعلق بنوعية القنوات الفضائية المشاهدة ، فيتبين مايلى :

أ – احتلال قنوات الأغانى الفضائية المرتبة الأولى من واقع استجابات الأطفال، حيث بلغت نسبة التعرض أو المشاهدة ٣٨٪ ، ويليها قنوات الأفلام العربى ٣٧٫٤٪ ، ثم الأفلام الأجنبى ٣٠٫٦٪ ، ثم قنوات الأطفال *** بنسبة ٢٨٫٣٪ . وتشير هذه النتائج إجمالا إلى ميل واتجاه الأطفال لمشاهدة القنوات التى تتضمن مواد إعلامية مخصصة للكبار غالبا ، وتنخفض نسبيا إفادتهم لمشاهدة القنوات المخصصة لهم . وقد يرجع ذلك إلى عدم إشباع قنوات الأطفال لاحتياجاتهم ورغباتهم ، وخاصة لدى الفئة العمرية الأكبر سنا . ومن جانب آخر ، يميل الأطفال غالبا إلى مشاهدة الأفلام ، سواء الأفلام العربية أو الأجنبية . أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة استجاباتهم لمشاهدة قنوات الأغانى الفضائية ، فإن هذه النتيجة

* وهى شبكات الـ Show Time ، وشبكة الـ Orbit ، وشبكة الـ ART ، وشبكة الـ Nile Sat .

** يقصد بها القنوات الفضائية العامة غير المشفرة وهى غالبية المحطات العربية مثل الـ MBC (أربع قنوات) ، دريم ١ ، ٢ ، الفضائية المصرية ١، ٢ ، اللبنانية ، أبو ظبى ، دبى ، البحرين .

*** توجد قنوات فضائية تعرض نوعيات محددة من المواد الإعلامية مثل قنوات الأغانى ، أو القنوات الدينية . أو الرياضية والأطفال ، وغالبا ماتكون تابعة لإحدى الشبكات المشفرة أو غير المشفرة . فعلى سبيل المثال ، تتعدد قنوات الأطفال الفضائية ، مثل : Spacetone ، ART, Teens ، MBC 3 ، وديزنى للأطفال ، وهكذا ، وبالمثل للفضائيات الأخرى .

تشـيـر إلـى جـانبين : الأول ارتفـاع عـدد القنوات الفـضـائيـة الغنـائيـة [١٦] بصورة لافتة للنظر فى الفترة الزمنية الراهنة (بلغ عدد المحطات الفضائية الغنائية ٣٥ محطة حتى الآن) . ومن جانب آخر ، أن معظم المطربين الذين يقدمون هذه النوعية من الشباب الذين يفضلهم الأطفال . وبالطبع ينبغى وضع هذه النتيجة فى الاعتبار ؛ نظرا لما قد يترتب عليها من آثار سلبية ، وخاصة تقليد الأطفال لمن يفضلونهم من المطربين (شكلا أو أداءً) .

ب - يتبين من إفادة نسبة ١٧٪ من الأطفال أنهم يشاهدون القنوات الفضائية الدينية [١٧] ، وهى نسبة لايستهان بها ، حيث إن مضمون هذه القنوات يؤثر فى تشكيل وجدان الأطفال فى هذه المراحل المبكرة من خلال التنشئة الدينية لهم ، وقد يكون الدافع إلى ذلك تقليد الوالدين فى هذه المرحلة العمرية ، أو قد تكون الرغبة فى المعرفة والحصول على المعلومات الدينية ، وتعلم بعض السلوكيات ، من الأسباب الدافعة للأطفال لمشاهدة هذه المواد الدينية فى هذه القنوات المتخصصة . وبالطبع ينبغى الوقوف أمام هذه النتيجة ، حيث من الممكن أن يتلقى الأطفال معلومات لا تتفق والأصول الدينية الصحيحة ، وإن كانت هذه النتيجة تعتبر مؤشراً جيداً فى حد ذاته لاتجاه الأطفال للحصول على المعرفة الدينية فى هذه المرحلة العمرية المبكرة من تلقاء أنفسهم ، وعدم الاكتفاء بما يحصلون عليه فى المدارس .

أما فيما يتعلق بإفادة الأطفال لمشاهدتهم القنوات الرياضية ، فقد أشارت إلى ذلك نسبة ١١٪ منهم ، وخاصة الأكبر سنا، بينما انخفضت – بصورة ملحوظة – نسبة الأطفال الذين أشاروا إلى أنهم يشاهدون القنوات الإخبارية ، مثل : قناة الجزيرة ، والعربية، والـ CNN ، والقنوات الثقافية (قنوات النيل) ، حيث بلغت النسبة ٩ر٣٪ و ٤ر٢٪ على التوالى . ولكن من جانب آخر ، فإن هذه النسب – على الرغم

من انخفاضها - إلا أنها يمكن أن تكون مؤشرا جيدا فى حد ذاته يعكس اهتمام البعض من الأطفال بمتابعة مثل هذه القنوات الإخبارية ، أو الثقافية ، على الرغم من عدم اتفاق مضمونها مع السمات الشخصية التى تميز الأطفال فى هذه المراحل العمرية المبكرة ، وقد يكون الدافع إلى ذلك محاولة تقليد الوالدين ، أو أن هذه المتابعات تحقق لهم إشباعات معينة ، هذا بالإضافة إلى تضافر بعض المتغيرات المحيطة التى تلعب دورا ما فى هذا المجال . وتعد هذه النتيجة مؤشرا جيدا ، ومن ثم ينبغى محاولة الاستفادة منها فى تنشئة الأطفال سياسيا فى المراحل العمرية المبكرة .

١- نوعية القنوات المفضلة حسب متغير الفئة العمرية

أ - ارتفعت نسبة استجابات الأطفال الأكبر سنا من ١٢-١٤ سنة الذين يفضلون مشاهدة قنوات الأغانى الفضائية ، حيث بلغت ٤٠٪ مقارنة بالمواد الأخرى المفضلة لديهم ، فى مقابل ٣ر٣٣٪ لمن أشار إلى ذلك من الفئة العمرية الأصغر سنا من ٩- ١١ سنة ، وتعكس هذه النتيجة شيئا من الخطورة فى مجال تقليد الأطفال لما يفضلون مشاهدته . فعلى الرغم من أنها تعتبر نتيجة طبيعية للأطفال فى هذه المرحلة ، حيث تلعب الأغانى دوراً فى تشكيل وجدان الأطفال فى هذه السن المبكرة وفقا للنمو العاطفى والانفعالى لديهم ، ولكن يبقى الحذر من التقليد غير السوى لما يشاهدونه من مناظر ومضامين غير أخلاقية ، وخاصة فى هذه المرحلة العمرية التى تتسم بالميل إلى المحاكاة والتقليد . وقد تبين من نتائج إحدى الدراسات الحديثة بعنوان "استخدامات المراهقين للقنوات الفضائية والإشباعات المتحققة"[١٨] أن الأغانى والمنوعات جاءت فى مقدمة المواد التى يحرص المراهقون على مشاهدتها فى القنوات الفضائية .

ب - أما فيما يتعلق بالقنوات الفضائية الأخرى المشاهدة ، فيلاحظ احتلال قنوات الأفلام العربى الفضائية المرتبة الثانية فى أفضلية المشاهدة لدى

العينتين ، وبارتفاع بسيط للفئة العمرية الأصغر سنا ، حيث بلغت ٣ر٣٩٪، فى مقابل ٢ر٣٦٪ على التوالى . وقد أشارت غالبية الأطفال إلى أنهم يفضلون مشاهدة هذه النوعية للتسلية فى المقام الأول ، ثم فى الاستفادة مما يشاهدونه من موضوعات ومحتوى هادف وجاد فى كثير من الأحيان . أما فيما يتعلق بنوعية الأفلام المفضلة ، فقد أشاروا إجمالا إلى أنهم يفضلون نوعية الأفلام الكوميدى للتسلية ، والتخفف من التوتر ، وملء الفراغ ، ثم الأفلام الاجتماعية ، ثم أفلام العنف، والإثارة ، والمغامرات .

جـ - ويلى ذلك تفضيل الأطفال لمشاهدة الأفلام الأجنبية بارتفاع لصالح الفئة العمرية الأكبر سنا ، حيث بلغت ٥ر٣٢٪ أى مايقرب من ثلث العينة ، فى مقابل ٥ر٢٦٪ للفئة العمرية الأصغر سنا ٩-١١ سنة . وبالطبع يرجع ذلك إلى عامل السن ، فكلما ارتفع السن كلما زادت القدرة على فهم واستيعاب مايشاهدونه . ومن جهة أخرى فيما يتعلق بنوعية الأفلام المفضلة ، فقد أشارت غالبيتهم بنسبة كبيرة بلغت ١ر٧٠٪ إلى تفضيلهم مشاهدة أفلام العنف ، والإثارة ٣ر٦٧٪ والرعب ٩ر٥٩٪ ، سواء لدى الفئة العمرية الأكبر سنا ١٢-١٤سنة أو الأصغر سنا .

د - ترتفع نسبة أفضلية مشاهدة قنوات الأطفال الفضائية لدى الأطفال الأصغر سنا بنسبة ٢ر٣٤٪ ، فى مقابل ٧ر٢٥٪ للفئة الأكبر ١٢-١٤سنة ، وتعتبر هذه نتيجة منطقية أيضا ، حيث يعانى الأطفال الأكبر سنا من عدم وجود مواد إعلامية تخاطب المرحلة العمرية التى ينتمون لها عقليا واجتماعيا وانفعاليا، إلا من خلال بعض الأفلام الأجنبية التى يقوم ببطولتها أطفال يماثلونهم فى المرحلة العمرية ، والتى تتضمن موضوعات تعكس مشكلاتهم ، وكيفية مواجهتها . ومن ناحية أخرى ، فقد أفاد الأطفال الأكبر سنا بأنهم يفضلون الأفلام المخصصة للأطفال التى يقوم بتمثيلها شخصيات إنسانية ، بينما يفضل الأصغر سنا الشخصيات الكارتونية

التى تتناول نفس الموضوع . وتشير هذه النتيجة إلى أن الأطفال الأصغر سنا يميلون إلى مشاهدة الأعمال التى تثير الخيال لديهم إلى حد كبير ، ويتفق ذلك مع السمات العامة للأطفال فى هذه المرحلة العمرية .

هـ - وفيما يتعلق بأفضلية القنوات الدينية التى أشار إليها الأطفال من العينة ، فترتفع نسبة استجابات الأطفال الأكبر سنا فى هذا الخصوص ، حيث أفاد ١٩ر٦٪ منهم بذلك ، فى مقابل ١١ر١٪ للأصغر ، وتعتبر أيضا هذه نتيجة طبيعية ، وتتفق مع نمو الجانب الانفعالى للأطفال الأكبر والواقع الاجتماعى المحيط بهم أسريا بصفة خاصة .

و - أما فيما يختص بالقنوات الرياضية المشاهدة ، فقد ارتفعت نسبة الأطفال الأكبر سنا الذين يفضلون مشاهدتها ، مقارنة بالأصغر سنا ، حيث سجلت ١٢ر١٪ ، فى مقابل ٩ر١٪ على التوالى . وقد تبين أن معظم المواد المفضلة فى هذه القنوات تختص بكرة القدم غالبا ، كما أشار البعض منهم إلى مشاهدة برامج المصارعة .

ز - وأخيرا ، فيما يتعلق بالقنوات الإخبارية والثقافية المشاهدة والتى أشارت إليها نسبة محدودة من الأطفال ، فترتفع أيضا نسبة الأطفال الأكبر سنا الذين أفادوا بذلك . وتتفق هذه النتيجة أيضا والمراحل العمرية بحسب التطور والنمو العقلى والاجتماعى لهم من جانب ، وحسب الواقع المعاش من جانب آخر، حيث تزداد عدد القنوات الإخبارية فى الفترة الزمنية الراهنة لمواكبة الأحداث السياسية الجارية على مستوى الوطن العربى ، أو على مستوى العالم عامة ، وبالتالى يتابع الآباء هذه الأحداث من خلال القنوات الإخبارية المتخصصة ، والتى تبث أخبار الأحداث على مدار الساعة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى متابعة الأبناء لها مع ذويهم .

٢- نوعية القنوات الفضائية المفضلة حسب متغير النوع

تلعب أساليب التنشئة فى المجتمع دورا هاما فى تشكيل وصياغة الأدوار النوعية

لكل من الذكر والأنثى ، من خلال إمداد الأطفال بالمعلومات والمعارف ، وإكسابهم القيم والاتجاهات السلوكية المختلفة في مراحل الطفولة المتتابعة ، ويقوم بهذا الدور مؤسسات التنشئة المختلفة ، مثل : الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام ، كما سبقت الإشارة . وتختلف الأدوار الاجتماعية المتوقعة لكل من الذكور والإناث في المجتمع ، بحسب التكوين الفسيولوجي في المقام الأول ، وبحسب القدرات والاستعدادات النفسية والعقلية لدى كليهما من جانب آخر ، حيث يتم تدريب وتعليم الطفل منذ المراحل المبكرة على أن لديه الإمكانية للقيام بأدوار أخرى لا ترتبط بالتكوين الجسماني بصفة أساسية ، وذلك بحسب مفهوم الجندر Gender . وفيما يتعلق بمحاولة الوقوف على نوعية القنوات الفضائية المفضلة لدى العينة حسب متغير النوع تبين مايلي :

أ - ترتفع نسبة استجابات عينة الإناث اللائي يفضلن مشاهدة قنوات الأغاني الفضائية ، حيث بلغت ٤٢٪ في مقابل ٣٤٪ للذكور . وتعتبر هذه نتيجة طبيعية ، حيث تنمو الجوانب الانفعالية والوجدانية لدى الإناث أكثر نسبيا من الذكور في مراحل الطفولة المتتابعة .

ب - تتقارب لدى العينة - إجمالا - أفضلية مشاهدة الأفلام العربي بنسبة ٣٧٪ ، بينما ترتفع استجابات الأطفال الذكور الذين أشاروا إلى أفضلية الأفلام الأجنبية ، حيث بلغت ٣٥٫٥٪ مقارنة بالإناث ٢٥٫٣٪ ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذكور الذين أشاروا إلى نوعية الأفلام الأجنبية المفضلة ، وهي أفلام العنف والإثارة والمغامرات ، حيث تشبع لديهم الحاجة إلى القوة ، والتي تتحقق من خلال التوحد مع الأبطال .

جـ - فيما يتعلق بمشاهدة العينة لقنوات الأطفال الفضائية ، فيتبين ارتفاع نسبة الأطفال الذكور الذين أفادوا بذلك ، حيث بلغت ٣٥٫٥٪ مقارنة بالإناث ٢٠٫٣٪ فقط ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الفروق النوعية والاجتماعية والانفعالية بين الذكور والإناث في هذه المراحل العمرية

المبكرة ، حيث تنمو الجوانب الانفعالية والعقلية والاجتماعية لدى الفتاة فى هذه المرحلة العمرية بصورة أكبر من الذكور ، كما توضح ذلك معظم دراسات النمو التى تناولت هذا المجال .

د - وفيما يختص بمتابعة القنوات الفضائية الدينية ، فيلاحظ أيضا ارتفاع نسبة عينة الإناث اللاتى أشرن إلى أفضلية هذه القنوات لديهن ، حيث بلغت النسبة المئوية ٢١٫٤٪ فى مقابل ١٣٪ فقط للذكور . وتعتبر هذه النتيجة منطقية أيضا وتتفق مع الواقع ، حيث ينمو الجانب الانفعالى المتعلق بالجوانب الدينية لدى الإناث بصورة أكبر نسبيا مقارنة بالذكور فى مرحلة الطفولة المتأخرة ، ولكن تدريجيا يحدث التغير الانفعالى إلى أن يتقاربا ؛ نظرا لاتساع المصادر الدينية لدى الذكور ، مثل الذهاب إلى المسجد ، وسماع المحاضرات الدينية ، ومحاولة تقليد الأكبر سنا .

٣ - نوعية القنوات الفضائية المفضلة حسب نوع التعليم الدراسى

يلعب متغير التعليم الدراسى دورا هاما فى مجال تشكيل شخصية الطفل معرفيا وعقليا من جانب ، وتربويا وسلوكيا من جانب آخر ، وقد أسفرت النتائج المتعلقة بنوعية القنوات الفضائية المفضلة بحسب متغير **التعليم الدراسى** عما يلى :

أ - ارتفاع نسبة تفضيل عينة الأطفال الذين يدرسون فى مدارس اللغات الخاصة بمصروفات لمشاهدة قنوات الأغانى الفضائية بنسبة ٥١٫٦٪، ويليها التجريبى ٤٦٫٨٪ ، ثم المدارس الحكومية بفارق واضح ، حيث بلغت ٢٦٫٣٪، وانخفضت - بصورة ملحوظة - لدى الأطفال الذين يدرسون فى المعاهد والمدارس الأزهرية ، حيث بلغت ١١٫٥٪ فقط . ومن ثم يمكن القول إن نوعية التعليم والبيئة الأسرية قد تلعب دورا فى اتجاه الأطفال لهذه النوعية من المواد الإعلامية .

ب - ارتفعت نسبة استجابات الأطفال الذين يدرسون فى مدارس اللغات الأجنبية أيضا فى أفضلية مشاهدة الأفلام الأجنبية ، مقارنة بالأطفال فى

المدارس الأخرى ، حيث بلغت ٤٦٫٦٪ . وتعد هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير ؛ نظرا لوجود عامل اللغة الأجنبية لديهم ، ويليها عينة المدارس الأزهرية ٤١٫٣٪ . وتعد هذه النتيجة الأخيرة لافتة للنظر . بينما انخفضت النسبة لدى عينة المدارس الحكومية والتجريبية ، حيث تقاربت وبلغت ٢٢٫٣٪ و ٢١٫٢٪ على التوالى .

جـ - ارتفعت نسبة مشاهدة تلاميذ المدارس الحكومية فى أفضلية مشاهدة نوعية الأفلام العربى ، حيث بلغت ٤٨٫٣٪ ، ويليها تلاميذ المدارس الأزهرية ٤٣٪ ، ثم التجريبية لغات ، وانخفضت - بصورة ملحوظة - لدى تلاميذ مدارس اللغات الخاصة . وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير، وتتفق مع طبيعة نوع التعليم الدراسى والبيئة الأسرية إلى حد ما .

د - وفيما يتعلق بأفضلية مشاهدة قنوات الأطفال الفضائية ، فيلاحظ من النتائج تقارب نسبة هذه الأفضلية لدى تلاميذ المدارس الأزهرية ، واللغات خاص بمصروفات ، حيث بلغت ٣١٫٨٪ و٣١٪ على التوالى ، ثم لدى تلاميذ المدارس التجريبى لغات ٢٧٫٧٪ ، وسجل أقل نسبة للمشاهدة تلاميذ المدارس الحكومية الرسمية ، حيث سجلت ٢٤٫٦٪ فقط .

هـ - تبين من النتائج ارتفاع أفضلية مشاهدة القنوات الدينية لدى تلاميذ المدارس الأزهرية ، حيث بلغت ٤٣٫١٪ ، وهذه نتيجة منطقية . بينما انخفضت - بصورة ملحوظة - لدى تلاميذ اللغات الخاص ١٠٫٣٪ فقط، وبلغت لدى تلاميذ المدارس الحكومية ٢١٫٢٪ ، ثم التجريبى لغات ١٢٫٨٪. ومن ثم ، ينبغى الاستفادة من هذه النتيجة فى مراعاة تنشئة الأطفال دينيا، وزيادة الجرعة الدينية لدى تلاميذ مدارس اللغات الخاصة .

و - أما فيما يختص بأفضلية متابعة القنوات الإخبارية ، فقد سجلت النتائج ارتفاع معدل مشاهدة هذه النوعية لدى تلاميذ المدارس الأزهرية ، حيث بلغت ١١٫٤٪ ، وهى نسبة كبيرة لا يستهان بها ، وتعتبر مؤشرا جيدا فى

حد ذاته ، بينما انخفضت - بصورة ملحوظة - لدى الفئات الأخرى ، حيث تراوحت بين ٤ر٣٪ ، و ١ر٢٪ فقط .

ز - وأخيرا ، تبين أن الأطفال الذين يفضلون مشاهدة القنوات الثقافية يتركزون فى فئة مدارس اللغات الخاصة ، حيث سجلت ٤ر٦٪ ، بينما أشار إلى ذلك تلميذ واحد فقط فى المدارس الحكومية ، ولم يشر إلى ذلك أى من تلاميذ المدارس التجريبية والأزهرية ، الأمر الذى يعكس علاقة مابين نوع التعليم وأفضلية مشاهدة هذه النوعية من القنوات الثقافية .

انماط المشاهدة والمشاركة الأسرية لدى العينة

من أهداف الدراسة التعرف على أنماط مشاهدة عينة الدراسة الأطفال للقنوات الفضائية ؛ للوقوف على العادات السلوكية للعينة ومدى مشاركتهم للأسرة من جانب ، وعلى النمط الذى يفضله الطفل من وجهة نظره فى المشاهدة ، وبالتالى يمكن الاستدلال على مضمون ما يشاهده بصورة غير مباشرة ، وعلى سلوكياته ورغباته ، وعلى مدى المشاركة الاجتماعية التى يتم فى إطارها مشاهدة القنوات الفضائية من جانب آخر . وقد أسفرت النتائج عما يلى :

أ - تبين أن نمط المشاهدة الواقعى السائد لدى غالبية مفردات العينة هو مع الإخوة بنسبة ٧ر٦٠٪ ، ثم مع الكبار (الوالدين) بنسبة ٧ر٥٣٪ ، ثم منفردين بنسبة ٥ر٣٩٪ . بينما تبين فيما يتعلق بالنمط المفضل للطفل فى المشاهدة أنهم يفضلون المشاهدة منفردين بنسبة ٦ر٣٥٪ ، ثم مع الإخوة بنسبة ٢ر٢٧٪ ، ثم مع الكبار بنسبة ٢ر٢٣٪ ، أى أن ما يقرب من ثلث العينة من الأطفال يفضلون المشاهدة منفردين (لوحدى) .

ب - وفيما يتعلق بهذه الاستجابات بحسب متغير النوع ، فقد تبين أن الأطفال الذكور يفضلون نمط المشاهدة مع الإخوة دون وجود الكبار بنسبة ٦٧٪، فى مقابل ٦ر٥٣٪ لعينة الإناث ، بينما ارتفعت النسبة لدى الإناث اللاتى يفضلن المشاهدة بشكل منفرد بنسبة ٩ر٤١٪ ، فى مقابل ٤ر٣٧٪ لدى

الذكور . وتقاربت نسبة الذين يشاهدون مع الكبار ، حيث بلغت ٧ر٥٤٪ و٧ر٥٢٪ لصالح عينة الذكور . أما فيما يختص بالنمط المفضل لدى الأطفال فى المشاهدة ، فيلاحظ ارتفاع نسبة الإناث اللاتى يفضلن المشاهدة منفردين ، حيث بلغت ٥ر٣٨٪ فى مقابل ٣٣٪ للذكور الذين يفضلون مشاركة الأسرة أكثر من الإناث حسب متغير نمط المشاهدة .

د - وفيما يتعلق بنمط المشاهدة ومتغير الفئة العمرية ، فيلاحظ من النتائج أنه كلما ارتفع السن كلما زاد الميل إلى المشاهدة منفردا ، حيث بلغت النسبة ٧ر٤١٪ لفئة ١٢-١٤ سنة ، فى مقابل ٧ر٣٤٪ للأصغر سنا من ٩-١١ سنة . وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير حيث تعبر عن سمة الاستقلالية فى الانتقاء والاختيار لما يفضل الطفل مشاهدته فى هذه المرحلة العمرية . وقد يكون - من جانب آخر - نتيجة تدخل الآباء فى تحديد ما يشاهده الأطفال الأصغر سنا بصفة خاصة كما سيتبين لاحقا ، باعتبار أنه يمكن السيطرة عليهم ، بعكس الأكبر سنا الذين يفقد الآباء تدريجيا السيطرة عليهم ، ولم يتبين وجود اختلافات فى استجابات العينة بحسب متغير نوع التعليم .

مدى تدخل الآباء فى مشاهدة العينة لنوعيات معينة من المواد الإعلامية

تضمنت أداة الدراسة بعدا يعكس مدى تدخل الآباء فى متابعة وتوجيه أبنائهم لعدم مشاهدة نوعيات معينة من الأفلام ، والتى قد تمثل خطورة فى إمكانية تأثر الأبناء سلوكيا بصورة سلبية بما يشاهدونه فى القنوات الفضائية على المستوى التربوى ، وخاصة فى المراحل العمرية المبكرة . فكانت استجابات الأطفال كالتالى إجمالا وتفصيلا بحسب متغيرات العينة :

١ - ارتفعت نسبة استجابات الأطفال الذين أفادوا بعدم تدخل الآباء فى مشاهدة نوعيات معينة من المواد الإعلامية بنسبة ٥ر٦١٪ ، فى مقابل ٣٤٪ لمن أفادوا بتدخل الآباء فى تحديد المشاهدات ، وإنخفضت نسبة من

أشاروا إلى تدخل الآباء أحيانا بحسب نوعية مايشاهدونه فبلغت ٥ر٤٪ ، وهذه النتيجة تعتبر سلبية إلى حد كبير .

ومن جانب آخر ، وبحسب متغيرات العينة ، فقد ارتفعت نسبة استجابات الأطفال الذين يدرسون فى المدارس الأزهرية الذين أشاروا إلى أن آباءهم يتدخلون فى تحديد المشاهدات بنسبة ٥ر٥٤٪ ، ويليهم تلاميذ المدارس الحكومية بنسبة ٥ر٤١٪ ، ثم المدارس التجريبية ٢٨٪ ، وانخفض معدل تدخل الآباء لدى تلاميذ مدارس اللغات الخاصة بصورة ملحوظة ، حيث أفاد ٥ر٧٥٪ منهم بعدم تدخل الآباء فى نوعية المشاهدات، وبالطبع تعتبر هذه النتيجة مؤشراً سلبياً فى مجال التنشئة .

٢ – فيما يتعلق **بنوعية المواد الإعلامية** التى يحرص الآباء على عدم مشاهدة أبنائهم لها ، فيتبين من استجابات نسبة ٣٤٪ منهم بأنها تتركز فى نوعية الأفلام التى تتضمن مشاهد غير أخلاقية بنسبة ٥ر٢٧٪ ، ويليها أفلام الرعب ٦ر١٢٪ ، وأخيرا وبنسبة منخفضة ٩ر٣٪ فقط من أفادوا بأن الآباء لايفضلون مشاهدة الأبناء لأفلام العنف ، الأمر الذى يشير – بطريقة غير مباشرة – إلى أن غالبية مفردات العينة يشاهدون ويختارون مايفضلون دون تدخل حقيقى من الآباء، وخاصة نوعية أفلام العنف وأفلام الرعب ، تلك النوعيات التى يمكن أن يترتب على كثافة مشاهدتها آثار سلبية على سلوكيات المتلقين من فئة الأطفال والمراهقين كما سبقت الإشارة بحسب نظرية الغرس الثقافى .

٣ – وفيما يتعلق بنوعية الأفلام التى يحرص الآباء على عدم مشاهدة الأبناء لها حسب متغيرات العينة ، فيلاحظ أنها الأفلام التى تتضمن مشاهد غير أخلاقية ومنافية للآداب ، حيث أشار إلى ذلك ٨ر٣١٪ من الإناث ، فى مقابل ٦ر٢٣٪ للذكور ، وتقاربت النسبة بينهما للنوعين الآخرين من الأفلام (العنف ، والرعب) . أما فيما يختص بمتغير الفئة العمرية ، فقد ارتفعت

نسبة الاستجابة لعدم مشاهدة هذه الأفلام من قبل الآباء للفئة العمرية الأصغر سنا ٩-١١ سنة ، وخاصة أفلام الرعب ١ر١٦٪ ، وارتفعت النسبة لدى الفئة العمرية الأكبر سنا ١٢-١٤ سنة ، لعدم مشاهدة الأفلام المتضمنة مشاهد غير أخلاقية . وتعتبر هذه النتيجة جيدة - على الرغم من انخفاضها - حيث يحرص بعض الآباء على توجيه الأبناء لعدم مشاهدة نوعيات معينة من الأفلام التى قد تؤثر بصورة سلبية فى سلوكياتهم ، أو قد تضر بالجوانب النفسية والانفعالية للطفل ، وخاصة فى المراحل العمرية المبكرة .

أما فيما يتعلق بمتغير نوع التعليم الدراسى ، فيلاحظ وجود اختلافات فى استجابات الأطفال فى هذا الخصوص ، فيتبين ارتفاع نسبة اهتمام الآباء لعينة تلاميذ المدارس الأزهرية فى عدم مشاهدة الأفلام المتضمنة مشاهد غير أخلاقية بنسبة ٥٠٪، ويليها - بفارق واضح - لاستجابات عينة تلاميذ المدارس الرسمية الحكومية ٥ر٣٠٪ ، وتنخفض وتتقارب نسبة الاهتمام بالأبناء فى هذا الخصوص لدى تلاميذ مدارس اللغات الأجنبية ، ويليها التجريبية ، حيث سجلت ٥ر٢١٪ فقط . أما عن نوعية أفلام الرعب والعنف ، فتتشابه النسب فى استجابات الأطفال بحسب أنواع التعليم الدراسى الأربعة فى عدم تدخل الآباء فى هذا الشأن بصورة كبيرة ، وبالطبع يعتبر هذا مؤشرا سلبيا .

٤ - وحول الأسباب التى يوضحها الآباء لأبنائهم لعدم مشاهدة نوعية هذه الأفلام ، فقد تركزت فى أن فيها أشياء مخلة بالآداب ، وضارة سلوكيا بنسبة ٦ر٦٢٪ ، وأن هذه النوعية قد تعلم الأبناء العنف والتهور بنسبة بلغت ٧ر٦٪ فقط ، كما أنها تؤثر على نفسية الأطفال وتثير فيهم الخوف وعدم النوم والأرق ٤ر٢٢٪ ، وأخيرا لأن الأسرة لا تفضل هذه النوعية دون إبداء الأسباب لأطفالهم ، حيث أفاد بذلك ٧٪ فقط . وبالطبع فإن عدم

إبداء أسباب من شأنه أن يدفع الأطفال إلى حب الاستطلاع ، إذ ينبغى إعطاء أسباب مع مراعاة تناسبها والمراحل العمرية المختلفة .

النموذج المفضل لدى الأطفال

حاولت الدراسة التعرف على النماذج المفضلة لدى العينة ؛ نظرا لأن الأطفال فى هذه المرحلة العمرية يبحثون عن القدوة والنموذج الذى يستمدون منه الأنماط السلوكية ، وطرق التفكير ، والقيم ، وما إلى ذلك ، وذلك عن طريق الشخصيات التى يتفاعلون معها بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ومن ضمنها نماذج الأبطال فى الأعمال الفنية ، باعتبار أن هؤلاء الأبطال يعدون ضمن الشخصيات غير المباشرة التى يتعرف عليها الطفل فى بيئته ووسطه الاجتماعى بالمعنى الواسع .

وقد تبين من النتائج مايلى :

١ – أشار مايزيد على نصف إجمالى العينة إلى أنهم يفضلون مشاهدة الممثلين والممثلات فى الأفلام العربى من الجيل السابق بنسبة ٥٦٫٣٪ فى مقابل ٣٦٫٢٪ من الجيل الحالى ، والذين يقدمون أعمالا درامية اجتماعية ثم الكوميدية . وعن أسباب التفضيل ، أفادوا بأنهم يحبون الكوميديا والترفيه والضحك . وتعتبر هذه النتيجة منطقية ، وتتفق مع سمات المرحلة العمرية كما سبقت الإشارة .

٢ – أما فيما يتعلق بالممثلين فى الأفلام الأجنبية ، فيتبين أن ٥٦٪ منهم يفضلون الابطال الذين يقدمون أفلام الإثارة والعنف والأعمال البوليسية .

٣ – وفيما يتعلق بمدى الميل إلى تقليد مايشاهدونه ، فقد أشار مايزيد على نصف إجمالى العينة إلى أنهم يميلون إلى تقليد البطل بنسبة ٥٦٫١٪ من الذكور والإناث ، وخاصة فى الأفعال السلوكية وطريقة التحدث ، وفى المظهر الخارجى . أما بالنسبة للبطلة ، فقد أشارت نسبة ٤٩٪ من عينة الإناث إلى أنهن يقلدن مايشاهدن ، سواء فى الأفعال السلوكية أو المظاهر

الخارجية وهى نسبة كبيرة أيضا. وفى المقابل ، فقد تبين من النتائج أن ٣٤٪ من عينة الأطفال لايقلدون مايشاهدونه . دون إبداء أسباب لنسبة ٥ر٧٥٪ منهم ، أما الآخرون فقد أفادوا بأن التقليد حرام ، وأنه لايناسب شخصيتى ، الأمر الذى يشير إلى نتيجة إيجابية لمن أفاد بهذه الاستجابات ، وأنها تعبر عن شخصية استقلالية إلى حد كبير .

٤ – لم توجد اختلافات فى استجابات الأطفال حسب متغير السن إلا فى الارتفاع النسبى لميل الأطفال الأصغر سنا ٩–١١سنة إلى الكوميديا والترفيه كدوافع التفضيل . أما بالنسبة لمتغير نوع التعليم ، فقد تشابهت استجابات الأطفال بحسب هذا المتغير ، إلا فى عينة تلاميذ المدارس الحكومية الذين ارتفع لديهم نسبيا سبب تفضيل البطل لأنه يقدم العنف والإثارة ، فكانت النسب المئوية كالتالى : ٩ر١٦٪ للرسمى حكومى ، ثم اللغات الخاص ٤ر١٣٪ ، ثم التجريبية ، وسجل أقل نسبة تلاميذ المدارس الأزهرية فى هذا الشأن . كما ارتفعت نسبة استجابات تلاميذ المدارس الحكومية أيضا فى الميل إلى تقليد البطل المفضل ، والإناث للبطلات المفضلات . الأمر الذى يشير إلى إمكانية تدخل متغير الفئة العمرية ، ونوعية التعليم ، والبيئة الأسرية والاجتماعية المحيطة بالطفل ، فى الميل إلى تقليد مايشاهده الطفل من أنماط سلوكية على الشاشة .

دوافع اختيارات العينة للقنوات الفضائية ومدى الاستفادة منها

من أهداف الدراسة التعرف على أسباب ودوافع اختيارات عينة الأطفال للقنوات الفضائية ، ومدى الاستفادة المتحققة منها ، وإمكانية انعكاس ما يشاهدونه من أفعال على سلوكياتهم ، فكانت أبرز الاستجابات إجمالا تتركز فى التسلية والمتعة كدافع للمشاهدة بنسبة ٨٠٪ ، ثم بهدف الحصول على المعلومات الدينية بنسبة ٦ر٣٤٪ ، ثم للحصول على المعلومات العامة والثقافة بنسبة ٥ر٣٤٪ ، ثم فى تعلم سلوكيات جيدة واكتساب خبرات إيجابية بنسبة ٧ر١٤٪ ، وللاستفادة من إيجاد

حلول لبعض المشكلات من خلال مشاهدة الموضوعات الاجتماعية فى الأفلام والمسلسلات ١٤٪ . وقد أشار البعض منهم إلى أنه يستفيد منها فى متابعة الدروس فى القنوات التعليمية بنسبة بسيطة بلغت ٩ر٧٪ ، بالإضافة إلى ظهور استجابة تشير إلى أن الهدف من المشاهدة هو تقليد بعض المظاهر السلوكية للأبطال أو متابعة الموضة ، ومظهر الأبطال فى الأفلام ٩ر٢٠٪ ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إلى حد كبير ولها دلالتها على المستوى السلوكى .

وفيما يتعلق باستجابات الأطفال حسب متغيرات العينة حول هذا الموضوع ، فيلاحظ وجود اختلافات نسبية بسيطة بحسب متغير النوع ، حيث ارتفع لدى عينة الإناث دافع الحصول على المعلومات الدينية ٣ر٣٦٪ ، فى مقابل ٣٣٪ للذكور ، وارتفاع نسبة الذكور الذين أشاروا إلى أن الهدف الاستفادة من المعلومات العامة والثقافية بنسبة ٧ر١٨٪ ، فى مقابل ١٠٪ لعينة الإناث ، وارتفعت لدى الذكور دوافع المتعة والتسلية بنسبة ٤ر٨٠٪ فى مقابل ٧ر٦٠٪ للإناث ، وتقاربت بين العينتين دوافع تعلم سلوكيات واكتساب خبرات اجتماعية جيدة ٣٥٪ . واللافت للنظر إجابة نسبة ٤٠٪ من الذكور بأنهم يشاهدون بعض القنوات الفضائية بدافع تقليد بعض السلوكيات للأبطال من حيث المظاهر الخارجية والأفعال الفنية ، بينما انخفضت النسبة لدى الإناث فبلغت ١٠٪ فقط . أما فيما يتعلق بدافع الاستفادة من القنوات التعليمية ، فقد ارتفع نسبيا لدى عينة الإناث فبلغت ٤٠٪ ، فى مقابل ٣٠٪ للذكور .

وفيما يتعلق بالدوافع والأسباب حسب متغير السن ، فقد ارتفعت نسبيا لدى الفئة العمرية الأصغر دوافع تعلم سلوكيات اجتماعية إيجابية ، ومتابعة الدروس الخصوصية ، والمتعة والتسلية ، بينما ارتفعت لدى الأكبر سنا دوافع الحصول على المعلومات الدينية ، والمعلومات العامة ، والثقافية . أما دافع المتعة والتسلية وملء الفراغ فقد ارتفع بنسبة بسيطة لدى فئة الأصغر سنا ، وتتفق هذه النتيجة وسمات مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة .

وفيما يختص بالنتيجة الخاصة بالحصول على المعلومات الدينية ومدى الاستفادة منها، فيتبين من استجابات العينة إجمالا أنهم يستفيدون من مشاهدة القنوات الدينية فى معرفة الفتاوى الدينية بنسبة ٥ر٧١٪ ، ويليها من أفادوا بأنها تشجع على إقامة الفروض الدينية بنسبة ٥٨٪ ، ثم احترام الوالدين ٨ر٤٥٪ ، والتعامل مع الآخرين بسلوكيات جيدة ٤٦٪ ، وأخيرا من أشاروا إلى الاستفادة منها فى مجال احترام الكبار ٣٢٪ . وتتفق هذه النتيجة مع إحدى الدراسات التى أجريت على عينة من المراهقين الذين يشاهدون البرامج الدينية ، فتبين من النتائج أنهم يشاهدونها ؛ لأنها تحقق لهم إشباعات نفسية واجتماعية ومعرفية ، كما أشارت غالبيتهم إلى أنهم يستخدمونها بدافع التخلص من الوحدة ، والحصول على معلومات تفيدهم فى عملية التفاعل الاجتماعى[١٩] . وفى دراسة أخرى توصلت إلى أن أهم أسباب التعرض لقناة اقرأ الفضائية تقديم المعلومات الدينية فى شكل بسيط ، وتقديم النصح والارشاد ، واكتساب قيم ومعتقدات جديدة ، ثم تقديم نماذج عن السلوك السيىء[٢٠] .

أما فيما يتعلق بدوافع الحصول على المعلومات الثقافية والإخبارية ، فقد تكون بدافع تقليد الآباء ومشاركتهم الانفعالية من ناحية ، أو قد يكون بدافع منهم للحصول على المعرفة ، ومتابعة الأحداث الجارية من تلقاء أنفسهم من ناحية أخرى ، وبالطبع لا نستطيع تعميم هذه النتيجة ؛ لأنها لا تتفق – إلى حد كبير – والسمات العامة للأطفال فى هذه المراحل العمرية المبكرة ، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه النتيجة فى مجال التنشئة السياسية للأطفال .

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة الاستطلاعية إلى محاولة التعرف على علاقة الطفل المصرى بالقنوات الفضائية ، وكيفية تعامله وتفاعله معها ، من خلال الوقوف على معدلات المشاهدة وأوقاتها وأنماطها من جانب ، وعلى نوعية الاختيارات للقنوات والمواد الإعلامية المتضمنة والمفضلة لديه من جانب آخر . وبالتالى ، يمكن الاستدلال على

دوافع هذه الاختيارات ، سواء كانت دوافع نفعية ، أو طقوسية ، وما تحققه من إشباعات للاحتياجات المختلفة : المعرفية ، والاجتماعية ، والسلوكية ، والترفيهية، والنفسية .

ووفقا لنظرية الغرس الثقافى لـ جربنر Gerbner وزملائه ، التى خلصت إلى أن معدلات المشاهدة وكثافتها لنوعيات معينة من المواد الإعلامية يمكن أن تؤثر فى الاتجاهات السلوكية للمشاهدين ، ووفقا لنظرية استخدامات وسائل الاتصال – وعدم الاكتفاء بالمحتوى فقط – يرى سيفرنج ورنر إمكانية الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة فى المجتمع [٢١] . ويؤكد ماكلوهان هذا الرأى فى كتابه Understanding Media بأن "الوسيلة هى الرسالة"، ومن ثم فقد تم التطبيق الميدانى لأداة الدراسة (الاستبار) التى اشتملت على الأهداف والتساؤلات المطروحة على عينة من أطفال مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة ، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية :

١ – ارتفاع معدلات مشاهدة العينة – إجمالا – للقنوات الفضائية العامة غير المشفرة مثل الـ ART مقارنة بقنوات شبكة الشوتايم والأوربت ، والذى يرجع إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية للاشتراك فى هاتين الأخيرتين .

٢ – ارتفاع معدلات مشاهدة الأطفال إجمالا يوميا وبانتظام ، وخاصة فى العطلات الأسبوعية والصيفية التى قد تمتد طوال اليوم ، وتفصيلا لصالح عينة الذكور نسبيا مقارنة بالإناث ، ومن الفئة العمرية الأكبر سنا، والذين يدرسون فى المدارس التجريبية ثم الحكومية ، مقارنة بتلاميذ المدارس الأزهرية واللغات الخاص نسبيا أيضا ، الأمر الذى قد يؤثر فى الاتجاهات السلوكية لدى الأطفال المشاهدين وفقا لنظرية الغرس الثقافى ، وخاصة لنوعيات معينة من المواد الإعلامية ، كما سيتبين لاحقا .

٣ – تبين من النتائج عدم تحديد الآباء لساعات أو أوقات محددة للمشاهدة بحسب استجابات ما يزيد على نصف مفردات العينة إجمالا ، وتفصيلا

لصالح عينة الإناث مقارنة بالذكور نسبيا ، ومن الفئة العمرية من ١٢-١٤ سنة ، ومن تلاميذ المدارس اللغات الخاصة ، ويليهم تلاميذ المدارس التجريبية ثم الحكومية والأزهرية ، الأمر الذى يشير إلى دلالة سلبية فى مجال التنشئة الأسرية فى هذا الشأن .

٤ - فيما يتعلق بنوعية القنوات الفضائية والمواد الإعلامية المفضلة ، تبين من النتائج احتلال قنوات الأغانى الفضائية المرتبة الأولى ، وخاصة لدى عينة الإناث مقارنة بالذكور نسبيا ، ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، والذين يدرسون فى مدارس اللغات الأجنبية مقارنة بأنواع المدارس الأخرى نسبيا. وتتفق هذه النتيجة وسمات المرحلة العمرية التى يمرون بها إلى حد كبير ، كما تلعب هذه النوعية دورا فى تشكيل وجدان الأطفال ، ولكن من جانب آخر قد يتعلمون سلوكيات غير مقبولة من بعض المشاهدات المتضمنة فى هذه النوعية المكثفة ، سواء كانت شكلا أو مضمونا .

٥ - تبين من النتائج ارتفاع نسبة الأطفال الذين يفضلون مشاهدة قنوات الأفلام العربية والأجنبية ، كما تقاربت استجابات مفردات العينة إجمالا فى هذا الأمر . أما تفصيلا ، فتبين ارتفاع أفضلية مشاهدة الأفلام ذات المضمون الاجتماعى لدى الإناث مقارنة بالذكور ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، والذين يدرسون فى المدارس التجريبية والحكومية والأزهرية ، وتعتبر هذه النتيجة منطقية وتتفق وسمات المرحلة . بينما ارتفعت معدلات استجابات عينة الذكور والإناث لمشاهدة الأفلام الأجنبية من الفئة العمرية الأكبر سنا ، الذين يدرسون فى المدارس اللغات الأجنبية ، وخاصة المتضمنة لأفلام العنف والإثارة والمغامرات لصالح عينة الذكور ، بينما تفضل عينة الإناث الأفلام الاجتماعية والخيالية ، ومن الفئة العمرية الأصغر سنا . وتتفق هذه النتيجة وسمات المرحلتين العمريتين للطفولة الوسطى والمتأخرة ، وخاصة لدى الفئة العمرية الأصغر سنا ، الذين ارتفعت لديهم أفضلية

أفلام الرعب والخيال والإثارة ، حيث تعمل هذه النوعية على التخفف من التوتر لديهم . ولكن تبقى الخطورة فى محاولة تقليد ما يشاهدونه ، حيث تبين من النتائج أيضا أن ما يزيد على نصف عينة الذكور ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، أفادوا بأنهم يميلون إلى تقليد الأفعال السلوكية للبطل المفضل ، بينما تميل عينة الإناث إلى تقليد البطلات المفضلات .

٦ - ارتفعت نسبة أفضلية مشاهدة الأطفال الأصغر سنا ومن الذكور لقنوات الأطفال الفضائية ، وخاصة التى تقدم الأفلام والبرامج التى تعكس الخيال والعنف والمغامرات مقارنة بالأكبر سنا الذين يعانون من عدم وجود مواد إعلامية تتلاءم وسماتهم التى تتميز بالنضج الاجتماعى والانفعالى والعقلى .

٧ - فيما يتعلق بأفضلية القنوات الدينية التى أشارت إليها نسبة لايستهان بها من مفردات العينة ، فقد تركزت فى عينة الإناث ، ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، واللاتى يدرسن فى المدارس التجريبية والأزهرية ، وانخفضت هذه الاستجابة لدى تلاميذ مدارس اللغات الخاصة . وفى هذا الشأن تتفق هذه النتيجة والواقع الاجتماعى للأسرة المصرية فى الوقت الراهن من جانب ، حيث ارتفعت معدلات مشاهدة هذه القنوات إجمالا . ومن جانب آخر ، فإن الجوانب الانفعالية والدينية تنمو لدى الإناث نسبيا أكثر من الذكور فى مرحلة الطفولة المتأخرة ، كما يملن إلى تقليد الأكبر سنا أيضا . ولكن تكمن الخطورة إذا كان ما يتلقونه لايتفق والأصول الدينية ، ومن ثم ينبغى النظر إلى هذه النتيجة ومحاولة الاستفادة منها فى تنشئة الأطفال دينيا على أسس سليمة ، وتضمين المناهج الدراسية - وخاصة فى مدارس اللغات الأجنبية - جرعة دينية مناسبة ؛ نظرا للانخفاض الشديد فى هذه الاستجابة .

٨ - أوضحت النتائج وجود نسبة من عينة الدراسة أفادوا بأنهم يشاهدون القنوات الفضائية الإخبارية ، وقد تركزت فى تلاميذ المدارس الأزهرية ثم

التجريبية ومن الفئة الأكبر عمريا ، ولم يشر إليها تلاميذ مدارس اللغات الخاصة . وقد يكون الدافع لهذه المشاهدات مشاركة الوالدين فى هذا الأمر نظرا لمواكبة الأحداث الجارية ، وقد يكون من تلقاء أنفسهم ، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه النتيجة فى تنشئة الأطفال سياسيا على أسس سليمة طالما ظهر هذا الاتجاه لدى البعض منهم .

٩ - تبين من النتائج أن نمط المشاهدة الواقعى لدى ثلثى العينة هو المشاهدة الأسرية ، سواء مع الإخوه أو الوالدين ، بينما يفضل ما يزيد على ثلث العينة نمط المشاهدة المنفردة ، وخاصة لدى عينة الإناث ، ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، مقارنة بعينة الذكور الذين يرتفع لديهم الميل للمشاركة الأسرية ، ومن ثم تظهر إمكانية مشاهدة نوعيات معينة قد لا تتفق وما ينبغى مشاهدته لدى نسبة كبيرة من الأطفال .

١٠- أشار ما يقرب من ثلثى العينة إلى عدم تدخل الآباء فى تحديد مايشاهدونه، وتقاربت هذه الاستجابات لدى عينتى الإناث والذكور ، ومن الفئة العمرية الأكبر سنا ، والذين يدرسون فى مدارس اللغات الأجنبية ويليهم تلاميذ المدارس الحكومية والتجريبية ، بينما ارتفع نسبيا تدخل الآباء لدى تلاميذ المدارس الأزهرية . الأمر الذى يدل على مؤشر سلبى فى نوعية ما يشاهده الأبناء إجمالا . أما فيما يتعلق بنوعية المواد التى يتدخل الآباء فى عدم مشاهدتها ، فقد تركزت فى الأفلام التى تقدم مضمونا غير أخلاقى ، أما أفلام العنف والرعب ، فلم يهتم بها الآباء كثيرا ، وبالتالى تكمن خطورة تقليد هذه السلوكيات .

١١- وأخيرا ، تبين من النتائج أن أبرز دوافع اختيارات غالبية مفردات العينة وحسب متغيراتها المختلفة هو التسلية والترفية فى المقام الأول ، ثم بهدف الحصول على المعلومات الدينية والثقافية والاجتماعية ، كما أشار البعض منهم إلى الاستفادة منها فى متابعة بعض الدروس التعليمية ، بالإضافة

إلى تعلم سلوكيات اجتماعية من خلال تقليد الأبطال المفضلين ، أو لإيجاد حلول لبعض المشكلات من خلال الموضوعات الدرامية فى الأفلام التى يفضلون مشاهدتها .

وخلاصة القول ، فإن معظم نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الأطفال لديهم دوافع وأسباب لاختياراتهم للقنوات الفضائية والمواد المفضلة ، وأنها تحقق لهم إشباعات لاحتياجاتهم النفسية والمعرفية والاجتماعية ، بالإضافة إلى إمكانية تشكيل اتجاهاتهم السلوكية نظرا لارتفاع معدلات المشاهدة .

المراجع والهوامش

١ - Gerbner, G., et al., Living with Television: The Dynamics of Cultivation Process, in J. Bryant & D. Zillman, eds. Perspectives of Media Effects, Hillsdale, N.Y. Erlbaum, 1989, pp. 17-40.

٢ - منشورات المجلس الأعلى للأسرة ، مراكز الطفولة والناشئة ، الشارقة ، ٢٠٠٢ ، ص ١ .

٣ - Gunter, B. & Mcleer, J., Conception of Gender, London, Routledge & Kegan Paul, 1990, pp. 61-62.

٤ - حفنى ، قدرى ، ثقافة الطفل العربى بين الهوية القومية وتحديات المستقبل ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢٣ .

٥ - Singer, G., D., et al., The Parents Guide: Use TV to Your Child, Advantage, Inst-source, Acropolis Books, Ltd., May 1998, p.

٦ - Blumer, J., K Kate E., *The Uses of Mass Coumunication: Current Perspective on Gratification Research,* Beverely Hills, Sage Publication, 1994, p. 288.

٧ - Rayburn, J. & Palmgreen, P., Merging Uses Gratifations & Expediency Value Theory, *Communition Research,* vol. 11, no. 5, 1984, pp. 537-562.

٨ - إسماعيل ، محمود ، استخدامات المراهقين للقنوات الفضائية الدينية والإشباعات المتحققة منها ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، جامعة القاهرة ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، يونيو - ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٨٩ .

٩ - نفس المرجع ص ص٢٨٩-٢٩٠ . وانظر أيضا :

Frets, S., et al., Individuation and Television Viewing in Family: Develop-

ment Trends in the Viewing Behavior in Adolescents. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*. vol. 36, no. 4, 1992. pp. 427-442.

١٠- عرضت أداة الدراسة لتحكيمها على الأساتذة الدكاترة : قدرى حفنى ، أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس ، ماجى الحلوانى ، عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، الهامى عبد العزيز ، أستاذ علم نفس الطفولة بجامعة عين شمس ، عاطف العبد ، أستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، ليلى عبد الجواد ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، على ليلة ، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس . ومن أبرز المقترحات التى طرحت : تخفيض عدد أسئلة الاستمارة ، ووضع بدائل للأسئلة المفتوحة ، وتطبيق الأداة على المحافظات فى الوجهين البحرى والقبلى .

١١ - تم التطبيق الميدانى فى **المدارس الحكومية** : إمبابة الإعدادية بنات ، الطبرى الإعدادية والابتدائية بنين ، خالد زمزم الابتدائية المشتركة ؛ **اللغات الخاص** : راجاك ، النزهة ، طلائع المستقبل ، الفرير ، سانت كلير ؛ **والتجريبية** : القومية الابتدائية الخاصة ، قومية البكرى المشتركة ، العجوزة الإعدادية ، كلية السلام التجريبية ؛ **المعاهد الأزهرية** : حلمية الزيتون النموذجى الأزهرى ، المعادى الأزهرى إعدادى بنات ، عقبة بن نافع إعدادى بنين .

وسنكتفى بالإشارة إلى النسب المئوية دون عرض الجداول الإحصائية ، نظرا لضيق المساحة المخصصة لعرض نتائج الدراسة الاستطلاعية تفصيلا .

١٢ - تم تصنيف المناطق السكنية إلى : مناطق راقية ، وتتضمن : أحياء المعادى ، مدينة نصر ، مصر الجديدة ، العجوزة ، الدقى ، المهندسين . مناطق متوسطة : أحياء حلوان ، قصر النيل، حدائق القبة ، الزيتون ، الهرم ، العباسية . مناطق شعبية : أحياء السيدة زينب ، الخليفة ، الشرابية ، شبرا ، الوايلى ، المطرية ، الزاوية الحمراء ، مدينة السلام ، البساتين ، المرج ، إمبابة ، بولاق الدكرور ، الوراق ، أوسيم ، أرض اللواء .

١٣ - أشارت غالبية مفردات العينة ومن النوعين إلى أنهم يفضلون الاشتغال بالمهن التى تتطلب مؤهلا جامعيا ، مثل : طبيب ، صيدلى ، مهندس ، مضيفة ، مرشد سياحى ، طيار ، مدرس، محام ، وكيل نيابة ، ضابط ، عالم ، أستاذ جامعة ، مدير تسويق ؛ بينما أشارت نسبة بسيطة منهم إلى مهنة : تاجر ، صاحب محل ، سباك ، مطرب ، فنان ، ولاعب كرة .

١٤ - تم تصنيف مهنة الوالدين بحسب تصنيف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

١٥- فوزى ، صفا ، علاقة الطفل بوسائل الاتصال الإلكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٦ - تركزت القنوات الفضائية الغنائية التى يفضلها الأطفال فى : مزيكا ، ثم ميلودى ، دريم ، روتانا ، روتانا كليب ، سترايك ، نغم ، طرب ، ميوزيك بلاس .

١٧ - تركزت القنوات الدينية الفضائية فى : اقرأ ، المجد ، المحور ، دريم ١ ، التنوير ، معجزة الحياة ، سفن سات ، المنارة ، الفجر .

١٨ - حمدى ، مصطفى ، استخدامات المراهقين للقنوات الفضائية والإشباعات المتحققة ، دراسة مسحية على عينة من المراهقين فى المنيا والقاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٢ .

١٩ – Robert, A., Religions Television Used and Gratification, *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, vol. 31, no. 3, 1997, pp. 309-321.

٢٠ – غريب محمد ، تعرض طلاب الجامعات لقناة اقرأ الفضائية وعلاقته بإدراك القيم والموضوعات الدينية ، دراسة ميدانية فى إطار الغرس الثقافى ، مجلة دراسة طفولة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، يوليه ٢٠٠٣ .

٢١– Werner, S., & James, W.. *Communication Theories Origins, Methods and Uses in the Mass Media*, N.Y. : Hasting House Publishers, 1992, pp. 209-276.

Abstract

SATELLITE CHANNELS AND BEHAVIORAL ATTITUDES AMONG CHILDREN

Maha El Kordy

This pilot study aims at recognizing the preferable choices of children watching the satellite channels and their content, in order to understand their needs and gratifications towards their choices. Children, hence, are not only passive viewers, but they also have the capability of choice and selection according to their desires. Therefore, children are expected to be greatly affected by the content which is reflected on their behavioral attitudes.

This study reveals the high rates of watching satellite channels and its regularity on daily basis in vacations, especially to channels displaying songs, cartoons, Arabic and English movie channels displaying comedy, violence, thrillers and social subjects. Most of the sample showed interest in heroes of mental and physical strength. On the other hand only half of them were interested in imitating what they watch. Finally, watching satellite channels fulfill many of the children's needs mainly their cognitive desires, needs of acquiring knowledge, entertainment, reducing tension (stress) and occupying their spare time. Furthermore, this intensive viewing of the satellite channels participates in forming children's behavioral attitudes.

القيادة والتعددية السياسية فى تونس

١٩٨٧ - ٢٠٠٢*

عصام عبد الوهاب **

يرتبط موضوع هذه الدراسة بالاهتمام المتنامى بأوضاع الديمقراطية فى العالم العربى ، وهو الاهتمام الذى تصاعد وبصورة كبيرة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، إذ توجهت الأنظار إلى العالم العربى باعتباره منطقة تزخر بالعديد من المشكلات ، وأرجع كثير من الآراء أسباب هذه المشكلات إلى أوضاع الاستبداد وشيوع ظاهرة أبدية الحكم فى هذه المنطقة من العالم التى ظلت بعيدا عن التأثر بموجات المد الديمقراطى المتتالية التى شهدها العالم .

وفى هذا السياق ، طرحت مبادرات مختلفة للضغط على الدول العربية لتعزيز التعددية السياسية ، ولتبنى الخيار الديمقراطى . وأشار بعض الباحثين إلى أن دعم وتعزيز التعددية السياسية فى البلدان العربية مرهون – إلى حد كبير– بإرادة القيادات السياسية العربية ، التى تمسك بتلابيب العملية السياسية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة ، تمكنّها من حرية كبيرة للحركة والانفراد بصنع واتخاذ القرارات مقارنة بأدوار المؤسسات السياسية الأخرى .

وتعتبر تونس إحدى الدول العربية التى سمحت مبكراً بالتحول نحو التعددية السياسية ، وذلك عندما قبل الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بالترخيص

* ملخص رسالة ماجستير ، فى العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لثلاثة من الأحزاب المعارضة وفق شروط معينة فى عام ١٩٨١ ، ليكون ذلك هو أول كسر لاحتكار الحزب الاشتراكى الدستورى للعمل السياسى الشرعى فى تونس ، والذى تمتع به منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٦ . وعلى الرغم من هذا التطور ، فإن الساحة السياسية فى تونس قد شهدت فى الفترة السابقة على نوفمبر ١٩٨٧ العديد من الأحداث والتوترات الاجتماعية التى كان لها عواقب وخيمة على علاقة السلطة بالقوى السياسية فى المجتمع ، حيث فشلت السلطة السياسية آنذاك فى إحداث انفتاح سياسى حقيقى ، وإتاحة الفرصة أمام مزيد من المشاركة السياسية لمجموعات المعارضة . وانتقلت بؤرة التوتر من النقابات العمالية إلى القيادات الإسلامية ، وتردت الأوضاع الأمنية إلى درجة كبيرة ، واحتقن النظام ودخل فى أزمة سياسية عميقة . ولقد كان لقيام الرئيس زين العابدين بن على بحركة السابع من نوفمبر ١٩٨٧ بالغ الأثر فى إنقاذ النظام من الانهيار ، حيث بدأ الرئيس بن على حكمه بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية التى اتجهت فى معظمها نحو إرساء دعائم التعددية ، وكان منها أن اعترف بشرعية ثلاثة أحزاب جديدة ، وأجرى مصالحة مع الاتحاد العام للشغل ، وألغى رئاسة الدولة مدى الحياة ، وغيرها من الإجراءات التى هدفت إلى إصلاح النظام السياسى .

وشهدت تونس – منذ أن تولى الرئيس بن على السلطة – العديد من الأحداث والتفاعلات السياسية التى اختلفت الآراء حول تقييمها من ناحية مدى ماتمثله الإصلاحات التى اتخذها الرئيس بن على من دعم للتعددية السياسية والانفتاح الديمقراطى . فهناك وجهة نظر ترى أن إبعاد الرئيس بورقيبة أدى إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية ، ودعم عملية التعددية السياسية ، وتؤيد القوى الحكومية والقوى الموالية لها هذه الوجهة . فى حين أن قوى المعارضة ترى أن تولى الرئيس بن على السلطة لم يكن له أثر على دعم التعددية ، وإنما ساهم – بشكل كبير– فى تحويل حالة التعددية إلى مجرد واجهة ديمقراطية ، ونتج عن السياسة التى اتبعها فى التعامل مع موضوع التعددية السياسية جمود الخريطة الحزبية ، وإعاقة قيام قوى سياسية ذات تمثيل حقيقى للشارع التونسى .

وفى هذا الإطار ، تسعى الدراسة إلى استجلاء مدى ماتمثله القيادة السياسية الراهنة من دعم أو إعاقة للتعددية السياسية فى تونس ، وذلك انطلاقا من الافتراض بأن سعى القيادة السياسية إلى توسيع نطاق وعمق التعددية أو تضييقها ، إنما يرتبط - إلى حد كبير- بإدارة تناقضات الحياة السياسية فى تونس ، كما يعكس رؤيتها - أى القيادة - حول أفضل الطرق للبقاء فى السلطة ، والحفاظ على استقرار النظام تحت سيطرتها .

أولا : أهمية الدراسة ومبرراتها

ترجع أهمية دراسة القيادة السياسية فى علاقتها بالتعددية السياسية إلى مجموعة من الأسباب تتمحور حول الحقائق التالية :

١ - إن دراسة التعددية السياسية إنما هى حديث فى الديمقراطية التى تعتمد فى وجودها على وجود هذه التعددية ، ولاشك أن الحديث عن الديمقراطية فى العالم العربى يحظى بأهمية كبرى فى السنوات الأخيرة ؛ نظرا للتغيرات الدولية والإقليمية التى يشهدها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ، والمرتبطة بموجة المد الديمقراطى التى شهدتها معظم دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا ، فى حين بقى العالم العربى أقل تأثراً بهذه الموجة.

٢ - ومن ناحية أخرى ، فإن للقيادة أهمية مزدوجة فى دراسة النظام السياسى، إذ إنها تشكل - من وجهة أولى- أحد عناصره المهمة وعصب ومحور تفاعلاته ، كما تشكل - من وجهة ثانية - مفهوماً تحليلياً ومدخلا لتحليل النظم السياسية بوجه عام ، والدول النامية بوجه خاص ، بالنظر إلى محورية دور القيادات فى هذه الدول ، حيث دأب الحكام على تأسيس نمط للحكم يقوم على إعلاء دور الشخص مقابل إضعاف دور المؤسسات فى أغلب هذه الدول . وتتزايد تلك الأهمية بالنظر إلى أن الثقافة السياسية التونسية تعطى دوراً أكثر تميزاً للرئيس ، والذى يعتبر أهم المؤسسات السياسية التونسية على الإطلاق ، وربما الوحيدة التى تؤدى وظائفها

بشكل فعال ، مما يجعل دوره أساسياً فى عملية التغيير والتحول نحو التعددية السياسية ، والتى تأثرت فى مسيرتها – إلى حد كبير– بمؤسسة الرئاسة ، وهو مايقدم نموذجاً واقعياً وعملياً لأثر القيادة السياسية على حالة التعددية السياسية .

٣ – وتعتبر تونس إحدى التجارب العربية الجديرة بالدراسة ؛ للتعرف على كيفية تعامل النظام السياسى التونسى مع موضوع التعددية فى محاولة لصياغة منهجية للتغيير تمكن من التعامل الإيجابى مع التعددية ، خاصة فى جانبها التنظيمى ، والتى تعتبر الأساس لإمكانية تحقيق تداول سلمى للسلطة السياسية ، ولاحترام وكفالة الحقوق والحريات العامة ، ولإتاحة الفرصة لمشاركة سياسية فعالة ، من خلال قنوات متعددة تعبر عن مصالح وآراء المواطنين .

٤ – من الضرورى التعرف على ملامح التجربة السياسية التونسية فى مجال التعددية وأثر القيادة عليها ؛ نظراً لتشابهها مع عدد من التجارب العربية، ومن بينها التجربة المصرية .

٥ – قد يكون من المهم فهم التناقض الحادث بين الرؤى التى تروج لها القيادة التونسية فى خطاباتها باحترام حقوق الإنسان ودفع وتعزيز التعددية السياسية ، وبين الواقع السياسى الذى يشهد تضييقا متزايدا على المعارضين السياسيين ، خاصة فى ظل نجاح النظام فى الترويج بأنه نظام ديمقراطى يحظى بقبول أمريكى وغربى .

٦ – إن مبرر وأهمية الدراسة قد يرتبط – إلى حد كبير – بالتناقض الحادث فى الساحة التونسية بين البعدين الاقتصادى والسياسى ، فتونس التى يشار إلى نجاح تجربتها فى الإصلاح الاقتصادى لم تتمكن من تحقيق إصلاح مماثل على المستوى السياسى ، بحسب رؤية بعض من الباحثين ، وهو مايستدعى إخضاعها للدراسة العلمية ؛ للوقوف على أبعاد وأسباب ذلك التناقض .

ثانيا : المشكلة البحثية

شهدت بداية حكم الرئيس زين العابدين بن على إجراء العديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية التى اتجهت فى معظمها إلى إرساء دعائم التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطى ، وهى التعددية التى قبل بها وأقرها الرئيس بن على وتبناها كأيديولوچية سياسية وشعار لنظامه الذى واجه انتقادات حادة فيما بعد بإفراغ التعددية من مضمونها ، وتحويلها إلى تعددية شكلية ومقيدة ، وبذلك فإن المشكلة الأساسية للدراسة تتمثل فى استجلاء مدى فاعلية التعددية السياسية فى تونس ، وهى التجربة التى شهدت بواكيرها مع بداية الثمانينيات ، وفى التعرف على مدى ماتمثله القيادة السياسية الراهنة من دعم أو إعاقة للتعددية السياسية . وبذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة على نحو أدق فى سؤال بسيط وهو : إلى أى مدى أثرت القيادة السياسية على حالة ونمط التعددية السياسية فى تونس ؟

ثالثا : أهداف الدراسة

يمكن القول إن هناك هدفا عاما للدراسة ، وهو التعرف على الأثر الذى خلفه تولى الرئيس زين العابدين بن على على حالة وعمق التعددية ، ويتفرع عن ذلك الهدف عدد من الأهداف هى :

١ - الكشف عن سمات وخصائص النظام السياسى التونسى .
٢ - التعرف على رؤية القيادة التونسية للتعددية السياسية وأسلوب تعزيزها .
٣ - تحديد القوى السياسية المختلفة المتواجدة على الساحة السياسية فى تونس وأيديولوچيتها وبرامجها .
٤ - تحليل موقف القيادة التونسية من كل من أحزاب المعارضة والحركة الإسلامية .
٥ - تحليل موقف القيادة التونسية من قوى المجتمع المدنى .
٦ - التعرف على معوقات دعم التعددية السياسية وتطويرها .

رابعا : تساؤلات الدراسة

وتحقيقاً للأهداف السابقة ، فإن الدراسة تطرح عدة تساؤلات نحاول الإجابة عنها، وهى :

١ – ماطبيعة وسمات النظام السياسى التونسى ، ومادور وصلاحيات وسلطات رئيس الدولة فى هذا النظام ؟

٢ – مارؤية الرئيس زين العابدين بن على للتعددية السياسية ولأسلوب تعزيزها ؟

٣ – ما أسباب التحول نحو التعددية السياسية فى تونس ؟

٤ – ما خريطة القوى السياسية فى النظام السياسى التونسى ؟

٥ – ما استراتيجية الرئيس بن على فى التعامل مع المعارضة الحزبية ؟

٦ – ماموقف القيادة التونسية من الحركة الإسلامية ؟

٧ – هل تدعم التجارب الانتخابية التونسية التعددية السياسية ؟

٨ – ما معوقات دعم وتعزيز التعددية السياسية فى تونس ؟

خامسا : الإطار المنهجى

تعتمد الدراسة على أكثر من اقتراب أو منهج ، وذلك كما يلى :

١ -اقتراب تحليل النظم

فمن خلال تطبيق مقولاته وإطاره النظرى (المدخلات ، المخرجات ، التغذية ، الاسترجاعية) ومفاهيمه التى تركز على البعد الدينامى للنظم (كالأزمة ، التكيف ، الانهيار) ، يمكن التعرف على العوامل المختلفة التى أدت إلى إقرار وقبول التعددية السياسية ودور رئيس الدولة فى هذا الشأن ، وكذلك التعرف على الأسباب التى أدت إلى استمرار قصور هذه التعددية ، كما يمكن من تحديد الكيفية والآليات التى تمت بها إدارة عملية التعددية ، وموقف النظام منها، والقرارات التى اتخذها بصددها ، وردود فعل المعارضة والقوى السياسية إزاءها ، ومن ثم إمكانية تحديد المعوقات والتحديات التى تواجه التعددية السياسية ، والسبل الكفيلة بتدعيمها مستقبلا . كما أن تحقيق الأهداف كان من

أبرز اهتمامات اقتراب تحليل النظم ، حيث ركز على الكيفية التى يحدد بها النظام السياسى أهدافه ، وكيف يسعى إلى تحقيقها ، وهو مايتضح جليا فى النظام السياسى التونسى .

٢ -الاقتراب المؤسسى

والذى يقوم على شرح وإعطاء وصف تفصيلى للمؤسسة ، وذلك من خلال التركيز على عدد من المحكات ، منها : الكيفية التى تكونت بها المؤسسة والهدف من وجودها ، ومراحل تطورها ، والوسائل التى من خلالها تستطيع المؤسسة الحفاظ على بقائها ووظائفها وعلاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى . وسيفيد هذا الاقتراب فى تناول الأحزاب والقوى السياسية المختلفة فى النظام التونسى .

٣ -المنهج التاريخى

إذ تحاول الدراسة الوقوف على أثر الخبرة التاريخية على تشكيل النظام السياسى التونسى وصبغه بسمات معينة . كما أن الوقوف على أثر القيادة التونسية الراهنة على التعددية السياسية يقتضى أيضا الإشارة إلى أثر القيادة السابقة عليها أو موقفها منها ، بما يقتضى التعرف على الخبرات التاريخية فى الممارسة السياسية التونسية .

سادسا : الإطار الزمنى للدراسة

تتحدد الدراسة فى الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٢ ، ويأتى اختيار هذه الفترة لكى تتطابق مع بداية حكم الرئيس بن على بعد إقالته للرئيس السابق بورقيبة فيما عرف بحركة السابع من نوفمبر ، والتى أجرى بعدها الرئيس زين العابدين العديد من الإصلاحات التى هدفت إلى تصحيح الأوضاع . فلقد كان الواقع السياسى التونسى يحمل العديد من السلبيات التى أدت إلى إدخال النظام فى أزمة ، إلا أن مجىء الرئيس بن على إلى سدة الحكم أنقذته من الانهيار ، وشهدت الساحة السياسية فى تونس تفاؤلا بالإجراءات التى اتخذها بن على فى بداية حكمه لدعم دور القوى السياسية المختلفة ، إلا أن هذه

الإصلاحات سرعان ما انتكست بعد انتخابات ١٩٨٩ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٩. وبعد دخول النظام فى مواجهة مع حركة النهضة الإسلامية ، وشهدت الساحة التونسية مناورات بين الحزب الحاكم والقوى السياسية والنقابية وأحزاب المعارضة انتهت بفرض النظام لسيطرته على هذه القوى وتهميش التعددية ، إلى أن تم الإقدام على تعديل الدستور فى مايو من عام ٢٠٠٢ ليتمكن الرئيس بن على من الاستمرار فى الحكم ، وهو ما عُد انقلاباً على ما أرساه فى بداية حكمه من إلغاء لمبدأ الرئاسة مدى الحياة ؛ ولذلك اعتبرت الدراسة أن الحد الزمنى الثانى لها هو عام ٢٠٠٢ ، وإن كانت قد تعدته فى التحليل إلى السنوات التالية له .

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة . يتناول الفصل الأول مفاهيم القيادة والتعددية السياسية والتحول الديمقراطى والعلاقة فيما بينها. ويتطرق الفصل الثانى لسمات وخصائص النظام السياسى التونسى وخلفية القيادة السياسية التونسية ورؤيتها للتعددية السياسية وأسلوب تعزيزها. أما الفصل الثالث فيتعرض لعملية الانتقال إلى التعددية السياسية ، وأهم الأحزاب والقوى السياسية فى تونس . ويحلل الفصل الرابع موقف القيادة السياسية من المعارضة الحزبية ، واستراتيچيتها فى التعامل مع الحركة الإسلامية (حركة النهضة) ، وسياسة النظام إزاء قوى المجتمع المدنى ، مع إشارة لأهم معوقات التعددية السياسية فى تونس فى ظل عهد الرئيس بن على .

اهم الاستنتاجات

تمثلت أهم استنتاجات الدراسة فيما يلى :

١ – إن إبعاد الرئيس بورقيبة عن الحكم وتولى الرئيس زين العابدين بن على للسلطة لم يؤد إلى دعم التعددية السياسية ، ولم يفسح المجال أمام مزيد من المشاركة السياسية وحرية تكوين ونشاط أحزاب وقوى المعارضة . ومن ثم ، فإن الإجراءات الإصلاحية التى اتخذها الرئيس بن على إنما أعادت تجديد سيطرة حزب التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم على العملية

السياسية .

٢ – إن التعددية السياسية فى تونس ليست فقط تعددية شكلية ومقيدة وإنما أيضا انتقائية ، إذ تحدد القيادة السياسية أيا من القوى والأحزاب يمكن أن تشارك فى الحياة السياسية ، وأيا منها يتم استبعاده .

٣ – إن قيام الرئيس زين العابدين بن على ببعض الإجراءات الإصلاحية من حين لآخر لدعم المعارضة إنما تأتى ضمن إدارة تناقضات الحياة السياسية وجزء من إدارة أزمة الحكم ، وليست مقصودة لدعم التعددية السياسية لذاتها .

٤ – إن اتباع الرئيس بن على كسلفه الرئيس بورقيبة مبدأ التدرج وسياسة "الخطوة خطوة" فى التعاطى مع ملف التعددية والتحول الديمقراطى قد مكنه من التحكم فى عمق التعددية ، وأدى إلى تعثر التطور الديمقراطى بتونس .

٥ – اتبع نظام الرئيس بن على سياسة "العصا والجزرة" فى التعامل مع المعارضة الحزبية ، إلا أنه فى التعامل مع الحركة الإسلامية اتبع سياسة "العصا" فقط ؛ وذلك لأنها المصدر الأول لسيطرته على الحكم .

٦ – إن التجارب الانتخابية التى شهدتها تونس فى عهد الرئيس زين العابدين بن على دعمت الاتجاه نحو فردية الحكم أكثر من تدعيم التعددية ، إذ لم تسفر عن جديد فيما يتعلق بسيطرة الحزب الحاكم على العملية السياسية .

٧ – إن نمط القيادة السياسية التونسية ذات الخلفية الأمنية والعسكرية وضعف المعارضة الحزبية ، وتراجع قيمة التعددية السياسية لدى كل من الحزب الحاكم وأحزاب وقوى المعارضة ، وجمع الرئيس بن على بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم ، هى أهم معوقات التعددية السياسية فى تونس .

انعدام الأمن والتنمية :
تأثير المشكلات والسياسات الإقليمية
فى بناء التعاون الدولى

إبراهيم البيومى *

عقدت "الجمعية الأوربية لبحوث التنمية ومعاهد التدريب" المعروفة اختصاراً (EADI) مؤتمرها العام الحادى عشر فى مدينة بون الألمانية تحت عنوان :

Insecurity and Development: Regional Issues and Policies for an Interdependent World.

وذلك فى الفترة من ٢١- ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥ بمشاركة المعهد الألمانى للتنمية (DIE) ، وبإسهام عدد آخر من المؤسسات والمراكز العلمية الألمانية فى تمويل هذا المؤتمر ، وهى : جمعية التنمية الدولية (SID) ، ومؤسسة بناء القدرات الدولية فى أوربا (In Went) ، ومركز بحوث التنمية فى بون (ZEF) ، ومركز التعاون الدولى فى بون (CIC) ، ومركز بون للحوار الدولى (BICC) ، ومؤسسة فريدريك إيبرت (FEF) ، وشبكة الإذاعة الألمانية (DW) ، كشريك إعلامى .

وقبل أن نستطرد فى تقديم أهم الموضوعات والقضايا التى تناولتها أعمال هذا المؤتمر ، تجدر الإشارة إلى عدد من الأسباب الرئيسية التى جعلت هذا المؤتمر – الذى تحرص (EADI) على عقده مرة كل ثلاث سنوات منذ ثلاثين عاماً

* خبير أول علوم سياسية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٦

– يكتسب أهمية غير عادية مقارنة بالمؤتمرات العامة العشرة التى عقدت قبل ذلك ، وهذه الأسباب هى :

١- إن هذا المؤتمر وافق انعقاده مرور ثلاثين عاماً على إعلان تأسيس "الجمعية الأوربية لبحوث التنمية ومعاهد التدريب" ، وكان ذلك عام ١٩٧٥ فى مدينة لينز أثناء المؤتمر العام الأول تحت عنوان "النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" ، الأمر الذى شجع – فيما يبدو – كثيرين على المشاركة فى هذه المناسبة ، ووصل عدد المشاركين إلى ٦٠٠ شخصية من جنسيات مختلفة ، وإن كان أغلبهم من الأوربيين ، من الباحثين والخبراء وأساتذة الجامعات وبعض المسئولين الحكوميين والسياسيين ، إلى جانب بعض العسكريين الذين شاركوا – لأول مرة – فى هذا المؤتمر وهم يرتدون الزى العسكرى .

٢ – مشاركة جميع الشخصيات التى تولت رئاسة الجمعية منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٥ ، فى هذا المؤتمر ، وجميعهم جرى اختيارهم لهذا المنصب عن طريق الاقتراع الحر المباشر من بين أعضاء الجمعية . وكان فى مقدمة الحضور لويس إمورى الذى ترأس الجمعية من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٤ ، وهيلين أونيل التى ترأست الجمعية من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩ ، وشيلا بيج التى حلت محلها فى الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢ ، ولوك دى لاريف بوكس الذى كان رئيسا من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ ، وخلفه فى نهاية هذا المؤتمر الحادى عشر الرئيس الحالى البروفيسور جون لوك موبير ، الذى فاز فى الانتخابات التى أجريت أمام الحاضرين ، وتنافس فيها مرشحان هما البروفيسور ديزموند ماكنيل ، والبروفيسور جون لوك الذى فاز بفارق عدد ضئيل من الأصوات .

٣ – انعقاد المؤتمر فى القاعة اللازوردية بمقر البرلمان الألمانى (البوندستاج) السابق فى مدينة بون ، وهذه القاعة تحفة معمارية بديعة من حيث

تصميماتها الهندسية ، وتجهيزاتها التكنولوجية ، ودوائر الاتصال الداخلية التى كان يستخدمها أعضاء البرلمان الألمانى . وقد ظلت القاعة مقراً لانعقاد جلسات برلمان ألمانيا الموحدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩ ، وتقرر بعد ذلك تحويلها إلى قاعة للمؤتمرات الدولية بعد انتقال البرلمان الألمانى إلى مدينة برلين . وكان المؤتمر الحادى عشر هو أول مؤتمر دولى يعقد فى مقر البوندستاج القديم فى مدينة بون .

وقد جرت وقائع المؤتمر وفق تنظيم دقيق استوعب الفعاليات الآتية :

١ - الجلسة الافتتاحية لأعمال المؤتمر .

٢ - ثلاث جلسات عامة ، تم تخصيص كل منها لمناقشة موضوع واحد .

٣ - ست وعشرون جلسة جرى تنظيمها على التوازى خلال أيام المؤتمر لعرض البحوث المكتوبة ومناقشتها .

٤ - ثلاث ورش عمل ، تم تخصيص كل منها لمناقشة إحدى القضايا العملية ذات الصلة بموضوع المؤتمر .

٥ - أربع حلقات نقاشية إضافية لتعميق الحوار حول بعض المسائل النظرية والمنهجية .

٦ - جلسة ختامية لأعمال المؤتمر .

وفيما يلى نبذة عن أهم ما جاء فى تلك الوقائع من أفكار ومداخلات ونتائج :

أولا : التحول فى علاقة الأمن بالتنمية

كان الموضوع الرئيسى للجلسة الافتتاحية هو التحولات التى طرأت على مفاهيم الأمن والتنمية ، وعلى علاقات التأثير والتأثر فيما بين هذين المفهومين خلال العقود القليلة الماضية . وقد تحدث فى هذه الجلسة كل من Jurgen Wiemann نائب مدير المعهد الألمانى للتنمية (DIE) ، وعمدة مدينة بون Barbel

Dieckmann . وقد أكدا فى كلمتيهما على أن ثمة تحولاً كبيراً قد حدث فى مفاهيم التنمية والأمن عبر العقود الماضية ، وإنه لم يعد مجدياً الحديث عن الأمن الاجتماعى فقط ، ولم يعد مجدياً كذلك الاقتصار على بحث قضايا الأمن والتنمية على المستوى المحلى داخل أوربا ، وإنما يجب النظر إلى أوربا وقضاياها الأمنية والتنموية باعتبارها جزءاً من عالم أوسع توحده مشكلات بالغة الخطورة ، وفى مقدمتها مشكلات الإرهاب ، وانتشار الأمراض الفتاكة مثل الإيدز ، واتساع دائرة الفقر ، وزيادة معدلات وقوع الكوارث الطبيعية ، واتساع نطاق الآثار التى تتركها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية .

وأكد نائب مدير معهد التنمية على أن زيادة المشكلات الناجمة عن انعدام الأمن أدت إلى زيادة الطلب على المساعدات ، وبخاصة فى الحالات التى يكون اختلال الأمن فيها ناجماً عن حروب أو نزاعات مسلحة . وفى مثل هذه الحالات فإن من الأهمية بمكان تكثيف التعاون بين المؤسسات المانحة من جهة ، ومراكز البحوث والدراسات من جهة أخرى ، وخاصة أن دول الاتحاد الأوربى تعتبر من أكبر الجهات المانحة للمساعدات على مستوى العالم .

أما عمدة بون ، فقد أكد فى كلمته – التى ألقيت بالنيابة عنه – على أهمية دعم سياسات التعاون وتعظيم دورها فى السياسات الدولية الرامية إلى إقرار السلام والاستقرار كشرطين ضروريين للتنمية الناجحة . وإنه فى ظل التوجه نحو مزيد من العولمة تزداد الحاجة إلى مزيد من الأمن ، ولكن العكس هو الحاصل فى الواقع ، وهنا تكمن المشكلة التى يتعين على جميع الأطراف الدولية مواجهتها . ولا تكون المواجهة إلا عن طريق تحقيق مزيد من التنمية والحد من العوامل التى تغذى عدم الاستقرار ، أما الوسائل العسكرية فهى غير قادرة وحدها على ضمان الأمن ، وإذا كان العالم فى حاجة إلى السلام فإنه ليس بحاجة إلى مزيد من العسكرة ، بل إلى مزيد من التنمية بمعناها الواسع الذى يشمل الجوانب

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وعلى ذلك لابد من تجديد سياسات التنمية – كما أكد عمدة بون – فى ضوء أهداف التنمية للألفية الجديدة ، حتى تستطيع أوربا الموحدة أن تقوم بدورها فى بناء السلام العالمى ، وحتى تستطيع الوفاء بالالتزامات التى أعلنت عنها عام ٢٠٠٣ من أجل المحافظة على الأمن العالمى . وهذه الالتزامات تتلخص فى ضرورة تخفيض مستويات الفقر فى العالم ، وتطوير الديمقراطية فى الدول الاستبدادية ، وتكثيف العلاقات التعاونية الاقتصادية بما يفيد جميع الأطراف فى ظل سياسات العولمة .

ثانيا : ماذا تحقق من الأهداف الثمانية للألفية الجديدة ؟

فى مطلع الألفية الثالثة صدر بيان عام ٢٠٠٠ عن الأمم المتحدة فى نيويورك متضمناً ثمانية أهداف رئيسية يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ، وقد تضمنت الآتى :

١ – خفض نسبة الفقر فى العالم إلى النصف .

٢ – ضمان التعليم الأساسى لجميع من هم فى سن التعليم .

٣ – تمكين المرأة .

٤ – توفير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة ، وخفض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين .

٥ – توفير فرص متساوية بين الذكور والإناث فى مختلف المجالات .

٦ – محاربة الأوبئة والأمراض الفتاكة .

٧ – المحافظة على البيئة ، وحماية حقوق الأجيال المقبلة فيها .

٨ – التنمية المتوازنة بين مختلف البلدان بمعدل يصل إلى ٧ر٠ سنوياً .

ولكن ما الذى تحقق من تلك الأهداف بعد مرور خمس سنوات ؟ هذا السؤال طرحه عدد من المشاركين فى المؤتمر بصيغ مختلفة ؛ سواء فى الأوراق البحثية أو فى المناقشات التى جرت حولها ، وبخاصة فى الجلسات العامة .

وجاءت الإجابات كلها لتؤكد على أن ما تحقق ضئيل جداً مقارنة بما كان ينبغى تحقيقه خلال خمس سنوات . وتضمنت إحدى الأوراق بياناً تقريبياً يوضح درجة ما تحقق من كل هدف بافتراض أن المطلوب تحقيقه عبارة عن عشر درجات خلال السنوات الخمس التى مضت ، فيما عدا معدل التنمية المستهدف وهو ٧ر. سنوياً ، وذلك على النحو الآتى :

الهــــدف	درجة ما تحقق	الدرجة النهائية
خفض الفقر	٤	١٠
التعليم الأساسى	٣	١٠
تمكين المرأة	٣	١٠
الأمومة والطفولة	٢	١٠
مساواة الذكور بالإناث	٤	١٠
محاربة الأمراض	٤	١٠
المحافظة على البيئة	٣	١٠
معدل التنمية	ضئلة جداً	٧ر.

وبالرغم من أن النتائج متواضعة إلى هذا الحد ، إلا أن بعض المشاركين الأوربيين أكدوا على أن الاتحاد الأوربى هو الأكثر نشاطاً والتزاماً بتحقيق تلك الأهداف . وقد وضعت دول الاتحاد استراتيجية للتضامن عبر العالم ، وهى تستهدف تنسيق الجهود وتوجيهها نحو تحقيق التنمية والأمن الإنسانى ؛ ذلك لأن المسئولية لا يتحملها طرف دون آخر ، وإنما هى مسئولية مشتركة بين الجميع ، والفقر - مثلاً - لا يصيب الفقير وحده ، وإنما يصيب الأغنياء أيضا بآثاره السلبية .

تلك الرؤية التى قدمها مشاركون من أوربا ، أكدها السفير الإثيوبى فى برلين فى مداخلته حول الموضوع نفسه ، وذكر أن إفريقيا تعتبر نموذجاً مثالياً لاختبار علاقة الأمن بالتنمية ، وأن ما تحقق من الأهداف الثمانية فى الدول الإفريقية أقل من القليل ، ولا تزال مجتمعات هذه الدول تعانى من الفساد ، والمناخ السيء ، وانتشار الأوبئة الفتاكة ، وهجرة العقول إلى الخارج ، وفشل

الدولة فى أداء مهامها الأساسية فى حفظ الأمن ، وإعمال القانون ، وتحقيق الاستقرار كشروط مسبقة لأى جهد يبذل من أجل التنمية . ونظراً لتردى أوضاع كثير من دول القارة ، وانعكاس آثار ذلك على المستويات الإقليمية والدولية ، فإن تنمية مجتمعات هذه القارة ليس فقط من مصلحتها ، وإنما من مصلحة بقية دول العالم .

ولكن إذا كانت تلك النتائج التى تحققت خلال السنوات الخمس الماضية غير مرضية ، فما الأسباب التى أعاقت تحقيق مزيد من الإنجازات ، ومزيد من التعاون من أجل تحقيق الأمن والتنمية ؟ أثار هذا السؤال أحد المشاركين الأمريكيين ، وجاءت الإجابة عليه من ممثل وزير الخارجية الألمانى الذى أكد على أن أحد أهم أسباب تدنى الإنجاز هو "الخلل فى بنية صنع القرار الدولى ، وتحيز هذه البنية لصالح القوة العظمى فى العالم" ، وأن أفغانستان تقدم لنا دليلاً دامغاً على صعوبة تحقيق شئ من التنمية مع التمسك باستخدام الوسائل العسكرية ، وثمة أهداف لا يمكن تحقيقها إلا بعد أن نتخلى عن استخدام السلاح فى حل المشكلات . كما أن الدول المانحة ، وفى مقدمتها دول الاتحاد الأوربى ، لا تمتلك منهجية واضحة لكيفية التعامل مع الدول الفاشلة ، ولابد من إجراء مزيد من الأبحاث النظرية حول بعض الحالات التى أنفق عليها الاتحاد الأوربى أموالاً كثيرة ، ولكنها لم تحقق نجاحاً يستحق الذكر .

ثالثا : تداعيات انعدام الأمن على أوضاع المرأة

حظى هذا الموضوع باهتمام عديد من الباحثين والخبراء الذين شاركوا فى المؤتمر وقدموا مساهمات قيمة خلال الجلسات المتوازية ، ومنها الجلسة التى خصصت لمناقشة أوضاع المرأة فى بعض البلدان التى شهدت صراعات سياسية وعسكرية خلال السنوات الماضية . وقد أوضح المشاركون أن المرأة فى مناطق الصراع تتحمل النصيب الأكبر من الأضرار التى يسببها الصراع ، أو تنجم عن

فقدان الأمن ، وأن هذه الأضرار تصيبها قبل اندلاع الصراع ، وأثناءه ، وحتى بعد أن يتوقف هذا الصراع . وفيما يلى خلاصة ما قدمته بعض المشاركات فى المؤتمر :

– "ياشيكا" باحثة من المجر ، وناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، قدمت مداخلة لخصت فيها خبرتها فى هذا الميدان من خلال إحدى المنظمات غير الحكومية التى تقدم مساعدات للنساء والبنات الصغيرات اللائى يتعرضن للأذى فى مناطق الصراعات وأثناء الحروب . ومن ذلك ضحايا الأعمال الوحشية التى ارتكبها الصرب فى البوسنة وكوسوفو ، والجرائم التى تعرضت لها المرأة الأفغانية على يد قوات الاحتلال الأمريكى ، ومن قبل ذلك تحت حكم طالبان . وقد أكدت "ياشيكا" على أن أفضل طريقة لمساعدة النساء فى مثل تلك الحالات هى التى تتبنى استراتيجية متعددة الأدوات ، بحيث تستوعب الخلفيات الاجتماعية والتاريخية للمجتمعات التى تعمل فيها المنظمات الدولية لمساعدة المرأة ، مع ملاحظة أن بعض القوات الدولية التى أرسلتها الأمم المتحدة شاركت فى العدوان على النساء فى كوسوفا ، وهو ما ارتكبته القوات الألمانية التى شاركت فى قوات حفظ السلام المعروفة اختصارا باسم K4 . ومن أهم عناصر الاستراتيجية التى أوصت بها الباحثة :

١ – تكوين فريق عمل متعدد الجنسية ، فهذا أفضل من فريق يتكون أعضاؤه من جنسية دولة واحدة .

٢ – تكوين فريق من رجال الدين ، وفقا لديانة النساء اللائى فى حاجة إلى مساعدة ؛ وذلك للإسهام فى معالجة الأضرار المعنوية التى يتعرضن لها .

٣ – تكوين فريق من الإخصائيين النفسيين لتقديم الدعم النفسى للنساء ضحايا الصراعات ، إلى جانب الرعاية الاجتماعية لهن .

٤ – توثيق جرائم الاغتصاب ، ورفع دعاوى جنائية ضد مرتكبيها ، باعتبار أن

هذه الجريمة من جرائم الحرب التى حرمتها المواثيق الدولية ، ومنها اتفاقيات جنيف .

٥ - إنشاء قسم خاص فى جامعة كوسوفا لإعادة تأهيل النساء ضحايا الصراع والانتهاكات التى جرت فى منطقة البلقان .

ونظراً للظروف المأساوية التى تعيشها مناطق الصراعات ، وبخاصة فى حالات الحروب والنزاعات المسلحة ، فإن المشكلة الأساسية التى تواجه المنظمات المدافعة عن حقوق النساء تتمثل فى صعوبة توثيق الانتهاكات التى يتعرضن لها ، ولهذا فإن من الضرورى - حسب رأى بعض ذوات الخبرات السابقة فى هذا المجال - أن تضغط هذه المنظمات من أجل أن تؤخذ القضايا الخاصة بالمرأة فى الحسبان عند التفاوض من أجل حل الصراع أو إنهاء حالة الحرب ؛ ذلك لأن التجارب السابقة كشفت عن أن إهمال هذا البعد ، وعدم أخذه فى الحسبان قد يكون عاملا مساعدا على تفجر الصراع من جديد ، ومن ثم مضاعفة الآثار السلبية لانعدام الأمن على أوضاع المرأة ، وعلى أية جهود من أجل التنمية فى الوقت نفسه .

- "أولينا سوسلوفا" ، أوكرانية ، وهى متخصصة فى القانون الدولى ، وناشطة فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، وتعمل فى مركز للاستشارات والمعلومات فى كييف العاصمة الأوكرانية . أكدت فى بحثها على أن المرأة الأوكرانية عانت كثيرا من جراء الحكم التسلطى فى العهد الشيوعى . وقبل قيام الثورة ضد نظام كوتشما ، وهى الثورة التى باتت تعرف باسم "الثورة البرتقالية" . كانت المرأة هناك تطالب بالحرية ، والتسامح ، وبحقها فى التعليم ، وبحقها فى التمتع بالشعور بالأمن . ومع تصاعد وتيرة الثورة البرتقالية ، استطاعت المرأة أن تطور أساليب كفاحها من أجل نيل حقوقها وتحقيق مطالبها ، فعقدت المؤتمرات الشعبية ، وكتبت ونشرت القصص والروايات التى

تصور آمالها وتحكي عن طموحاتها فى الحياة ، وشاركت فى المظاهرات والاعتصامات ضد استبداد السلطة وتعنتها ، واستعانت بالقيم الدينية فى تأييد مطالبها ، باعتبار أن الدين يشكل مكونا رئيسيا فى هوية المجتمع . ومن الأساليب التى ابتكرتها المرأة الأوكرانية ومارستها أثناء الثورة ، ولاقت استحسانا كبيرا داخل أوكرانيا وكان لها دور قوى فى حشد التأييد للثورة ضد استبداد كوتشما : الوقوف فى الشارع دون أى حركة ، والغناء ، والجلوس على الأرصفة ، والابتسام للرائح والغادى ، ونثر الزهور على قوات البوليس التى تقمع المتظاهرين .

– ويندى هاركورت من إيطاليا ، وتعمل فى المعهد الدولى للتنمية فى روما . قدمت رؤيتها حول كيفية مساهمة المرأة فى بناء السلام على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وعرضت خلاصة بحث شاركت فيه عن أوضاع النساء فى جنوب آسيا . ومن بين أهم المسائل التى أكدت عليها أن جسد المرأة فى تلك المناطق الآسيوية عادة ما يكون هدفا لأعمال العنف وكل أشكال انتهاك حقوق الإنسان ، وأن التنمية فى مثل تلك الحالات تصبح لغواً من القول ، إذ تتوقف بشكل كامل ، وتبدأ دورة من التدهور والعودة إلى حالة ما قبل الدولة وما قبل المجتمع . وما الذى يمكن عمله أو يجب عمله ؟ تجيب ويندى بأنه يجب أن تشارك المرأة فى القيام بدور سياسى حتى تتمكن من تجنيب بنات جنسها ويلات الحروب والصراعات المسلحة ، خاصة أن الرجال – والعسكريين منهم على وجه أكثر خصوصية – لا يراعون جانب المرأة أثناء الأزمات ؛ لأنهم – أى العسكريين – يتصرفون طبقاً لنظام تراتبى يتم اتخاذ الأوامر فيه من أعلى إلى أسفل ، وهؤلاء لا يجدون مفراً من تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم دون مناقشة . ومن ثم ، فإن من الصعب جدا أن يتم لقاء أو تعاون فعال بين العسكريين والمدنيين فى هذا المجال فى أوقات الأزمات ، أو أثناء وقوع العمليات المسلحة . ومن الأهمية بمكان – حسب ما أكدته ويندى – الاستعانة بالقادة الدينيين ،

والمتخصصين النفسيين ، إلى جانب المساعدات الاقتصادية العاجلة التى لا غنى عنها فى تلك الأحوال .

رابعا : مشكلات ما بعد الصراع وأثرها على التنمية

شهدت السنوات القليلة الماضية تحولات متسارعة فى العلاقة بين سياسات التنمية من جهة ، والسياسات الأمنية من جهة أخرى ، ومن ذلك على وجه الخصوص : أن اتساع مهمات قوات حفظ السلام بعد توقف الصراع العدائى قد أدى إلى وجود نقاط اتصال وتفاعل كثيرة فيما بين المهمات المدنية والمهمات العسكرية . وتواجه قوات حفظ السلام فى الوقت الراهن عديدا من المهمات الصعبة التى تهدف إلى تأهيل البنية الأساسية للدولة ، مثلما هو الحال فى كل من أفغانستان ، وكوسوفو ، ولهذا تجد قوات حفظ السلام أنها منخرطة مع عديد من المؤسسات ، حيث يكون تنظيم التعامل بين المدنيين والعسكريين أمراً ضروريا. والفكرة الأساسية الجديدة لمفهوم "الأمن" فى هذا الموضوع هى أنه لا يمكن الفصل بين الأبعاد الأمنية والسياسات التنموية ، ويبدو ذلك فى استخدام تعبيرات جديدة مثل : "الأمن الموسع" ، و "الأمن الإنسانى" ، و "الأمن الجماعى الجديد" ، وكلها مفاهيم تتجاوز المضامين التقليدية التى ارتبطت لفترات طويلة سابقة بمفهومى الأمن والاستقرار . وقد ركزت المداخلات فى هذا المحور حول الجدل النظرى الجديد الذى يتناول علاقة الأمن بالتنمية من جهة ، والانعكاسات النظرية والعملية لهذا الجدل من جهة أخرى .

ومن أهم البحوث التى قدمت فى هذا الموضوع بحث جاكى سيليرز من جنوب إفريقيا (وهو يعمل فى معهد الدراسات الأمنية فى بريتوريا) ، وقد أوضح أن هناك ثلاثة وجوه مستجدة للعلاقة بين حالة الأمن والتنمية فى مرحلة ما بعد الصراع ، وهى على النحو الآتى :

١ - مرحلة الطوارئ : وهى حالة تستدعى سرعة اتخاذ مجموعة من الإجراءات

الكفيلة بمواجهة التداعيات العاجلة الناتجة عن الصراع وتلك التى لا تحتمل التأخير ، كما تستدعى القيام بتنفيذ برامج ومشروعات لإعادة إصلاح البيئة التى خربتها الحرب وأعمال الصراع المسلح ، مثل إعادة تأهيل شبكات إمداد المياه ، والكهرباء ، والطرق ، والجسور ... إلخ .

٢ - المرحلة الانتقالية : وهى التى تنشأ بعد مرور بعض الوقت وبدء عودة الأمن ولو بشكل نسبى ؛ حيث يتعين على السلطة القائمة القيام بإجراء انتخابات عامة وتكوين مجلس نيابى يعبر عن إرادة الشعب ، وهذا الإجراء يحتاج إلى جهود متواصلة ومعقدة ، تتضمن - فى كثير من الحالات - وضع دستور جديد للبلاد ، وطرحه للاستفتاء الشعبى . كما تتطلب هذه المرحلة درجة عالية من التعاون بين مختلف الأطراف المحلية والخارجية .

٣ - مرحلة التنمية : وهى تبدأ بعد إرساء دعائم السلام الداخلى ، وتكوين قوات كافية لحفظ الأمن والدفاع ، ومن ثم تتهيأ الظروف المناسبة للدخول فى برامج تنموية فى مختلف القطاعات . ومن أهم القطاعات التى تكون لها الأولوية على ما سواها : القطاع الأمنى ، ومؤسسات المجتمع المدنى ، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وضمان العدالة وحقوق الإنسان ، والتعاون من أجل إعادة الإعمار وإدارة المرافق الحيوية فى البلاد .

والسؤال الأساسى فى هذه الحالة التى تلى توقف الصراع هو : كيف يمكن تنسيق التدخلات الخارجية التى تهدف إلى تقديم المساعدة لاستتباب الأمن والانطلاق فى أعمال التنمية ؟ وكيف يمكن توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص الذى يقع عليه عبء كبير فى مرحلة ما بعد الصراع ، وفى الوقت نفسه ليس من اليسير إقناع المستثمرين بالتوجه إلى مثل هذه المناطق التى عانت من عدم الاستقرار والاضطرابات الأمنية ، وقد تعود مجددا لتشهد مثل هذه الأعمال ، وكلها أمور تدفع القطاع الخاص للإحجام عن الذهاب إلى تلك المناطق .

من الناحيـة العـمليـة ، وبعيـداً عن الأطروحـات النظرية ، أوضـح جـاكى سـيليرز أنه فى حـالة جنوب إفـريقـيـا تم البـدء بحل المشكلة السـيـاسـيـة ، وذلك بتكثيف الجهود من أجل تكوين حكومة ديمقراطية منتخبة ، تحظى بالشرعية القانونية وبالتأييد الشعبى فى آن واحد . وانطلاقا من تلك النقطة ، بدأت جهود التنمية ودعم الاستقرار فى عملية متبادلة وعبر علاقة مطردة كلما زاد الاستقرار وزالت عوامل انعدام الأمن ، زادت فرص نجاح خطط التنمية ، والعكس صحيح أيضا .

وبالرغم من أهمية الأفكار والحوارات التى قدمت فى هذا المحور ، فإن ثمة عددا من الأسئلة التى بقيت دون إجابات ، ومنها : كيف يمكن تطوير الحوار بين العسكريين والمدنيين فى مرحلة ما بعد الصراع على نحو يخدم أهداف التنمية ويحفظ الأمن بشكل دائم ؟ وكيف يمكن تطوير الحوار بين العسكريين أنفسهم بحيث لا تكون هناك وجهات نظر متباينة إلى حد الانقسام الذى يهدد بعودة القلاقل والاضطرابات الأمنية ؟ وما دور أجهزة الأمن الإقليمية - التابعة للمنظمات الدولية الإقليمية - فى عمليات التنمية التى تأتى فى مرحلة ما بعد الصراع ؟ ومما يجعل الإجابة على مثل هذه الأسئلة أمراً صعبا من الناحيتين النظرية والتطبيقية : اختلاف مشكلات الأمن والتنمية من بلد لآخر ، حتى مع وجود بعض القواسم والسمات المشتركة بين الحالات المختلفة ؛ إذ تظل هذه المشتركات على المستوى الكلى العام فقط ، أما على المستوى الجزئى فيوجد كثير من الاختلافات والخصوصيات التى تتطلب التعامل مع كل حالة على حدة .

خامسا : "رؤية بون" أم "نبض بون" ؟

وقع خلاف مثير للانتباه بين المشاركين فى أعمال المؤتمر حول ما إذا كان المطلوب هو التوصل إلى رؤية جديدة بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر فى مدينة بون ، وذلك للتعامل مع مشكلات انعدام الأمن والتنمية يطلق عليها "رؤية بون"

The Bonn Vision – حسب رأى فريق من المشاركين – تقوم على أساس أن أوربا تشارك فى تحمل مسئولية مشكلات انعدام الأمن والتنمية فى العالم ، وتتأثر بها سلبيا وإيجابيا ، وذلك بافتراض أنه لا توجد مثل هذه الرؤية لدى الجمعية الأوربية لبحوث التنمية ومعاهد التدريب وشركائها الآخرين من مراكز الدراسات والبحوث المنتشرة فى القارة العجوز ، أم أن المطلوب هو تفعيل الحلول والبرامج الخاصة بكيفية معالجة مشكلات الفقر والمرض وتدنى مستويات التنمية والإرهاب وغير ذلك من العقبات التى تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية فى العالم وليس فى أوربا وحدها ، ومعنى ذلك أن النقص ليس فى "الرؤية" ، ولكنه فى "النبض" ؛ الذى يعطى الحيوية للأفكار والرؤية الموجودة فعلا كى تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع ، ومن ثم يكون المطلوب بعبارة أخرى – حسب رأى فريق من المشاركين – هو التوصل إلى "نبض بون" "Bonn Impulse" .

وبينما نجد – من جهة – أن الفريق الأول قد استدل على ضرورة السعى لبلورة رؤية جديدة يطلق عليها "رؤية بون" بكثافة التحولات التى شهدها الخطاب التنموى خلال الأعوام الأولى من الألفية الثالثة ، وما تفرضه هذه التحولات من تحديات جديدة تتعلق بكيفية تطوير مؤشرات لقياس الإنجازات التى تحققها دول الاتحاد الأوربى على الصعيد الدولى ، وكيفية تحسين نوعية التعاون بين جميع الشركاء المنخرطين فى جهود التنمية عبر العالم ، نجد – من جهة أخرى – أن الفريق الثانى يؤكد على أن المطلوب هو ممارسة نوع من الضغط على صناع القرار ؛ كى تجد نتائج البحوث والدراسات التى يقوم بها العلماء والخبراء طريقها إلى الواقع العملى ، مع تطوير فهم مشترك بين دول الاتحاد الأوربى – التى لاتزال تتصرف من منطلقات قومية محدودة الأفق حسب رأى البعض – بشأن المساهمات التى تقدمها من أجل تحقيق الأمن والتنمية فى كثير من مناطق العالم ، وخاصة أن هذه المساهمات التى تقدمها دول الاتحاد الأوربى تساوى نصف المعونات الدولية من أجل التنمية فى العالم سنويا . وأكد أصحاب هذا

الرأى المؤيد لفكرة "نبض بون" أيضــا على أنه بـالرغم من أن ٢٤٠٠ عــالم فى مجال البحـوث الاجتماعية والتنموية ينضوون تحت "الجمعية الأوربية لبحوث التنمية ومعاهد التدريب" ، ويشكلون قوة ضـارية من الناحية النظرية ، فإنهم ضعفاء من الناحية التنفيذية أو التطبيقية ، وهذه الحالة هى التى جعلت EADI جمعية قوية فى علمائها ، ضعيفة فى تأثيرها على السياسات الفعلية .

وقـد فـتح هذا الخـلاف العلمى باب الجدل حـول الدور الذى يتـعين على "الجمعية الأوربية لبحوث التنمية ومعاهد التدريب" القيام به . ومن أهم الأفكار التى طرحها المشاركون بهذا الخصوص ما يلى :

١ – توثيق علاقة الجمعية مع المفوضية الأوربية .

٢ – الاهتمـام بمناطق جغرافية خارج القارة الأوربية ، وبخاصة المناطق التى تعانى من الآثار المدمرة للفقر .

٣ – السعى لتحقيق درجة أكبر من التماسك بين الدول الأوربية فى سياساتها التنموية الداخلية والخارجية .

٤ – البدء فى تأسيس درجات علمية (ماجستير ودكتوراه) تجمع بين علماء الاجتماع والسياسة والعسكريين .

٥ – دعوة العسكريين للمشاركة فى وضع خطط البحوث والدراسات التى تقوم بها المراكز والمعاهد البحثية فى القارة الأوربية .

٦ – أن يتعاون علماء الاجتماع والسياسة مع العسكريين فى تنظيم مؤتمرات علمية مشتركة ؛ وذلك حتى ينتهى هذا الفصام المستمر بين الجانبين منذ وقت طويل .

٧ – توثيق أواصر التعاون مع جامعات الجنوب ومراكزه البحثية (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) من خلال تقديم بعض المنح الدراسية ، وتمويل مشروعات بحثية ، وتبادل الزيارات العلمية .

٨ - إعطاء مزيد من الاهتمام لدراسات الحالة حول طرق الحكم ، وفعالية الممارسة ، والعلاقة بين الباحثين والعلماء وصناع القرار .

وأخيراً ، فإن أعمال هذا المؤتمر سوف تشكل مساهمة على درجة كبيرة من الأهمية ، ليس فقط فيما تحمله من خلاصة أفكار حوالى ٦٠٠ شخصية من العلماء والخبراء المتميزين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، وإنما أيضا بما تعكسه هذه الأعمال من قدرة فائقة على التنظيم والتعبئة العلمية والإعلامية من جهة ، وبما تؤكده من أن السياسات العلمية والبحوث الأكاديمية هما وجهان لعملة واحدة ، وأنه يجب أن يكون البحث العلمى هاديا ومرشدا لصناع القرار فى شتى المجالات .

مواجهة الاتجار فى الأطفال *

عرض كتاب

أحمد حسين **

يقدم هذا الكتاب تقريرا يمثل نتاجا لجهد مشترك بين هيئتين متميزتين : الأولى الاتحاد البرلمانى الدولى Interparliamentary Union ، والثانية هيئة اليونيسيف UNICEF . تأسست الهيئة الأولى عام (١٨٨٩) ، وهى هيئة دولية معنية بالأساس بحقوق الإنسان ، وتسعى من خلال مناشطها المختلفة إلى تعزيز مجالات التعاون الدولى وتوسيعها لحماية هذه الحقوق والدفاع عنها ضد الانتهاكات المستمرة والمتزايدة . أما هيئة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) فهى هيئة دولية تعنى بالحفاظ على مجمل الحقوق الإنسانية لشريحة عمرية محددة وهم الأطفال .

يضم الكتاب قيد العرض أقساما ثلاثة رئيسية ، يحاول القسم الأول التعريف بالقضية الأساسية ، وهى تجارة الأطفال ، ومن هم الأطفال الذين يتم الاتجار فيهم ، والنتائج المترتبة على ذلك ، ثم العوامل التى تجعل الأطفال الشريحة العمرية الأكثر استهدافا لعملية الاتجار دون غيرها من الشرائح الأخرى .

* UNICEF, Interparliamentary Union (IPU), Combating Child Trafficking, France, March, 1 st Published, 2005.

** باحث ، قسم بحوث السكان ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

فى حين يعرض القسم الثانى من التقرير الاستراتيچيات والآليات التى يمكن الأخذ بها من أجل خلق بيئات حمائية Protective Environment تتصدى بدورها لمحاولات الاتجار فى الأطفال وحرمانهم من فرص الحياة فى بيئاتهم الاجتماعية الطبيعية . ويسعى التقرير فى هذا السياق إلى طرح إطار عمل ورؤية لتحقيق هذه الاستراتيچيات وما يتبعها ويرتبط بها من آليات .

وأخيرا يطرح القسم الثالث بعض التوصيات الأساسية للحد من الظاهرة وتفعيل آليات المواجهة .

وفيما يلى عرض لأهم القضايا والإشكاليات الأساسية التى يطرحها هذا الكتاب .

أولا : المقصود بعملية الاتجار

يشير التقرير إلى أن أول تعريف صدر لتحديد المقصود بالاتجار فى البشر لم يكن قاصرا على الأطفال ، بل شمل كلا من الأطفال والنساء معا ، وصدر هذا التعريف عام (٢٠٠٠) ، وقد ورد بدوره متضمنا فى اتفاقية باليرمو (Palermo Protocol) ، وكان الهدف العام من هذه الاتفاقية محاصرة ، أو الحد من أو منع عملية الاتجار فى البشر وصياغة العقوبات الملائمة للقائمين بها .

ويشير التعريف إلى أن الاتجار فى البشر هى عملية جمع الأفراد ونقلهم ، سواء بالتسليم ، أو الاستلام عبر الموانى المختلفة فى دولة ما من دول العالم أيا كانت وسيلة النقل ، ويتم هذا الموقف إما تحت الضغط والإجبار والتهديد باستخدام القوة ، أو بأى شكل آخر من أشكال القهر وعدم الرضا ، أو باستخدام آليات الترغيب والخداع ، أو الإغراء بالمال ، أو بأى منفعة مادية أو معنوية أخرى . ويكون الهدف من وراء ذلك كله الاتجار فى هؤلاء المنقولين واستغلالهم والتربح من ورائهم .

ويشمل الاستغلال أيضا وجوها أخرى ، مثل : التورط فى أنشطة الدعارة، أو مايرتبط بأى شكل من أشكال الإيذاء الجنسى ، وعمليات الاستعباد ، وبتر

الأعضاء ، أو الإجبار على العمل بدون مقابل لصالح الغير .

وترتيبا على ماسبق ، فإن المقصود بتجارة الأطفال حشد هؤلاء الأطفال ونقلهم من مكان إلى آخر بغرض استغلالهم فى أى نشاط من الأنشطة السابق الإشارة إليها ، ويكون ذلك تحت ضغط أو إرهاب أو قسر ، ويكون الهدف من ذلك مرتبطا بالرغبة فى التكسب من وراء هذه الممارسات، بغض النظر عن ظروف هؤلاء الأطفال وأوضاعهم ، وعادة ما تقل أعمار هؤلاء الأطفال عن سن الثامنة عشرة .

ومن الأهمية بمكان الإشارة - فى هذا الصدد - إلى شمول التعريف على ما إذا كانت هذه العمليات تتم على الصعيد الدولى ، أو على الصعيدين المحلى والإقليمى . فثمة عمليات اتجار فى الأطفال تتم على المستوى الإقليمى بين الدول والمجتمعات المتجاورة جغرافيا ، أو تتم على الصعيد المحلى بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع الواحد . ومن هنا يشدد التقرير على أنه إذا كان الأمر بصدد صياغة تشريعات جديدة لتفعيل مواجهة المشكلة ، فلابد من الاعتبار لعمليات الاتجار فى الأطفال التى تتم على الصعيدين المحلى والإقليمى معا . فلا ينبغى أن تقصر الدول والمنظمات الدولية المعنية والجهود المبذولة فى البعد الدولى فقط ، إذ إن البعدين الإقليمى والمحلى لا يقلان خطورة عن التجليات الدولية للمشكلة .

ثانيا : من هم الذين يتم الاتجار فيهم

تشير هذه الجزئية إلى أنه من المعروف تاريخيا عدم اقتصار ظاهرة الاتجار فى البشر على فئة عمرية أو نوعية معينة ، فالرجال والأطفال والنساء جميعا وبلا استثناء مستهدفون للوقوع فى خطر الاتجار فيهم ، لكن الهدف الأساسى لهذا التقرير هو التركيز على عملية الاتجار فى شريحة الأطفال على وجه التحديد .

ويؤكد التقرير على أنه ليس هناك إحصاء دقيق يمكن أن تقدمه هيئة من الهيئات الدولية المعنية بالتصدى للمشكلة يحصر عدد الأطفال المتجر فيهم

سنويا ، أو الذين تم الاتجار فيهم سلفا منذ أن تم بزوغ المشكلة والحديث عنها . ورغم ذلك ، فإن هناك من التقديرات مايشير إلى أن شريحة الأطفال تمثل نحو ٥٠٪ من حجم البشر الذين يتم نقلهم بغرض الاتجار فيهم سنويا عبر الحدود والموانى الدولية المختلفة .

ولعل عدم شرعية الممارسة وتجريم المجتمع الدولى بهيئاته المختلفة لها يمثل السبب الرئيسى الذى يبرر عدم دقة الإحصاءات والبيانات المتوافرة عن هذه الممارسة . ونظرا للوعى الكامل بعدم مشروعية هذه التصرفات ، فإن الجماعات المرتكبة لهذه الأعمال دائما ماتحيط أنشطتها وتحركاتها بالسرية التامة ، ومن هنا تأتى مشكلة عدم دقة البيانات .

ومن جانب آخر ، فإن الضحايا - الأطفال المتجر فيهم - يخشون بطش هذه العصابات المنظمة وفتكها، ومن ثم فهم لايجرءون بدورهم على الإبلاغ عمن سرقوهم أو نقلوهم لبيعهم عبر الحدود .

ويكمن السبب الثالث وراء نقص البيانات حول الظاهرة وعدم دقتها ، فى غياب توافر منهجية واضحة تمكن الباحثين والهيئات المعنية من حصر الأطفال - وغيرهم - الذين يتم بيعهم سنويا ، سواء على الصعيد المحلى ، أو الإقليمى ، أو الدولى . فليس ثمة معايير منهجية وعلمية واضحة تتسق مع معطيات الواقع تمكن الباحثين من تعريف ظاهرة الاتجار فى الأطفال ، بشكل متواز مع بنود الاتفاقيات الدولية من ناحية ، ومع التعريفات المختلفة التى ربما يتضمنها القانون الدولى من ناحية ثانية . فالإحصاءات - فى كثير من الأحوال - ربما تستبعد أولئك الذين يتم الاتجار فيهم داخل الحدود الوطنية للدول ، وينصرف تركيزها فقط على الاتجار فى بعده الدولى ، كما لا تعنى هذه الإحصاءات كثيرا برصد الأطفال وتصنيفهم على أساس متغيرات ديموجرافية ، مثل العمر والنوع ، بل تتعامل معهم ككتلة واحدة صماء دون تباينات نوعية أو عمرية فيما بينهم .

ورغم كل هذه المشكلات المرتبطة بحصر حجم وخصائص الأطفال المتجر

فيهم ، أو المعرضين مستقبلا للوقوع فى هذه المشكلة ؛ فإن معطيات الواقع والتاريخ تشى بأنهم ليسوا بقليل ، بل أعدادهم ضخمة ، وفى تزايد مستمر . وهنا يشدد كاتبو التقرير على أهمية دور المؤسسات البرلمانية فى مختلف دول العالم فى استصدار تشريعات وطنية ودولية من شأنها السعى لمحاصرة المشكلة وتجفيف منابعها .

ثالثا : لماذا يتم الاتجار فى الأطفال

تعتبر الرغبة فى الحصول على أيد عاملة وفيرة ورخيصة فى مجالات المناجم والزراعة من المبررات المهمة التى تقف وراء عملية الاتجار فى هؤلاء الأطفال . كما يمتد الأمر فى حالات كثيرة إلى الدفع بهؤلاء الضحايا للعمل فى ثلة من المناشط والأعمال التى تصنفها منظمة العمل الدولية على أنها أعمال خطرة ولايصح انخراط الأطفال فيها ، كتلك التى تستخدم فيها المواد والإشعاعات الكيمائية والمبيدات الحشرية ، أو الأعمال التى تستخدم فيها الآلات والماكينات الخطرة .

والحال هكذا ، غالبا ما يتم تسكين هؤلاء الأطفال فى مناطق منعزلة بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان خشية الإبلاغ عن الأطفال ومختطفيهم ، أو وصول أخبارهم إلى السلطات المسئولة فى المكان الذى هم فيه .

على أن ذلك لايحول دون وجود حالات أخرى يتم فيها نقل الأطفال للعمل فى أعمال محددة سلفا بعلم ومعرفة أسر هؤلاء الأطفال وذويهم ، وهنا يتم دفع مبالغ مالية مقدما تخصم فيما بعد من أجور الأطفال التى سيتقاضونها بعد انخراطهم فى هذه الأعمال ، وهى أجور زهيدة للغاية لاتساوى بأى شكل من الأشكال التكلفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية بل والصحية التى يتكبدها هؤلاء الأطفال .

وثمة فئة أخرى من الأطفال – الإناث بصفة خاصة – تجبرهن أسرهن على ترك المدرسة والانخراط فى الأعمال العائلية Domestic Works ، ويشكل

ذلك مدخلا آخر للحصول على هؤلاء الأطفال - الإناث - ودفعهم إلى الأعمال المنزلية فى أماكن ومواقع جديدة يتم نقلهن إليها نظير إمدادهن فقط بالغذاء والمأوى والملبس ، ولكن فى ظل ظروف عمل أكثر قسوة وضراوة مما كن عليها فى مجتمعاتهن الأصلية .

ويعتبر الاستغلال الجنسى Sexual Exploitation مبررا رئيسيا آخر للاتجار فى الأطفال ، وبخاصة الإناث . حيث يدفعن للعمل فى الحانات والبارات ونوادى القمار وبيوت الدعارة ، كما يشاركن فى إنتاج المواد الإعلامية المرتبطة بالدعارة . ويشير الكتاب إلى أنه رغم صعوبة الرصد الدقيق لحجم الأطفال العاملين فى هذا النشاط ، فإن تقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ٢٠٠٠ قدر عدد الأطفال المشتغلين فى أنشطة الدعارة بنحو ١٫٨ مليون طفل ، يعانون بدورهم من مظاهر مختلفة للاستغلال والإيذاء الجسدى والنفسى من جانب من قاموا بالاتجار فيهن ومن الزبائن والعملاء على وجه سواء .

ويعد التجنيد الإجبارى فى الجيش دافعاً آخر للاتجار فى الأطفال ، إذ يعد الأطفال المجندون عنصرا مهما وبارزا فيما يزيد على ٣٠ صراعا مسلحا من الصراعات والنزاعات الدائرة فى مختلف أنحاء العالم . ويلتحق بعض هؤلاء الأطفال بهذه المجموعات المتحاربة رغبة منهم فى التكسب وللخروج من دائرة الفقر والفاقة ، بينما يتم إجبار البعض الآخر - وبصورة قسرية - على الاشتراك فى هذه النزاعات والمعارك . وتتباين أدوار هؤلاء الأطفال فى هذه النزاعات مابين خدم ، وعمال ، وطهاة ، ومراسلين ، أو استغلالهن - أى الإناث منهن - فى إشباع الرغبات الجنسية للجنود أثناء الحرب . ويعتبر الأطفال الذين يأتون من مناطق تشهد صراعات مسلحة ، والفقراء واليتامى ، والقاطنين بعيدا عن أسرهم وذويهم من أكثر الشرائح استهدافا لهذا النوع من العمل .

ومن جملة المبررات التى تدفع لتجارة الأطفال الرغبة فى استغلال هؤلاء الأطفال فى ميادين أخرى ، مثل : التبنى ، والزواج القسرى ، والتسول ، وبيع

الأعضاء البشرية .

ففى مجال التبنى – على سبيل المثال – ثمة طلب متزايد على عملية التبنى، لاسيما فى الدول والمجتمعات الغنية ، حيث يرغب كثير من الأسر فى شراء الأطفال الرضع أو حديثى الولادة أو من هم دون سن الخامسة من العمر بغرض تبنيهم .

وفى المقابل ، تسعى بعض الأسر إلى بيع أطفالها تحت ضغط الفقر والحاجة وعدم القدرة على إشباع احتياجات أطفالهم ، وفى أحوال أخرى تتم سرقة الأطفال بعد ولادتهم مباشرة ، ويتم إخبار الأمهات بأن هؤلاء الأبناء قد ماتوا أثناء عمليات الولادة .

وفى مجال بيع الأعضاء البشرية يتم سرقة الأطفال من أجل توفير قطع غيار بشرية آدمية لأجساد المرضى الأثرياء ، ومن هنا تتم سرقة أعضاء هؤلاء الأطفال وبيعها . ورغم استحالة رصد هذا النمط من التجارة ، فإن المشاهدات الواقعية والتقارير السنوية تشير إلى أن هذا النشاط فى تزايد مستمر .

أما فى مجال التسول ، فيتم تجنيد الأطفال بغرض التسول لصالح الغير ، أو من أجل بيع سلع وبضائع هامشية متنوعة فى الشوارع لصالح الغير أيضا . وفى حالات غير قليلة يتم تشويه أجساد هؤلاء الأطفال وأعضائهم من أجل استجداء عطف وشفقة المواطنين والحصول على مساعدات وهبات كبيرة .

ويمثل تزويج الفتيات الصغيرات ملمحا آخر من ملامح عملية الاتجار فى الأطفال الإناث ، فحينما تشكل الابنة عبئا اقتصاديا على الأسرة الفقيرة فإنها تسعى إلى تزويجها بأى شكل من الأشكال ، وغالبا مايتم هذا لرجال طاعنين فى السن ، أو لزائرين أو سائحين . وتقوم العصابات بسرقة الفتيات وتقديمهن إلى هذه الفئات نظير مبالغ مالية كبيرة ، ويقوم التاجر بنقلهن إلى حيث يوجد هؤلاء .

رابعا: الآثار المترتبة على عملية الاتجار فى الأطفال

تعد عمليات السرقة والنقل والاتجار انتهاكا صارخا لحقوق هؤلاء الأطفال فى النمو والحياة فى مجتمعاتهم وبين ذويهم ، وفى الحصول على حياة صحية سليمة . ويترتب على هذه العمليات انتهاكات جسمية ونفسية وعاطفية لا تقتصر على فترة معينة من عمر الطفل ، بل تستمر معه فى كل مراحل حياته .

ويعد الحرمان العاطفى والانفعالى من أخطر مظاهر الحرمان التى يتعرض لها الطفل ، إذ توضح الدراسات التى أجريت عليهم أن لديهم شعورا دائما بالخجل والذنب والغضب والإحساس بالدونية ، والتقديرات المنخفضة جدا لذواتهم ، وعدم ثقتهم فى أنفسهم وفى الآخرين ، لاسيما إذا كان من باعوهم أو من خطفوهم أفرادا كانوا قبل ذلك محل ثقة وتقدير من هؤلاء الأطفال .

ويؤدى التعرض لخبرة السرقة والبيع إلى معاناة هؤلاء الأطفال بصورة مستمرة من الكوابيس والأحلام المزعجة أثناء النوم ، متزامنة مع الشعور باليأس والإحباط والقهر ، كما تتزايد باستمرار معدلات انخراطهم فى تعاطى المخدرات ؛ بهدف السعى لتخفيف حدة الآلام النفسية والبدنية التى يعانون منها ، كما ترتفع لديهم معدلات الميل للانتحار مقارنة بغيرهم من الأطفال الأسوياء .

وتعتبر الإيذاءات البدنية والجسمية المستمرة أيضا من أهم الآثار المهمة المترتبة على الإتجار فى هؤلاء الأطفال ، لاسيما الذين يدفعون إلى أنشطة الدعارة بصورها المختلفة . وتتعرض هذه الفئة إلى الاصابة بأمراض متنوعة ، أخطرها أمراض نقص المناعة (الإيدز) ، وفيروسات الكبد (لاسيما فيروس C) . وتشير التقارير المختلفة إلى معاناة الإناث بصورة خاصة من الانتهاكات الجنسية الناتجة عن الممارسات الجنسية الشاذة التى يجبرن عليها .

ويكفى هؤلاء الأطفال الحرمان من فرص التعليم والإعداد المهنى الذى يؤدى الحرمان منه إلى عجزهم عن تنمية قدراتهم على النحو الذى يؤهلهم لتنمية

قدراتهم ، أو تحقيق مشاركة إيجابية فى تنمية مجتمعاتهم .

خامسا : لماذا يعد هؤلاء الأطفال الفئة الأكثر استهدافا للاتجار فيهم

يشير الكتاب إلى أن ثمة عوامل متنوعة تسهم بدورها فى رفع درجة استهداف هؤلاء الأطفال ليكونوا أكثر عرضة من غيرهم للاتجار فيهم بصور مختلفة . ويمثل الفقر والانتماء إلى أسر تعانى من فقر مدقع وضآلة الفرص والاختيارات الاقتصادية المتاحة من أهم هذه العوامل .

فهؤلاء الأطفال دائما ما يتلقون مستويات دنيا من التعليم ، أو لا يتلقونه على الأطلاق ، كما يعانون نقصا ، أو عدم وجود مهارات مهنية تهيئهم للالتحاق بسوق العمل فى مجتمعاتهم الأصلية . إضافة إلى معاناتهم من حيث المبدأ من تحيزات شديدة استنادا إلى أبعاد أهمها النوع والسلالة أو العرق ، وإلى جانب ظروف أخرى مثل العيش فى بيئات اجتماعية ومعيشية غير آمنة لكونها ساحة للصراعات أو النزاعات المسلحة بين أطياف وطنية مختلفة . فكل هذه الظروف وغيرها تمهد الطريق أمام نمو هذه التجارة غير المشروعة للأطفال الذين يعيشون فى هذه البيئات .

ويشير الكتاب فى هذا السياق إلى عدم جدوى أية جهود أو مناشط تسعى إلى مواجهة هذه التجارة ما لم تضع فى حسبانها مجموعة العوامل أو الظروف المهيئة لوجود المشكلة ، وليس فقط عاملا أو بعدا بعينه دون غيره من الأبعاد الأخرى .

فالفقر – على سبيل المثال – يمثل أشد العوامل المشجعة لرواج هذه التجارة فى مناطق مختلفة من المعمور الإنسانى ، لاسيما فى المناطق النامية منه. ويشير الكتاب إلى أن الجناة لا يبحثون دائما عن الفريسة فى المناطق المرفهة من العالم ، بل فى المناطق التى ينهشها الفقر بأشكاله المختلفة ، فهم يبحثون عن الأطفال فى أطراف المدن والعشوائيات وغيرها من المناطق التى

لا تعد فقط محرومة ، بل الأكثر والأشد حرمانا من الخدمات والمرافق الأساسية .

وأمام الوعود المغرية من التجار بوجود فرص عمل لأطفالهم خارج البلاد فإنه يوافقون على إرسال ، أو بيع أطفالهم لهؤلاء التجار، وإن كان ذلك لاينطبق على كل الأسر الفقيرة .

وللتعليم أيضا دوره فى هذه الظاهرة ، حيث توجد علاقة طردية بين ضعف معدلات الاستيعاب المدرسى أو عدم الالتحاق من الأساس والاستهداف للوقوع فى المشكلة ، حيث يشير الكتاب إلى أن كل من تم حصرهم من الأطفال المتجر فيهم كانوا إما متسربين من التعليم فى مراحله الأولى ، أو لم يدخلوه من الأساس . هذه الفئة من الأطفال من السهل جدا على الجناة اصطيادهم واقتيادهم إلى الأماكن الأخرى التى سيباعون فيها .

ومن التقديرات الدولية للأطفال الذين لم يلتحقوا بالدراسة أن هذا العدد يصل إلى ١٢١ مليون طفل على مستوى العالم غالبيتهم من الإناث . وهنا تظهر مرة أخرى آليات الترغيب الشديدة من الجناة لهؤلاء الأطفال ولذويهم بالقدرة على توفير مستقبل أفضل وحياة مرفهة مقارنة بحياتهم الراهنة فى مجتمعاتهم .

ويشير الكتاب أيضا إلى ثمة عوامل أخرى ، مثل عدم تسجيل الأطفال حديثى الولادة ، وعدم وجود من يقدم الرعاية لهؤلاء الأطفال Care Givers ، وتفجر بعض الكوارث البيئية والطبيعية ، وهيمنة بعض الأنساق القيمية التقليدية ... إلخ ، بوصفها عوامل تسهم فى تعريض الأطفال للاتجار فيهم .

سادسا : آليات خلق بيئة حمائية لمواجهة المشكلة

يشير الكتاب من البداية إلى أن بناء أى استراتيجيات لمواجهة مشكلة الاتجار فى الأطفال تحتاج إلى أرض صلبة تستند إليها ، وهذه بدورها لا تتأتى إلا من خلال إتاحة شبكة قوية ذات محاور كثيرة أهمها : ضرورة السعى الحقيقى لحماية الأطفال من التسرب الدراسى أو عدم إلحاقهم بالتعليم من الأساس ، والحفاظ

على أوضاعهم الصحية والتغذوية ، وحمايتهم من مظاهر العنف والإيذاء البدنى المختلفة التى تمارس ضدهم ، وتهيئة فرص واختيارات اقتصادية ومهنية أفضل ، وتوفير نمط حياة ملائم يسهم فى الوصول بهم إلى حالة السواء النفسى والفيزيقى والاجتماعى معا . وكل هذه الأمور تبدأ من الأسرة والمجتمع الأول الذى يوجد فيه هؤلاء الأطفال. وحيثما تغيب هذه الجهود الأولية ، فإن أية جهود تالية رامية لمواجهة مشكلة الاتجار فى الأطفال لن تؤتى ثمارها الحقة . ويصبح هنا التعامل مع فروع المشكلة وليس جذورها الضاربة فى أعماق البيئة الاجتماعية .

وتمثل آليات مثل : الالتزام الرسمى (الحكومى) بالحفاظ على حقوق الأطفال ، وتفعيل البنى والأنساق التشريعية ذات الصلة بالمشكلة ، وتغيير الاتجاهات والقيم الاجتماعية والثقافية السلبية حيال الأطفال ، وتنمية الوعى الاجتماعى بالمشكلة ، وتعظيم قدرات الأسر والمجتمعات المحلية المستهدفة للمشكلة ، ومشاركة الأطفال ذويهم أصحاب القضية فى صياغة آليات ذاتية للمواجهة ، وتدعيم جهود العلاج والاستدماج الاجتماعى ... إلخ ، تمثل الخطوة التالية واللاحقة التى يمكن انتهاجها لمواجهة مشكلة الاتجار فى الأطفال .

وفى نهاية هذا العرض تجدر الإشارة إلى أنه يحسب لهذا الكتاب سعيه إلى تقديم فهم أكثر شمولية لإحدى المشكلات الخطيرة التى تستهدف أطفال العالم ، لاسيما أبناء المناطق المحرومة والنائية والفقيرة . فلم يكتف الكتاب بالعرض التفصيلى للمشكلات الجزئية المباشرة التى تتهدد هؤلاء الأطفال (مثل العمل والعنف والانتهاك البدنى والجنسى ... إلخ) ، بل جمع كل المشكلات النوعية وطرحها فى إطار عام يتناول كل جوانب هذه القضية وأبعادها المختلفة .

كما يحسب لهذا العمل أيضا إحاطته شبه الكاملة بمجمل العوامل أو المبررات التى تقف وراء ظاهرة الاتجار فى الأطفال ، وكيف يتم الاتجار فيهم ،

والتداعيات النفسية والعاطفية والفيزيقية والاجتماعية التى يعانيها الطفل والمترتبة على عملية الاتجار .

لكن من أهم ما يؤخذ على هذا الطرح الذى قدمه التقرير ميله للتعميم فى طرح بعض الأفكار والقضايا التى تعرض لها ، لاسيما عند طرح تعريف مفهوم الاتجار فى الأطفال ، حيث يشير التقرير إلى ملامح عامة وتجسدات عملية الاتجار فى الأطفال ، وكذا التداعيات الناجمة عنها وهى ذات الملامح التى يتعرض لها الكبار ، رجالا ونساء باستثناء ما أشار إليه التقرير من الحرمان من فرص استكمال النمو فى البيئة الطبيعية للطفل .

كما لايخلو التقرير أيضا من التركيز الشديد على بعد الفقر باعتباره من أهم الأسباب وراء هذه الظاهرة ، رغم وجود أبعاد أخرى ترتبط بها مثل حجم الأسرة الكبير أو مشكلات الإسكان والعشوائيات ..... إلخ . وربما كان هذا الموقف مفسرا لرغبة التقرير على التأكيد على أهمية ووجوب مواجهة مشكلات الفقر والفقراء على الصعيد العالمى .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 43 NUMBER 3 SEPTEMBER 2006

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 43 Number 3 September 2006

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo